عصام محمد سليمان

الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية

رقم التصنيف

رقم التسجيل

أزمة الحكم في مصر

١٩١٩ — ١٩٥٢



General O... nization of the Alexa... ria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

الإهــــداء

إلى الذى يحب الفضيلة

وإلى الذى يكره الفضيلة

إلى الشجاع الحر

وإلى النذل الجبان

مقدمة

هذا كتاب « أزمة الحكم فى مصر » وهو تحليل لشخصية مصر ورجالها وأحداثها والظروف التى مرت بها منذ سنة ١٩١٩ إلى ١٩٥٢

ولا بد من قراءته لكل من أراد أن يتزود بالثقافة والعلم أو يعرف حقيقة الحركة الوطنية .

ومهما كان من أمر هذا الكتاب . . فقد توخيت فيه الصدق والأمانة ، فالصدق دائما أسلوب الفضيلة فى الكتابة والضوء الذى ينير الصفحات . والأمانة هى الصفة التى يتحلى بها المؤلف ليكتب فى جرأة وثقة دون خوف أو وجل .

والكريم هو الذى يكتب لله والعلم معتمداً على خلقه حتى يصدق عليه قول الله تعالى « إنك لعلى خلق عظيم » .

ثورة سنة ١٩١٩

عندما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر ابان الحرب العالمية الأولى أصبحت هى صاحبة السلطة العليا فى البلاد ـ فلما وضعت الحرب أوزارها وتقدم الشعب بمطالبه فى الجـلاء ، ورفضت السلطات البريطانية الاستجابة للشعور الوطنى ثار الشعب ولم يأبه بالقوة بريطانيا فى ذلك الحين . واستقبل رصاص الانجليز هاتفا « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » وفعلا سقط الكثير ولكن روح الشعب لم تسقط.

وكانت ثورة ١٩١٩ صورة واضحة لإيمان الشعب وحزمه وعزمه ، فقد اشترك فى الثورة أبناء مصر جميعا ـ الأغنياء والفقراء ، المتعلمون والجهال ، الموظفون والفلاحون ، الرجال والنساء . وكان يحدوهم هدف واحد هو الاستقلال .

ولكن ـ للأسف سرعان ما تمزقت عناصر هذا التماسك القوى أمام مطامع الزعماء ـ أو بمعنى آخر أمام بريق الحكم الذى راح يغرى القادة فتهافتوا عليه وخلق بينهم طبقة من المستوزرين تتسابق نحو السلطة والسلطان وهم فى سبيل هذه الغاية نسوا الواجب الذى أنيط بهم والمسئولية التى ألقاها عليهم الشعب فأصبحوا وأمسوا ولا هدف لهم إلا كرسى الحكم ، فإذا ما جلست عليه جماعة سرعان ما راحت تكيد لها جماعة أخرى حتى تزيحها من مكانها . وهكذا انحرفت الثورة عن أغراضها وأرخت الستار على العمل لتحقيق الاستقلال أو العمل للمحافظة على الدستور ، فقد كان الزعماء والقادة يحققون الأنانية التى ينشدونها ـ وهم فى سبيلهم إلى ذلك داسوا على أشرف الأوضاع ـ على كرامة الشعب وحريته ـ فلم تكن المشكلة

إذن الاحتلال أو الصالح العام بقدر ما كانت مشكلة أزمة الحكم فى مصر وسنرى من منطق الأحداث صدق هذا القول .

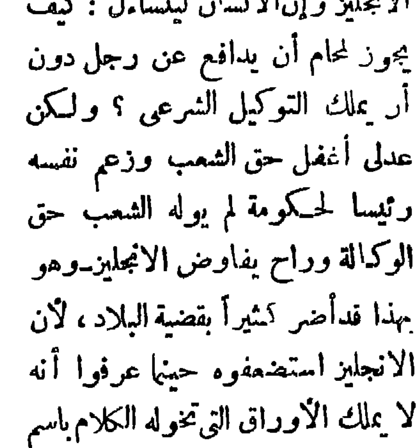
° تصـــدع الجبهة الوطنية

فى سنة ١٩٢١ بعد أن هدأت الثورة على أثر التبليغ البريطانى بدعوة مصر الدخول فى مفاوضات لحل القضية المصرية ـ تألفت وزارة عدلى يكن (٢٧ مارس ١٩٢١) وكان هدفها الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء والاستقلال . وكان سعد زغلول حينئذ فى باريس فعاد مسرعا ولما عرض عليه عدلى باشا الاشتراك فى الوفد المصرى الذى سوف يسافر إلى لندن للمفاوضة اشترط أن تكون له رياسة ذلك الوفد بحجة أنه زعيم البلاد وأنه الوكيل الشرعى عن الأمة وأن له وحده حق الكلام باسمها . إلا أن عدلى لم يوافقه على ذلك فقد كان هو رئيس الحكومة وجريا على الأوضاع المتبعة يجب أن يكون رئيسا للوفد فلم يحدث أبداً فى أى مؤتمر سياسى إن كان رئيس الحكومة عضواً فى المؤتمر لا رئيسا له ، ولما عرض هذا الخلاف على الهيئة الوفدية أخذت برأى عدلى . ولكن سعد تمسك برأيه وأصر على أن يكون هو رئيس الوفد ثم أعلن عدم الثقة بالوزارة فانشق الوفد على نفسه واعترض محمد محمود وعلى علوبه وغيرهما على سعد، فاعتبرهم منشقين وهكذا بدأ الخلاف يأخذ طريقه إلى كتلة الأمة لتنقسم شيعا وأحزابا .

كانت القوى التى تحكم مصر ثلاث ـ الانجليز بحكم وجودهم الاستعمارى والملك أو السلطان أحمد فؤاد كما كان اسمه فى ذلك الحين،

والزعماء الذين كانوا يتناوبون الحكم مع بعضهم كما تتناوب الفرق الرياضية الكرة . أما الشعب وهو صاحب الحق وصاحب النفوذ الشرعى فقد كان ضالا بين هؤلاء ـ كان المفروض أن تكون له الكلمة العليا ولكن للأسف لم تكن له أى كلمة ، فقد لجأ الانجليز إلى الارهاب ولجأ السلطان إلى العبث بحقه بينما كان الزعماء يفررون به ، ومن ثم ضل الشعب وضاع .

نعود إلى أحداث التاريخ لنمسك الخيط من أوله لنجد أن شقة الخلاف اتسعت بين عدلى وسعد ـ فعدلى يريد أن يحكم ويفاوض الانجليز وإن الانسان ليتساءل : كيف



يجوز لمحام أن يدافع عن رجل دون أن يملك التوكيل الشرعى ؟ ولكن عدلى أغفل حق الشعب وزعم نفسه رئيسا لحكومة لم يوله الشعب حق الوكالة وراح يفاوض الانجليز ـ وهو بهذا قد أضر كثيراً بقضية البلاد ، لأن الانجليز استضعفوه حينما عرفوا أنه لا يملك الأوراق التى تخوله الكلام باسم



الملك أحمد فؤاد

الشعب وكان الأولى بعدلى وقد أغتصب الحكم حيث لا يملك الأغلبية ألا يحكم أو أن يترك الحكم على الفور كما كان الأولى به ألا يفاوض بتاتا كيلا تعتبر مفاوضته اعترافا بحق لا حق للانجليز فيه . وإذا كان عدلى مسئولا فى اغتصاب الحكم وافساد الأداة السياسية ، فإن سعد هو الآخر لا يقل عنه مسئولية ـ بل ربما كانت

مسئوليته أكبر لأنه يتزعم البلاد وخطأ الزعيم يكون أكثر جسامة في نتيجته ويعود على الشعب بخسارة مؤكدة . وهو في موقفه المعارض لعدلي أضعف الجانب المصري كله في مفاوضاته وأعطى فرصة للمستعمر لكي يثبت سلطانه من جراء انقسام الشعب . كان الأولى بسعد أن يشد من ازر عدلي لأن أي مكسب يعود به المفاوض المصري إنما يعود على الوطن ، ولكن شهوة السلطان أعمت الزعيمين.

وبعد هذا الانقسام عرفت مصر الحزبية ـ فقد كان هذا الانقسام بداية انقسامات عديدة وبداية صراع شديد على السلطة بين الزعماء .

وقامت المظاهرات ضد عدلي في كافة أنحاء البلاد مما اضطر الحكومة لأن تتدخل بالقوة المسلحة وتطلق النار على المتظاهرين فقتلت كثيرين وأصابت آخرين بجراح بالغة مما جعل موقف الحكومة وموقف المفاوضة سيئا ـ على أن سعداً زاد النار اشتعالا فراح يطوف البلاد ويخطب في الجماهير ويحث الناس على كراهية الحكومة . ولقد دلت كل الدلائل على أن المفاوضات فاشلة ، ومع ذلك غادر عدلي مصر فوصل لندن يوم ١١ يونيو ١٩٢١ وبدأ مفاوضاته مع لورد كيرزن . ومن اللحظة الأولى تعثرت المفاوضات ولكنها طالت من غير جدوى ، فكما ذكرت استضعف الانجليز عدلي وكان الأولى بالرجل وأشرف له أن يقطع المفاوضات ويعود ولكنه كان يعرف أن نهايته في نهاية المفاوضات فأراد أن يطيل فترة حكمه ما أمكنه وبذلك ظل بلندن حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٢١ حيث غادرها عائداً إلى مصر ، فما أن وصلها حتى بادر إلى تقديم استقالته يوم ٨ ديسمبر ١٩٢١ .

السـراى

كانت السراى تنظر إلى الأحداث الجارية فى مصر بعين حذرة فقد تولى الملك فؤاد السلطة وهو كبير السن فانتقص حرارة الشباب خصوصا وأنه تبوأ العرش بعد حياة قاسية مريرة ، كما أنه مغتصب للعرش من صاحبه الخديو عباس ـ ولم يكن جلوسه على العرش نتيجة كفاءة شخصية أو بقوة يمينه أو برغبة شعبية وإنمـا نتيجة لرغبة الانجليز . فالانجليز هم الذين خلعوا الخديو السابق وهم الذين اختاروا فؤاداً سلطانا دون النظر إلى الدور الشرعى فى الوراثة ، ولذلك عاش فؤاد وحكم وهو يعمل بما تمليه السلطة البريطانية ـ فكان يسقط الوزراء ويعينهم بناء على رغبه الانجليز . ولم يذكر التاريخ أنه اختلف مرة مع الانجليز لا لأن مطـامعه سارت مع مطامعهم ولكن لأنه كان يملك الحاسة السادسة التى تدله على رغبات الانجليز دون افصاح منهم أو تلميح من جانبهم . ولذلك كانت السراى تكتفى دائما بأن تترك للانجليز الجانب الأكبر من الغنائم التى تنهبها من الشعب وتأخذ النصيب الصغير .

ولما تقدم الانجليز بالتبليغ البريطانى (٣ ديسمبر ١٩٢١) ثارت البلاد وانتهز سعد الفرصة فراح يشعل الثورة حتى اضطرت السلطة البريطانية الممثلة فى لورد اللنبى الى اعتقال سعد (٢٣ ديسمبر ١٩٢١) ونفيه إلى سيشل .

ولم تتحرك السراى لهذا الاعتقال ـ فقد كان فيه اهدار تام لكرامة البلد ـ إذ كيف يمكن لدولة أجنبية أن تعتقل مواطنا مصريا

دون أن تأبه لحكومة مصر أو ملكها ؟ .. ولعل الملك كان يخشى أن يحتج فيكون مصيره هو الآخر المنفى وهكذا قبل الملك أن يعيش مطأطىء الرأس !! ..أما الشعب فلم يلق بالا بالانجليز أو السراى فقابل العنف بالعنف وراح يواجه رصاص الانجليز بشجاعة عالية متخذاً فى الوقت نفسه طريق المقاومة السلبية فأعلن عدم التعاون مع الانجليز وقاطع بضائعهم وسفنهم وشركاتهم وتجارتهم ، بينما استمر الانجليز فى التنكيل بالشعب فأمعنوا فى الاعتقالات .

كانت البلد فى فوضى ـ فالوفد كان يتخذ من الشباب المتحمس ذريعة ومطية ليدعم نفوذه بين الشعب ـ وكان يتخذ من الاعتقالات البريطانية لبعض زعمائه دعاية لنفسه كى يؤول إليه الغنم فى النهاية .

أعلن الوفد عدم الدخول فى مفاوضات واعتبر كل من يفاوض الانجليز أو يريد أن يدخل معهم فى مفاوضات أنه خائن ، بينما سعد زغلول نفسه سلم من قبل بمبدأ المفاوضات مع عدلى على شرط أن يكون رئيسها ، فهو إذن لم يختلف على المفاوضات ، وإنما اختلف على الرياسة وهكذا كان الوفد دائماً يبرر الأمر مرة ويحرمه مرة أخرى ، وهكذا كان الوفد أيضا يشعل النار لأنه كان يعرف أنه كلما اشتدت النار التهابا كلما اقترب مجيئه للحكم . وفى هذا قال سعد مرة « شدى يا أزمة تنفرجى » أما بقية الزعماء فقد كانوا ينتظرون الفرج ، والفرج فى نظرهم أن يتلقفوا الكرة ويشكلوا الوزارة .

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ظل مركز الوزارة شاغراً منذ استقالة عدلى يكن باشا (٨

ديسمبر ١٩٢١) حتى أول مارس ١٩٢٢ . وفى خلال تلك الفترة تحرج الموقف فليس من الطبيعى أن تظل دولة زهاء ثلاثة أشهر دون حكومة ، ومن ثم رأى الانجليز بالاتفاق مع السراى أن يقوموا بحركة تمثيلية ليخدروا أعصاب الشعب - فصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وفيه اعترفت بريطانيا باستقلال مصر مع تحفظات . ولقد اختلف الناس فى تصريح ٢٨ فبراير فالبعض رآه خطوة نحو الاستقلال والبعض الآخر رآه تدعيما لسلطان بريطانيا على مصر .

والواقع - أن تصريح ٢٨ فبراير كان فرصة للسراى فيه تمكنت أن تتأرجح بالحكم كما تتأرجح بندول الساعة - بين الوفد وخصومه - وبه تمكنت أن تقنن رغباتها وتجعل تصرفاتها العدوانية على الشعب وعلى الدستور فى ثوب شرعى .

كانت السراى تسير رؤساء الوزارات كيفما شاءت وكانت تحركهم كما تحرك قطع الشطرنج ولكنها كانت تنتقص السند القانونى الذى يبرر لها تصرفاتها ، فلما صدر تصريح ٢٨ فبراير كان فيه الحجة القانونية التى تبرر للسراى كل اعتداء لها على الشعب وعلى حريته أضف إلى ذلك أن السلطان أحمد فؤاد ترقى من وظيفة سلطان إلى وظيفة ملك فأصبح اسمه الملك أحمد فؤاد .

وإذا كان الوفد قد هاجم تصريح ٢٨ فبراير فلأنه كان مغرما بمهاجمة كل شىء بريطانى حتى يزداد شعبية - ولكنه كان فى أعماقه تواقا لهذا التصريح - فقد ظل سعد زغلول ومن بعده النحاس باشا وزعماء الوفد يتمشدقون بالدستور الذى تمخض عنه تصريح ٢٨ فبراير ، فقد كان الوفد يعتقد أن تصريح ٢٨ فبراير سيكون السلم

الذى يصعد عليه إلى الحكم ولكنه لم يجرؤ على تأييده خوفا من الشعب ولم يهاجمه خشية أن ترجع بريطانيا أو ترجع السراى عن إصداره فصمت داعيا أن يبارك الله فيه . أما خصوم الوفد وبقية المستوزرين فقد رأوا فيه وسيله يتمكن بها الملك أن يدعوهم للحكم .

وهكذا وجد تصريح ٢٨ فبراير قبولا لدى الطبقات الحاكمة الانجليز ـ السراى ـ الوفد ـ خصوم الوفد . أما الشعب فكان مضللا لأن زعماؤه الذين أولاهم ثقته كانوا مشغولين عنه بالنفع الذى سوف يأتيهم حتى لو كان ذلك النفع على حساب الشعب .

الدستور

وفى أول مارس شكلت وزارة ثروت باشا ، وكان همها الأول تنفيذما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير فأعلنت الاستقلال واعتبرت يوم ١٥ مارس عيد استقلال البلاد . كما أعلنت السلطان أحمد فؤاد ملكا على البلاد فأصبح لقبه الملك أحمد فؤاد . ثم شكلت لجنة لوضع الدستور والشروع فى إصدار قانون الانتخاب الموافق للدستور .

لم يكن ثروت إلا واحداً من المستوزرين الذين ينتظرون فى الطابور الطويل بغية أن يقع عليه الدور فى الرياسة . فقد كان وكانت وزارته ينقصها التاييد الشعبى ولم يكن لها ثمةسند من الرأى العام ، كما أنها جاءت نتيجة مفاوضات طويلة بين السراى والانجليز كى تنفذ تصريح ٢٨ فبراير .

ومن الغريب أنه بينما أعلنت بريطانيا استقلال مصر ـ كانت السلطة البريطانية تقبض على سعد زغلول وعلى غيره من المواطنين

لنفيهم خارج البلاد أو لاعتقالهم أو محاكمتهم - وهذا إجراء لمصرى لا يتفق مع اعلان الاستقلال - كما لا يتفق وكرامة رئيس الوزراء . إذ كيف يقبل رجل كرسى الوزارة فى دولة مستقلة - بينما هناك دولة أخرى أجنبية تعتقل مواطنيه - أضف إلى ذلك أن رئيس الوزراء ثروت باشا نفسه اتخذ سبيله للحكم البطش والعنف وكبت الحرية - الأمر الذى لا يتفق مع ما تزعمه حكومته من أنها جاءت لتوطد أركان الحكم الديمقراطى الذى يقوم على دستور وبرلمان وكان هذا الاستقلال المزعوم غريبا إذ كيف يمكن أن يكون بينما جنود الاحتلال ترسخ فى البلاد ؟ ! ولعل أحسن وصف لهذا الاستقلال هو الوصف الذى أطلقه عليه المرحوم الأديب وحيد الأيوبى بأن سماه « الاحتقال » . وإذا كان الاستقلال أو الاحتقال مسخة سياسية فالدستور كان هو الآخر أسطورة وخرافة .


أحمد لطفى السيد

أحد أعضاء لجنة الأشقياء التى وضعت الدستور، ترجم لفلاسفة اليونان بشر بالديمقراطية ولكنه اشترك فيما بعد فى حكومة محمد محمود التى عطلت الدستور وفى الحكومات الأخرى التى اعتدت على الدستور .

ليست العبرة فى الدستور بألفاظه بقدر ما هى فى تطبيقه فمعظم دساتير العالم سخية ولكنها تصبح شحيحة عندما تقع فى يد جامدة . وكذلك كان شأن دستور ١٩٢٣ تعرض

لكثير من الاهانات ـ فقد وقف الوفد منذ اللحظة الأولى ضد الدستور ـ لأن الوفد كان يكره كل شيء يصدر عن غيره سواء كان نافعا أو ضاراً ـ ولأنه أنانى يؤثر أن ينتمى كل شيء له ـ ولأنه كان يخشى أن يكون الدستور أداة تحول بينه وبين مجيئه للحكم ولذلك حاربه وهو فى المهد . ولكن سعداً الذى قال عن الدستور أنه من وضع لجنة الأشقياء سرعان ما احتضنه واعتبره هو ومن بعده خليفته النحاس باشا قرآنا غير قابل للتعديل أو التبديل لأنه رأى فيه فيما بعد هو والنحاس باشا أنه السلم الذى يصعد عليه الوفد للحكم ، ولكن هذا القرآن الذى كان مقدسا فى نظر الوفد لم يخل من اعتداء الوفد عليه ؛ بل إن الوفد اتخذ منه وسيلة مرغ به جبين الأمة فى التراب مرات عديدة .

أما خصوم الوفد فقد وجدوا فى الدستور ثغرات نفذوا منها إلى مقاصدهم ليستولوا على حكم رجعى ليسو أهلا له . كما أن ذلك الدستور المسكين لم يخل من اعتداءاتهم عليه بل وتعطيله والغائه .

أما السراى فقد أيدت الدستور لأن فيه فجوات تبيح لها الاعتداء على الشعب كما عارضته لأن الجدية التى صيغت بها مواده ارهبتها ، ولذلك وقفت السراى منه موقف المتهيب الحذر على أنها كانت لا تفتأ أن تعتدى عليه كلما سنحت لها الفرصة .

أما الانجليز فقد رأوا فى الدستور والانتخاب والبرلمان وسيلة لانحراف ثورة ١٩١٩ وشغل الشعب وتفتيته ، وفعلا بعد أن كان فى البلد حزبين هما الحزب الوطنى وحزب الوفد تأسس حزب الأحرار الدستوريين (أكتوبر ١٩٢٢) ثم تأسس بعد ذلك على مر السنين

حزب الاتحاد ثم حزب الشعب ثم حزب مصر الفتاة ثم التشكيلات الزرقاء والتشكيلات الخضراء ثم حزب الكتلة الوفدية ثم حزب الاخوان المسلمين . كل ذلك غير المستقلين الذين كان كل واحد منهم بمثابة حزب قائم بذاته ، وبمرور الزمن فقـــدت الأحزاب القيم والأغراض التى قامت من أجلها ، كما فقدت الميزات الأدبية والخلق السياسي وفقدت قوتها التعبيرية فى نيابتها عن الشعب وأصبحت السلطة كلها مركزة بين دار المندوب السامى والسراى . وأصبحت الأحزاب وأصبح رؤساء الوزارات والوزراء بمثابة قطع من الشطرنج تحركها القوتان المتلاعبتان الانجليز والسراى . وعلى هذا الأساس استقالت وزارة ثروت لأن السلطتين الحاكمتين استنفدتاها ثم طردتاها.

وشكل توفيق نسيم باشا الوزارة (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢) وشأنه شأن كل حاكم ضعيف فسخ بعض بنود الدستور ليحد من سلطة الشعب ارضاء للملك ثم حذف بعض بنود الدستور الخاصة بالسودان ارضاء للانجليز ولما انتهى من مهمته استقال (٥ فبراير ١٩٢٣) . وهكذا جاء الرجل وذهب دون أى اهتمام من جانبه لقضية الشعب ، فقد كان الرجل تافها لا يؤمن إلا بالانجليز والسراى ، أما ايمانه بالوطن فقد كان كذبا ولم يمكث فى الحكم غير شهرين تقريبا ثم ظل مكانه شاغراً زهاء شهر ونصف حتى خاف الناس ألا يصدر الدستور إلى أن تألفت وزارة يحيى باشا ابراهيم (١٥ مارس ١٩٢٣) .

جاءت هذه الوزارة نتيجة تمسح أعضائها بأعتاب السراى وأعتاب المندوب السامى ، فقد كان المعروف عن يحيى باشا ابراهيم أنه من رجال السراى حتى أصبح فيما بعد رئيسا لحزب الاتحاد وهو

الحزب الذى ألفته السراى ليساندها فى اعتداءاتها على الشعب بمؤازرة حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى ذلك الوقت . ومن المؤسف عن هذه الوزارة أن يدلى رئيسها بحديث يقول فيه إنه يعتمد على تأييد دار المندوب السامى ، ومن المحزن أن يجىء هذا التصريح بينما السلطة البريطانية تبطش بالمصريين وتحكم على الكثير منهم بالنفى أو بالسجن أو الاعتقال ، ولكن التهافت على الحكم هو الذى جعل يحيى باشا يدلى بهذا التصريح .

وفى ١٩ أبريل صدر الدستور بعد أن عارض فى إصداره الملك فؤاد ولكن الملك اضطر أن ينحنى أمام قوة الرأى العام ؛ وفى ٣٠ أبريل صدر قانون الانتخاب وفى الوقت نفسه أفرجت السلطة البريطانية عن سعد (٢٧ مارس ١٩٢٣) الذى كان معتقلا فى جبل طارق وعن المصريين الآخرين فليس من الذوق أن يصدر الدستور الذى يكفل الحريات بينما الكثير فى المعتقلات .

أول مجلس نيـــابى

أجرت وزارة يحيى باشا الانتخابات فى ظل الدستور الجديد ، والحق يقال إنها الانتخـابات الوحيدة التى أجريت بنزاهة . فقد رشح يحيى باشا ابراهيم نفسه فى دائرته الانتخابية منيا القمح وسقط فيها وفاز عليه مرشح الوفد . وكان سقوطه مفخرة أكثر منه نجاحا لأنه الدليل على نزاهة الانتخابات وحرية الرأى وعدم التدخل فى التأثير على الناخبين . وفى الثلاثين سنة التى عاشها الدستور والبرلمان خلال حكمى فؤاد وفاروق لم تر مصر انتخـــابات نزيهة إلا هذه

الانتخابات التى أجراها يحيى باشا ابراهيم وإذا كان للرجل مآخذ على حكمه فإن نزاهة الانتخابات التى أجراها شفيع له فى كل شىء .

وفاز الوفد بأغلبية المقاعد النيابية إذ حصل على ٩٠ فى المائة من الأصوات ضد خصومه من الأحرار الدستوريين وأعضاء الحزب الوطنى والمستقلين فلم ينجح من الخصوم إلا من كان يتمتع بعصبية قوية مثل محمد محمود باشا من الأحرار الدستوريين ، أو من كان له تاريخ راسخ فى الوطنية مثل عبد الرحمن الرافعى من الحزب الوطنى الذى نجح بنصف صوت . وعلى الأثر استقال يحيى باشا ابراهيم (١٧ يناير ١٩٢٤) .

سعد زغلول يتـــولى الحكم

أسفرت الانتخابات عن نجاح الوفد باغلبية ساحقة ـ فكان من الطبيعى ـ طبقا للدستور أن يتولى الوفد الحكم فدعا الملك سعداً لتولى رياسة الوزارة (٢٨ فبراير ١٩٢٤) فقبل .

ولقد اختلف الناس فى أمر سعد ، فالبعض كان يرى توليه الوزارة لأنه صاحب الأغلبية البرلمانية ، والدستور ينص على أن يتولى صاحب الأغلبية الوزارة . بينما كان يرى البعض الآخر عدم توليه الوزارة حتى يظل بعيداً عن التيارات الوزارية ، وبمنأى عن الشكليات الحكومية وبذلك يظل حراً فى دفاعه عن القضية الوطنية ويكون بمثابة رقيب على الوزارة . إذ كيف يسلك طريق الحكم والاحتلال جاثم على البلاد . فى بعده عن الحكم صون للحركة الوطنية كيلا يكشف نفسه وورقه أمام الانجليز . ولقد كان

لسعد مواقف ضد السراى فكيف يستقيم الأمر إذن وهو فى رياسة الحكومة ؟ ستكون النتيجة واحداً من اثنين إما التوتر الشديد أو الاستسلام الشديد وكلا الأمرين مضر بالوطن ، فالحيطة تقضى بأن يظل سعد بعيداً عن الحكم حتى يلجأ إليه الوطنيون عند اشتداد الأزمات ثم ان قبول سعد الحكم فى ظل تصريح ٢٨ فبراير الذى صدر من الانجليز وفى ظل الدستور الذى صدر منحة من الملك فيه معنى تسليم سعد بسلطة الانجليز وسلطة السراى ولا ينفى ذلك أن سعداً قبل الحكم كى يزيل مساوىء تصريح ٢٨ فبراير أو كى يجعل من الدستور قيداً للملك .

وإذا كان سعد قد قبل الوزارة بحجة أنه رئيس الأغلبية وأن الدستور يخوله حق تولى الرئاسة فهذه حجة واهية ، لأن قوة سعد جاءت من وقوفه ضد السراى ووقوفه ضد الانجليز ، السلطتين الحاكمتين البغيضتين إلى الشعب . فإذا قبل سعد الحكم فإنه يكون قد انتقل من صف الزعامة الشعبية إلى صف الحاكمين المستوزرين الذين ينتظرون العطف من السراى أو من الانجليز ، وبذلك يفقد وكالته عن الأمة .

لقد أخذ البعض على سعد سنة ١٩٢١ فى عهد وزارة عدلى تمسكه برياسة الوفد المسافر إلى لندن للمفاوضة ، وقالوا أنه كان على سعد ألا يقبل مبدأ المفاوضة أبداً ـ لا أن يتمسك برياسة المفاوضة ـ وأن يعتبر الانجليز دخلاء محتلين وأعداء، والعدو يجب عدم نقاشه أو مفاوضته لأنه مغتصب . وإذا كانت مصر لا تملك القوة العسكرية لطردهم فلا أقل من اهمالهم وعدم مساومتهم خصوصا من زعيم يتمتع

بشعبيةهائلة ـ فما بالك اليوم وهو يترأس الحكومة ويعترف بوجودهم مما يعطيهم صبغة شرعية وحقا لا حق لهم فيه !

ولقد لعق سعد يد السراى عندما قال فى خطاب العرش «لا انفصام بين العرش والأمة» . كما لعق يد الانجليز عندما قال فى نفس خطاب العرش عن القضية المصرية «إن الحكومة تعمل لتحقيق الآمال الوطنية» . ومهما كان فقد قبل سعد الحكم ، فانحرف بالثورة عن الغاية التى قامت من أجلها سنة ١٩١٩ . وإذا كان الآخرون قد انحرفوا عن الثورة فليس فى ذلك مبرر لسعد لينحرف هو الآخر ، لأن سعداً كان زعيما أولته الأمة ثقتها أما الآخرون فلم تولهم الأمة ثقتها . ولذلك باتت مسئولية سعد كبيرة وبضياع هذه المسئولية باتت مهمة الدولة تخريج طبقات من الرجال يتولون حكم البلد دون أن يثوروا لمصلحة البلد أو منفعته .



أحد أبناء الشعب ، أو أحد الرعاع كما كانوا يسمونهم . هيأ كرسى الحكم لسعد كى يجلس عليه

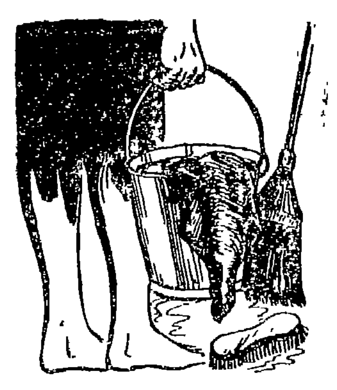
وإذا كانت مبادىء الثورة قد فسدت تماما بتولى سعد الحكم فالحياة النيابية هى الأخرى قد تطرق إليها الفساد ، فسيطرة سعد على النواب ووصفه نواب الأمة بأنهم «نمر» وقوله «لو رشح الوفد

حجراً لنجح ، كل ذلك قد خلق العقد النفسية وخلق مركب النقص في نفوس النواب ـ ففقدوا الجرأة وفقدوا الثقة بأنفسهم وفقدوا قوة التعبير عن ناخبيهم وباتوا يأتمرون بما يأمر به رئيس الحكومة ودليل فساد الحياة النيابية ما حدث في برلمان سعد ، فقد قرر البرلمان الغاء قانون الاجتماعات الذى كانت قد أصدرته وزارة يحيى باشا ابراهيم ولكن الحكومة طلبت إعادة النظر في قرار الالغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة (في جلسة أول يوليو) وتولى سعد بنفسه شرح الطلب وتمسك به فعدل المجلس عن قراره الأول ، كل ذلك وغيره أفسد الحياة النيابية.

ومن سخرية القدر أن قانون الاجتماع هذا الذى صدر في عهد يحيى باشا ابراهيم والذى ثم يرد سعد أن يلغيه لأنه أراد أن يستخدمه ضد خصومه ـ إن هذا القانون قد استخدم ضد سعد ـ فبعد سقوط سعد ظل القانون قائما فجاءت وزارة ١٩٢٥ الرجعية والتى تولى صدقى باشا فيها شئون وزارة الداخلية واستخدمته ضد الوفد في تفريق اجتماعاته وتقييد حريته . وهكذا يظهر لنا جليا أن كل رئيس وزارة كان يصدر القوانين لتحمى أغراضه لا لتحمى النفع العام ـ ناسيا أن القانون سلاح له حدان وقد يقتل نفسه به قبل أن يقتل خصمه .

وإذا كانت الحياة البرلمانية قد فسدت فإن الروح الوطنية التى انبثقت من ثورة ١٩١٩ ـ قد بردت ثم تطرق إليها الفساد ـ ذلك أنه لما أثيرت مسألة عدوان الانجليز في السودان وراحت المعارضة تؤاخذ حكومة سعد على سكوتها قال « هل عندكم تجريدة ؟ ؟ » وهى جملة ما كانت تصدر من رئيس حكومة شعبى ، فلم يسبق ولم يحدث

أن صدرت جملة مثلها من أى رئيس حكومة سواء كان هذا الرئيس من الحكومات الشعبية أو الرحمية أو الأقلية أو حتى تلك التى تتمتع بتأييد السلطة البريطانية لأنها كانت بمثابة بعث اليأس إلى النفوس وقتلا للروح الوطنية ، وتدل على منتهى الضعف والتسليم ، فما بالك وقد صدرت من سعد زغلول نفسه زعيم البلاد ورئيس الحكومة وصدرت على مشهد من النواب وفى قاعة البرلمان . وإذا كان سعد قد لقن الناس الدعوة للانجليز حيث هتفوا « الحماية على يد سعد ولا الاستقلال على يد عدلى » فإن ذلك يدل على الأنانية التى لا حد لها وعلى الاستهتار الشديد بالبلد وتعليم الشباب الكفر بالوطنية ، وتمجيد الاستعمار وترويض الناس على أن يقبلوا الوضع الذى يتفق فيه الحاكم والانجليز على تسخير الشعب وتحطيم معنوياته .



الشعب الحافى الذى كان يؤمن بسعد ـ لقد فضل سعد رئاسة الحكومة على أن يظل مع الحفاة

كذلك تطرق الفساد إلى الأداة الحكومية حيث استن سعد سنة المحسوبية وهى السنة التى اتبعها كل رئيس وزراء بعد ذلك فقد قال سعد مرة « إنى آسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء ، وإلا كنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ ادارة زغلولية

بكل معنى الكلمة رسما ومعنا ودما ، كما قال أيضا « إنى عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن أوثر دائما قريبا لى » .

ولم يفعل سعد شيئا عندما سارت السياسة البريطانية على العمل لفصل جنوب الوادى وتوطيد النفوذ البريطانى فى السودان . ولم يتحرك إلا عندما تلقى رسالة بالسفر إلى بريطانيا لاجراء محادثات لحزم أمره ووصل لندن فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٤ وكانت تدل كل الدلائل على فشلها لأن بريطانيا كانت قد خبرت سعد وهو رئيس حكومة وعرفت مدى قوته بعد أن كشف عن ورقه بتوله منصب رياسة الحكومة . وكان الأولى بسعد ألا يدخل فى مفاوضات أبداً حتى تظل هيبته موضع خوف وخشية للعدو . ولما فشلت المفاوضات تحرج الموقف فلم يعد الانجليز راغبين فيه كما لم تعد السراى يهمها أمره ، فتآلفت السراى والسلطة البريطانية عليه ، ومما ساعد على ذلك وجود حسن نشأت باشا خصمه اللدود وكيلا للديوان الملكى أو الملك غير المتوج صاحب أكبر نفوذ فى مصر فى ذلك الوقت ـ صاحب النهى والسلطة والسلطان ـ حسن نشأت الرجل الذى انحنى له الجميع والذى ما كان يجرؤ مخلوق أن يقول له « لا » فقدم سعد استقالته ولكن الملك عدل عن قبولها .

فلما اغتيل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) وتقدمت بريطانيا (٢٢ نوفمبر ١٩٢٤) بانذارها لمصر ثم بانذارها الثانى فى نفس اليوم ثم رد الحكومة المصرية عليه ثم جواب الحكومة البريطانية على الحكومة المصـــرية (٢٣ نوفمبر) ثم رد الحكومة المصرية (٢٤ نوفمبر) ثم لجوء بريطانيا للعنف باحتلالها الجمارك المصرية ، بعد كل ذلك تأزم الموقف تأزما شديداً وبات

سعد فى مركز لا يحمد عليه فقدم استقالته فقبلها الملك على الفور .

ومع أن سعداً تألم لمصرع السير لى ستاك ، ومع أنه استنكر الجريمة واعتبرها ضربة من القتلة لحكومته ، ومع أنه ذهب فور وقوع الجريمة إلى دار المندوب السامى مواسيا ومعزيا ومستنكراً ما حدث . إلا أن كل ذلك لم يشفع له ولم يرطب الجو .



حسن نشأت باشا

أو الملك غير المتوج

والغريب إن سعد استنكر القتل السياسى فى سنة ١٩٢٤ واعتبره أداة غير شريفة فى الصراع السياسى فى حين أنه لم يستنكره قبل ذلك، والسبب أن القتل سنة ١٩٢٤ معناه سقوط سعد من الحكم ، بينما لا ضرر عليه من القتل قبل ذلك . بل إن القتل قبل ذلك ربما يؤدى به إلى الحكم ـ القتل سنة ١٩٢٤ معناه زوال سلطة الحكم من يد سعد، أما القتل قبل ذلك فمعناه التهليل والتعظيم لسعد . وهكذا شأن الوفد دائما يبيح الشىء مرة ويحرمه مرة أخرى ، يبيح الشىء إذا كان فيه نفع لنفسه أو يعود عليه بالمصلحة ويحرمه إذا كان يعود عليه بالضرر أو فيه خسارة عليه ـ مصلحة الوطن أو خسارة الوطن لا قيمة لها فى نظره.

الحـــكم الرجعي

وبعد سقوط سعد ألف زيور باشا الوزارة (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) ولم يكن لهذه الوزارة من خطة ، فقد كانت وليدة الظروف التي هيأها مصرع السردار السير لي ستاك والظروف التي خلقتها السراي للتخلص من سعد أو بمعنى أصح للتخلص من الحكم الشعبي . وكان هذا الحدث ـ حدث سقوط سعد زغلول وهي أول وزارة دستورية في عهد الاستقلال الجديد ـ كان هذا الحدث حنث من الانجليز بتصريح ٢٨ فبراير الذي أصدروه وغدر من السراي بالدستور الذي أصدرته ، مما يؤكد لنا أن الشعب لم يكن له أي اعتبار في نظر الانجليز أو نظر السراي وأن العقود بين الانجليز والشعب أو بين السراي والشعب لا قيمة لها وأنها سرعان ما تفسخ إذا وجد الانجليز أو وجدت السراي في ذلك مصلحة لأيهما ضد الشعب .

ولقد كانت وزارة زيور وزارة الأعيان ، فكان زيور باشا أنموذجا لطبقة الباشوات التي لا توحي بأي عمل وطني . فقد كان يميل إلى أبهة الحاكم الذي يدخل الديوان ويخرج من الديوان دون برنامج أو تفكير في ذهنه عن عمله أو شعبه الذي يحكمه ـ ولقد بدا من اللحظة الأولى أن الرجل سيعمل لارضاء السراي والانجليز وسيضرب بالشعب والدستور والقضية الوطنية عرض الحائط ، فقد كان أول عمل عمله هو تأجيل البرلمان شهراً وهو عمل أن ظهر للبعض أنه تصرف دستوري حيث نص الدستور على أنه يجوز لرئيس الوزارة أن يؤجل البرلمان شهراً ـ إلا أن فيه اساءة استعمال السلطة ـ وهذا التصرف بمثابة لطمة من رئيس حكومة مفروض

أنها دستورية وأنها مستقلة وقد كان فاتحة ذلك أن توالت اللطمات بعد ذلك على الدستور حتى انتهى الأمر إلى تعطيله ثم الغائه كما سيجيء بعد.

والمهم أن وزارة زيور سلمت بمطالب الانجليز التى وردت فى انذارها فسلمت بجلاء الجيش المصرى من السودان - أى قطع مصر مدنيا وعسكريا عن السودان أو بمعنى أصح فصل السودان عن مصر وضمه كلية لبريطانيا وسلمت فى مطالب بريطانيا بدعوى حماية الأجانب ومصالحهم وسلمت بتعويض الموظفين الأجانب وبقاء المستشار المالى البريطانى والمستشار القضائى البريطانى إلى غير ذلك من التسليمات التى تعود بمصر القهقرى - كل ذلك غير التعويض المالى الذى دفعه سعد زغلول لبريطانيا قبل استقالته وقدره نصف مليون جنيه وأطلقت يد الانجليز فى اعتقال من يريدون اعتقاله ، فاعتقلوا



أحمد زيور باشا
والشعب يلهث تحته

الكثير من المصريين متجاوزين فى ذلك كل الحقوق الأدبية والمادية. كل ذلك كان يجرى بينما المفروض أن مصر دولة مستقلة وأن الحماية البريطانية ملغاة والأحكام العرفية ملغاة وبها برلمان قائم. ومن السخرية المحزنة أن معظم المعتقلين كانوا من أعضاء البرلمان الذين يتمتعون بالحصانة البرلمانية.

وهكذا عاد الحكم الرجعي على أشده وانتكست القضية الوطنية ثم أحدثت الوزارة تغييراً وزاريا فعينت اسماعيل صدقى وزيراً للداخلية . والمعروف عن صدقى أنه عدو الشعب وعدو الديمقراطية، رجل لا يؤمن إلا بالقوة معتد بنفسه يعتقد شخصيته من طينة أخرى فوق طينة البشر ، فلا غرو إذن أن يكون الغرض من تعيينه إنما للاستعانة به على العبث بالدستور ، فقد اتجهت النية إلى حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة مزورة والاستعانة به فى قمع الحركات الوطنية وتدعيم سلطة السراى .

وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ صدر مرسوم ملكى بحل البرلمان . وإذا كان للوزارة حق حل البرلمان فليس معنى ذلك اساءة استعمال هذا الحق وإلا أصبح البرلمان تحت رحمة الحكومة وأصبحت الحكومة هى المشرفة على البرلمان لا البرلمان هو المشرف على الحكومة ، كما يجب أن يكون وهو غير ما كان .

واستمرأت الوزارة اعتداءها على الدستور فعدلت قانون الانتخاب ثم ازدادت اصراراً فى اعتدائها فلم تحدد ميعاد الانتخابات كما ينص الدستور على أنها فيما بعد عند إجراء الانتخابات استعملت الضغط على الناخبين ـ الأمر الذى أصبح سنة الأحرار الدستوريين وهو الحزب الذى ينتمى إليه صدقى باشا ،بل أصبح سنة كل وزارة تؤلف الحكم بعد ذلك وسنة كل حزب بل وسنة الوفد أيضاً .

وفى وسط هذه الدوامة السياسية تألف حزب الاتحاد أو «حزب القش» كما كانوا يسمونه ويسخرون منه وهو وليد السراى بفضل الدكتور حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى ذلك

الوقت . وكان مبدأ الحزب الولاء للعرش وبذلك أمعنت السراى فى الرجعية فهى فى انشائها لهذا الحزب إنما قد خلعت القناع عن نفسها ونزلت إلى المعركة السياسية ، ولو احترم الملك نفسه وظل بعيداً عن التيارات السياسية لكان فى ذلك أفضل وأحسن ولكن الملك آثر أن ينزل إلى الشارع ليعيش فى المعركة . وقد عرف الملك بعد ذلك مدى بغض الشعب له باعراض الناس عن حزبه وبانشاء حزب الاتحاد أصبح عدد الأحزاب الموجودة أربع : الحزب الوطنى ، حزب الوفد ، الأحرار الدستوريين ، الاتحاد . وأخيراً أجريت الانتخابات (١٢ مارس ١٩٢٥) وبالرغم من الضغط العنيف الذى اتخذته الادارة على الشعب فاز الوفد بالأغلبية فحاز ١١٦ مقعداً بينما نالت بقية الأحزاب الأخرى والمستقلين ٨٧ مقعداً ، فقدمت الوزارة استقالتها . وكان خليقا بالملك أن يدعو



عبد العزيز فهمى باشا كان قاضيا . تردد بين الكفر بالدستور والإيمان به .

رئيس الأغلبية الحزبية لتولى الرياسة ، ولكن فؤاداً كان رجعيا ، فتآمر مع أذنابه الرجعيين وأعاد تشكيل الوزارة بنفس رئيسها زيور باشا وبعضوية خليط من الأحرار الدستوريين والاتحاديين والمستقلين ، ومن المؤسف أن عبدالعزيز فهمى أحد أقطاب الأحرار الدستوريين

الذين اشتركوا فى وضع الدستور سنة ١٩٢٣ تولى وزارة الحقانية فى وزارة زيور باشا هذه سنة ١٩٢٥ ومن المؤسف عنه أيضا أن يصدر بيانا يقول فيه عن الدستور أنه ثوب فضفاض وفى ذلك أكبر دليل على ما أصاب البلد من نكسات سياسية . فقد كان من السهل على أى زعيم أن يطمس أى عمل يعمله فيصدر بيانا يهاجم فيه نفسه إذا وجد فى ذلك مصلحة مادية . وهكذا أذل الحرص أعناق الرجال .

حل البرلمان فى نفس اليوم الذى انعقد فيه

ولما اجتمع البرلمان الجديد (٢ مارس ١٩٢٥) حاز سعد ١٢٣ صوتا فى منافسته للرياسة ضد ثروت الذى حاز ٨٥ صوتا فكان فى ذلك أكبر دليل على عدم الثقة بالوزارة وعلى أنه من الواجب أن يشكل سعد الحكومة فاستقال زيور باشا ولكن الملك لم يقبل الاستقالة وكلفه بالاستمرار فى الحكم مجدداً ثقته به فحلت الوزارة البرلمان (٢٦ مارس ١٩٢٥) .

وهكذا حل مجلس النواب مرتين لسبب واحد ومن وزارة واحدة ، وذلك استهتار بالدستور وبالشعب إذ ما فائدة الدستور إذا لم يكن موضع تقدير وما قيمته للشعب إذا لم يكن موضع احترام. وازدادت الوزارة امعانا فى احتقارها الشعب والدستور فعطلت الدستور بحجة تعديل قانون الانتخاب وبذلك لم تنته سلسلة الاعتداءات على الدستور وعلى الشعب . فقد كان كل زعيم يستولى على السلطة أن يدوس على حق الشعب ، ولو أن الشعب أوقف أول حاكم اعتدى عليه لما توالت حلقات الاعتداءات ولقد كان العمى يصيب الحاكم

وهو فى السلطة فلا يكترث بالشعب إلا وهو خارج الحكم وحتى وهو فى دفاعه عن الشعب خارج الحكم لم يكن صافى النية . وإنما الغرض الخداع كى يوليه ثقته حتى يمكن له أن يعود به للسلطة مرة أخرى .

ولقد استفحل الحكم الرجعى وانكمشت قوة سعد ، أى أن السراى ازدادت قوة وضعف الشعب الممثل فى شخص سعد . ولقد كان سعد السبب فى أن ينكمش أمام السراى والسبب فى إضعاف الشعب أمام السراى أيضا ، لأن سعداً أضعف هيبة الشعب وهو فى الحكم وانحرف بالغرض الذى قامت من أجله ثورة سنة ١٩١٩ . فلما أصبح خارج الحكم مرة أخرى لم يتمكن من السيطرة على الشعب لأنه كان بمثابة طعام غير طازج ، وبذلك صارت السراى مصدر السلطات ، وصار الولاء للسلطان هو الطريق إلى الحكم وزالت سلطة الشعب تماما . وإذا عرفنا أن السراى هى لسان حال الانجليز أدركنا مدى ما وصلت إليه النكسة الوطنية وتبع ذلك استغلال السلطة وفساد الادارة الحكومية وانتشار الرشوة وتغلغل النفوذ البريطانى ، فنفذت السلطة البريطانية حكم الاعدام فى المتهمين بقتل السردار ، فقضت باعدام سبعة وبمعجزة أنقذت رقبة عبد الفتاح عنايت حيث انتهى الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة كما قضت بأحكام مختلفة فى المتهمين الآخرين . وكان ذلك الحكم بمثابة وضع القضية الوطنية على الرف إلى الأبد لأن الحكم صادر من قاض انجليزى فى رعايا مصر المفروض أنها مستقلة وأن بها حكومة وبرلمانا .

دار المندوب السامى هى الكعبة التى يحج إليها الزعماء

ولا غرو أن أصبحت دار المندوب السامى بعد ذلك الكعبة التى

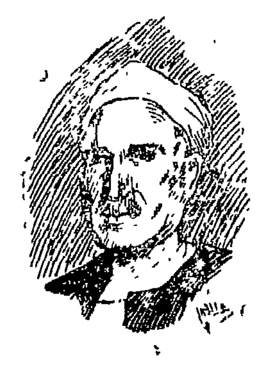
يحج إليها الوزراء ، فإذا ذهب المندوب السامى أو عاد تهافت على داره الزعماء والوزراء يقدمون له فروض الولاء . وحسبنا مقدم لورد لويد المندوب السامى (أكتوبر ١٩٢٥) حيث استقبله يحيى ابراهيم باشا رئيس الوزراء بالنيابة (لأن رئيس الوزراء الأصلى كان يصطاف فى أوربا) وفتح الباب الملكى على مصراعيه وزينت القاهرة إجلالا واصطف الجنود لتحيته . ولم يقدم أوراق الاعتماد إلى الملك متشبها بعهد الاحتلال ، ولقد بلغ الأمر بالمعتمد البريطانى حينذاك أن تدخل فى الدين الاسلامى ، فقد كان يقوم المستر سمارت المستشار الشرقى بزيارات رسمية فى الأعياد والمواسم الدينية وشهر رمضان إلى رجال الدين . كما كان للانجليز ضلع فى تعيين الشيخ المراغى شيخا للأزهر ثم خلعه سنة ٢٩ ثم تعيين الشيخ الظواهرى ثم خلعه سنة ٣٦ ثم تعيين الشيخ المراغى مرة أخرى. وبذلك عادت الأمور إلى أسوأ ما كانت عليه فى عهد الحماية أو فى أشد عهود الاضطهاد الدينى.

التآلف بين الأحزاب

واستمرأت الوزارة اعتداءاتها على الأمة ، فأصدرت قانون الجمعيات والهيئات السياسية (٢٧ أكتوبر ١٩٢٥) فاحتجت الأحزاب السياسية ثم تآلفت وكونت جبهة ضد الحكومة ، على أن المهم هو اعلان عبد العزيز فهمى خطأه فى مهاجمة الدستور . وإذا كانت الأحزاب قد تآلفت وإذا كان عبد العزيز فهمى قد أعلن خطأه فلم يكن ذلك التآلف عن ايمان ، كما لم تكن توبة عبد العزيز فهمى عن صدق . فقد رأى الأحرار الدستوريون الذين طالما اختلفوا مع سعد أن من المصلحة الحزبية التآلف لصرع الوزارة الراهنة ثم اقتسام

الغنائم . أما تردد عبد العزيز فهمى من ايمانه بالدستور ثم كفره ثم ايمانه لمدعاة إلى العجب ، فإن رجلا هذا مركزه فى زعامة الوطن كان خليقا به ألا يتقلب كما تتقلب الحرباء ثلاث مرات فى فترة وجيزة . كل ذلك يعطينا صورة عن الجو الحزبى الذى كان يعيش فيه ساسة ذلك الوقت وصورة عن التلاعب بمصلحة الوطن العليا فى سبيل المصلحة الشخصية ويعطينا صورة عن الانحراف الذى وصل إليه الرجال الذين كان بأيديهم مصير البلد والوطن

وفى ١٩ فبراير ١٩٢٦ اجتمع المؤتمر الوطنى فى حديقة منزل محمد محمود باشا ودعا إليه أعضاء البرلمان السابقين برياسة سعد زغلول باشا وطالبوا باجـــراء الانتخابات .



وكان الانجليز يقحمون أنفسهم فى صميم الاسلام فيشتركون فى اختيار شيخ الأزهر ورجال الدين .

لم يؤمن سعد بالذين اجتمع بهم ولم يؤمن بالإئتلاف فقد اختلف معهم مرات من قبل وهو إذا جاز وآمن بالمؤتمر هذه المرة فلأنه الوسيلة الوحيدة لصرع الحكومة . وإذا طالب بالانتخابات فلأنها الوسيلة التى تأتى به إلى الحكم ، ولو اعتقد أن هذا المؤتمر كان له غرض آخر غير صرع الحكومة ومجيئه إلى الحكم لما لجأ إليه ولما اجتمع به . فالأحزاب المصرية كانت تتآلف مع بعضها كلما تعرضت للخطر لا كلما تعرض الوطن للخطر وتختلف مع بعضها إذا وجدت سبيلها فى ذلك

إلى الحكم والظهور . فاتفقوا فى تحديد عدد الدوائر لكل حزب ، كأن المسألة الوطنية شركة مساهمة تقسم أرباحها بين المساهمين .

وأخيراً أذعنت الحكومة لقرارات المؤتمر وأجريت الانتخابات (٢٢ مايو ١٩٢٦) ثم استقالت بعد ظهور النتيجة لأن حزب الاتحاد الذى كان يؤيدها لم ينل غير خمس أصوات من مجموع الأصوات البالغ تعدادها ٢١٤ صوتا ، وتولى عدلى يكن (٧ يونيو ١٩٢٦) رياسة الوزارة بعد أن ألفها من الوفديين والأحرار الدستوريين وبعض المستقلين وتولى سعد رياسة البرلمان ، على أن هذه الوزارة سرعان ما استقالت وخلفها ثروت باشا (٢٦ نوفمبر ١٩٢٧) .

شخصية عدلى وشخصية ثروت

ولقد اختلف الناس فى شخصيتى عدلى وثروت ، والواقع أنهما لعبا دوراً سياسيا هاما فى القضية الوطنية . فقد كانا مستقلين ولكنهما لم ينجيا من تجريح الوفد ومن تجريح السراى ويعتقد البعض أن لهما مواقف مشرفة كاستقالة عدلى الأخيرة التى قدمها عندما أحس خلال نقاش برلمانى بأنه موضع مؤاخذة ، وبذلك ظهر أمام الشعب بصورة غير المتكالب على الحكم . إلا أن البعض يرى أنه ما كان فى مقدوره أن يفعل غير ذلك ، فلم يكن لأيهما حزب سياسى يعتمد عليه فى كره وفره ولم يكن لأيهما مقدرة على المناورات الحزبية وما يتبع ذلك من خصومة عنيفة ، فمثلا عندما هاجم سعد عدلى سنة ١٩٢١ اتهمه بأنه خائن وأنه صنيعة الانجليز . ومع أن سعد احتضنه فيما بعد إلا أن الهجوم الذى قام به حينداك قد خدش عدلى إلى الأبد . كما

أن عدلى أو ثروت لم يكن أحدهما خطيبا أو متحدثا ، كما أنه كانت تنقصهما العصبية التى كانت لمحمد محمود باشا ، كما كان ينقصهما الجبروت الذى امتاز به صدقى باشا أو المكر الذى اشتهر به على ماهر. ولذلك كانا يقبلان الحكم ويتركانه بهدوء ، وإذا كان أيهما مسالما فسألمه تخفى وراءها أشد أنواع العنف ، فلو كان لأيهما قوة لظهر بصورة غير التى ظهر بها على المسرح السياسى والدليل على ذلك موقف عدلى فى وزارته الأولى التى ألفها سنة ١٩٢١ لمفاوضة الانجليز دون اشراك سعد معه ، واصراره على أن يتولى رياسة وفد المفاوضة بينما لا يملك الأغلبية الشعبية التى كان يمتلكها سعد . وكذلك موقف ثروت فى الحكومة التى ألفها سنة ٢١ حيث لجأت إلى البطش بالشعب بينما منطوق العرف السياسى أنه لا يمكن الغفران للزعيم الذى تلوث مرة ، فهو - سواء عدلى أو ثروت - ان أقلع عن التلوث فيما بعد فليس عن عفة وإنما عن خنوع وضعف.



عدلى يكن باشا

ولقد كان عدلى فى حكمه الأخير ومن بعده ثروت بمثابة السمسار الذى يتداول عمولة ، فقد قبل أن يكون وسيطا بين الوفد والأحرار الدستوريين وعمولته فى ذلك رياسة الوزارة ، كما قبل أن يحارب وزارة زيور الراحلة فى سبيل أن ينال شيئا من الغنم وقد نال رياسة الوزارة ثم رياسة الشيوخ ، أما ثروت فقد نال رياسة الوزارة .

وفى نوفمبر ١٩٢٧ سافر الملك فؤاد فى رحلة إلى أوربا وانجلترا وكان راقضا أن يصحب معه أحداً من أعضاء الوزارة لأن فؤاداً كان مستأثراً بالرأى ، وكان كارها للوزارة والبرلمان وكارها للشعب ولكنه ازاء ضغط البرلمان اصطحب معه ثروت باشا وهو فى انحنائه للرأى العام شأنه شأن كل أسرة محمد على عنيدة فإذا رأت القوة انحنت لها ، وسنرى ظهور تلك الصفة بشكل واضح فى حكم فاروق وهو العناد الذى ينطوى عن جبن كما سيجىء بعد .

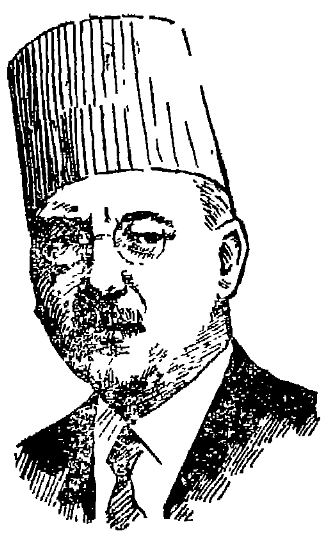
وعندما وصل الملك فؤاد إلى لندن قابله ملك بريطانيا على المحطة وتبادل الملكان خطبتان ، فقد أكد ملك بريطانيا عطفه على مصر وأكد ملك مصر خنوعه لبريطانيا. وفى هاتين الخطبتين المتبادلتين التأكيد القاطع بقيام الاستعمار .

وقد انتهز ثروت فرصة وجوده فى لندن فدخل فى مفاوضات مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية أسفرت عن مشروع معاهدة وكان غرض ثروت من هذه المفاوضات أن يوطد سلطانه فبأرضاء الانجليز بمعاهدة ما يطمئنه على مستقبله السياسى ، ولكن مشروع المعاهدة سقط وسقط ثروت معه .

وفاة سعد

وفى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ توفى سعد فاجتمع مجلس الوزراء على الفور وقرر تخليد ذكراه باقامة تمثال له فى القاهرة وآخر فى الاسكندرية وشراء بيت الأمة وشراء البيت الذى ولد فيه وتشييد ضريح له وانشاء مستشفى تحمل اسمه وقد تحقق كل ذلك إلا إنشاء المستشفى

أى أن الذى نفذ هو الأشياء التى لا فائدة منها للشعب كبناء التماثيل كأننا فى عصر الوثنية أما بناء مستشفى وهو الشىء الوحيد المفيد فلم يتم. وكانت وفاة سعد خسارة وطنية ، فقد كان للرجل مواقف باسلة حيث تعرض للتشريد والنفى. ولكن الذى لا شك فيه أن قوته جاءت من طول عمره ، فقد ولد سنة ١٨٥٦ وتوفى سنة ١٩٢٧ أى أنه عاش ٧١ عاما مما أعطاه فرصة طويلة للعمل ، كما جاءت قوته أيضا من تعليمه الأزهرى فقد تمكن من حفظ القرآن ومن دراسة البلاغه ومتن اللغة ، فكانت خطبه وأحاديثه وعباراته أخاذة وكان يصيغ كلامه صياغة عربية فصيحة ، فكان يأخذ



عبد الخالق ثروت

يلب الجماهير ببليغ أسلوبه . كما أن قوة حنجرته وطول قامته وشكله المعبر أعطاه شخصية أمام السامعين ، كما مكنته تنقلاته العديدة بين الوظائف من دراسة روح الجماعات ونفسية الجماهير ومكنته من دراسة الشعب والمؤثرات التى يمكن أن يكون لها رد فعل عليه. فقد كان الشيخ سعد سنة ١٨٨٠ محرراً بالقسم الأدبى للوقائع المصرية كما كان محاميا ومستشاراً سنة ١٩٠٦ ثم عضواً فى الجمعية التشريعية سنة ١٩٢٣ ثم وكيلا لها . وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها تقدم مع زميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى إلى السير

ونحت المعتمد البريطانى (١٣ نوفمبر ١٩١٨) مطالبين بالاستقلال. ثم ألف الوفد المصرى، ولما لجأت السلطة البريطانية إلى البطش والقوة فى إخماد الثورة اعتقلت سعد ضمن من اعتقلتهم ونفته إلى مالطة، فلما أفرج عنه (٦ أبريل ١٩٢٠) سافر مع أعضاء الوفد إلى باريس لعرض القضية المصرية على الحلفاء الذين كانوا مجتمعين لتقرير مصير ألمانيا المهزومة فى الحرب العالمية الأولى.

فلما حضرت لجنة ملنر البريطانية إلى مصر لمحاولة الوصول إلى تسوية قاطعها الشعب وكان فى هذه المقاطعة تأكيد بعدم المساومة فى الاستقلا. فلما عادت لجنة ملنر إلى لندن استدعى لورد ملنر سعد زغلول لمفاوضته وكان فى باريس فسافر إلى لندن وراح يفاوض الانجليز. وهو بهذه المفاوضات قد أفسد القضية حيث لم يركزها على الجلاء، كما ركزها الزعمـــاء الوطنيون الذين سبقوه مثل عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد؛ بل جعلها موضع مساومة، فكأنه بالمساومة أعطى الانجليز حقا لا حق لهم فيه. فقد كان ذلك بمثابة اعتراف ضمنى بحقهم فى احتلال مصر، فقد قبل وجود قوات أجنبية فى مصر وأغفل حق السودان ولما انتهت المفاوضات بالفشل انتهت قيمة سعد أمام الانجليز؛ فقد كانوا يتهيبوه ثم خبروه فاستضعفوه.

ولقد أضر سعد بتصرفه هذا أسوأ ضرر بالقضية المصرية، إذ ثبت أقدام الانجليز وأجل حل القضية سنينا، فبعد أن كان مقرراً جلاء الانجليز عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة أى سنه ١٩١٨ تأخر بعد ذلك ٣٩ عاما فلم يتم الجلاء الكامل إلا سنة ٥٦ وبالقوة المسلحة حيث طردت بريطانيا هى وحليفتاها اللتان استعانت بهما

في معركة السويس. كما أعطى فرصة للبريطانيين بتثبيت أقدامهم في المنطقة وهم للآن لم يجلوا عن الجنوب العربي كما ما زالت تربطهم ببعض الدول العربية محالفات.
كما تمكنوا من خلق اسرائيل غير الفساد الأدبي والمادي الذي نشروه في البلاد، وتفتيت الجبهة الوطنية وتطاول المصريين على بعض حيث نعت سعد



سعد باشا زغلول
أو الزعيم الذي سمي
بذي الرياستين

عدلي بالخيانة وهجومه على المنفصلين والمخالفين لرأيه، بينما الأمر لم يستحق ذلك كله، حيث كانت البلاد في مسيس الحاجة إلى الاتحاد والتضامن، كما تمكنوا من افساد الذمم وتدمير الأخلاق. كل ذلك طبعا مرده الاحتلال أو بمعنى أصح قبول سعد والزعماء فيما بعد مساومة بريطانيا.

وإذا جاز تحديد ميعاد الانحراف بثورة سنة ١٩١٩ إلى المنهج الذي أصبحت المسأله تتعلق بأزمة الحكم في مصر فهو اليوم الذي قبل فيه سعد مفاوضة لورد ملنر سنة ٢٠، ثم ازداد بعد ذلك الانحراف اتساعا حتى بلغ أشده يوم سقوط فاروق عن العرش.

وفي أواخر حياة سعد راح يتقرب إلى السراي والانجليز شأنه

فى ذلك شأن خليفته النحاس عندما راح يتمسح فى أعتاب السراى والانجليز - فى أخريات حياته - ولعل السبب فى ذلك أن كلاهما قد تعب ومل من الشوط الطويل فآثر أن يقضى حقبة حياته الأخيرة فى هدوء بين أبهة الحكم وجلال المنصب بعيداً عن المشاكل والهموم والأزمات . الأمر الذى يؤخذ عليهما وقد نسيا أن قوتهما جاءت من الشعب ومن الصمود أمام طغيان السراى والانجليز ، فإذا فقدا مقدرة الصمود فقدا الشعبية وفقدا الزعامة . ولا شك أنهما بهذا السلوك قد علما الشعب الخنوع وضربا مثلا للزعماء الآخرين وخاصة الزعماء غير الشعبيين . كما يؤخذ على سعد حكمه المطلق واعتداؤه على الدستور الأمر الذى نهج منهجه كل الزعماء الآخرين وبفظاظة وقسوة . وإذا نحن أعطينا بعض العذر لحكومات الأقلية وهى تحكم البلاد حكما دكتاتوريا لأنها تفتقد القوة الشعبية ولأنها بجحود أبت إلا أن تظهر فى مظهر الطغيان السافر . فـــ ا العذر الذى يمكن لنا أن نعطيه لسعد ومن بعده النحاس فى حكمهما الذى اعتمد فى كثير من النقاط على البطش ، وهما القائدان اللذان يزعمان أنهما شعبيان يعتمدان على ما أولته لهما الأمة من قيادة شعبية .

وإذا كنا قد أعطينا سعداً مزيداً من الصفحات فلأنه كان زعيما أولته مصر ثقتها ومن ثم ظهرت أخطاؤه فى البؤرة تحت العدسة فى صور مكبرة . ومع كل لا نملك إلا أن نقول رحم الله سعداً .

فشل مشروع هندرسون - ثروت

نعود إلى قصة ثروت والمفاوضات لنجد أن مشروع هندرسون لم يجد قبولا - من بقية الوزراء زملاء ثروت ولا من مجلس النواب

ـ فرفض ـ وأعقب ذلك سقوط الوزارة (٤ مارس ٢٨) حيث بات تقليداً أن تسقط كل وزارة لا تنجح فى المفاوضات ، وبات تقليداً أيضا أن تتبع بريطانيا سياسة القوة مع مصر جزاء لها عما أبدته من تمسك ضد بريطانيا . ومن ثم عادت بريطانيا إلى سياسة العنف والضغط فأرسلت إلى مصر مذكرة (٤ مارس ٢٨) زعمت فيها أن حياة الأجانب فى خطر ثم تبودلت المذكرات فاستقال ثروت وألف النحاس بصفته زعيم الأغلبية الوزارة (١٧ مارس) وفى ٢٦ أبريل طلبت سحب قانون الاجتماعات الذى كان مقرراً عرضه على البرلمان وقد انتهت تلك الأزمات بخنوع الجانب المصرى .

وبعد ذلك راح الائتلاف يتمشر ، فى ١٧ يونيو استقال محمد محمود باشاوزير المالية ورئيس حزب الأحرار الدستوريين بالنيابة الذى أصبح فيما بعد توليه الوزارة رئيسا للحزب .

ثم أعقبه جملة استقالات من بقية الوزراء الدستوريين وفى الوقت نفسه أثيرت مسألة قضية سيف الدين (وهى القضية التى قبل النحاس باشا أن يترافع فيها قبل أن يتولى الوزاره لرفع الحجر عن الأمير أحمد سيف الدين الذى كان قد أطلق الرصاص على الملك أحمد فؤاد) فرأت السراى فى ذلك وغيره وسيلة للتخلص من الوفد فأقال الملك النحاس باشا (٢٥ يونيو ٢٨) بحجة أن الائتلاف الذى قامت عليه الوزارة قد أصيب بصدع .

اليـــد الحديدية

كانت هذه أول مرة استخدم الملك فيها حقه فى إقالة وزارة

يتمتع رئيسها بثقة البرلمان فى عهد الدستور والاستقلال . ومع ذلك ففيه اساءة لاستعمال السلطة واعراض عن الدستور واهدار لحقوق الشعب وتغليب الحكم المطلق والقضاء على النظام الديموقراطى ونذير بالطغيان وإذا كان الملك قد أقال وزارة تتمتع بثقة البرلمان فلأن نزواته فى التغيير وشهواته التدميرية قد استبدت به . وإذا كان حزب الأحرار لم يملك أكثر من ٣٠ صوتا من مجموع الأصوات البالغ عددها ٢١٤ صوتا وأن هذه الثلاثين مقعداً كانت نتيجة ائتلاف إذ لم يحز فى انتخابات ٢٤ إلا على ستة مقاعد وبالرغم من ذلك تولى السلطة فلأن الملك كان مجرما ، فقد داس على أغلبية الشعب فى سبيل الأقلية . وفى تآمر الدستوريين مع الملك عود بهم إلى الحكم الرجعى الذى دأبوا عليه . فقد كان اعتداءهم الأول سنة ٢٤ وكان تظاهرهم بالتوبة سنة ٢٥ عن غير نية ، وإذا كان النحاس باشا قد ظهر فى الصورة فى ثوب القديس الذى اعتدى عليه فلأن وزارته لم تخلد طويلا حيث عاشت ٨٢ يوما ، أى من ١٧ مارس إلى ٢٥ يونيو وكانت كلها أزمات ، فلم يتسع الوقت أمام النحاس للتمتع بأبهة الجاه كما لم يكن قد تزوج بعد واتسعت أعمال أصهاره . أما الرجل نفسه فقد كان مبهوراً بخلافته لسعد حيث نزل عليه وحى الزعامه بغتة بما وضعه تحت الأضواء مرة واحدة فما كاد يجمع نفسه حتى فوجىء بالاقالة .

وفى نفس اليوم الذى أقيل فيه النحاس باشا كلف الملك محمد محمود باشا تشكيل الوزارة (٢٥ يونيو ٢٨) فأجل البرلمان شهراً شأنه فى ذلك شأن وزارة زيور باشا الرجعية التى سبقته ، ثم حل البرلمان وعطل الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد (١٩ يوليو ٢٨)

وأخذت الوزارة على عاتقها السلطة التشريعية.
وفى الوقت نفسه أدلى السير تشمبرلن وزير الخارجية البريطانى فى البرلمان الإنجليزى بتصريح أيد فيه الاجراء الذى اتخذته وزارة محمد محمود باشا مما يؤكد أن تعطيل الدستور والبرلمان إنما بأمر السلطة البريطانية ، وأن الحكومة المصرية لم تكن إلا الأصبع الذى



محمد محمود باشا
أو اليد الحديدية

نفذ رغبات الانجليز . ولما حاول نواب الأمة الاجتماع بقاعة البرلمان معتبرين مرسوم حل البرلمان باطلا تصدت لهم القوة المسلحة فاجتمعوا فى دار مراد الشريعى بك (٢٨ يوليو ٢٨) واستنكروا تصرفات الوزارة كما اجتمعوا مرة أخرى فى جريدة البلاغ (٢٧ نوفمبر ٢٨).

وأحالت الوزارة النحاس باشا إلى مجلس تأديب المحامين بحجة الاخلال بشرف المهنة فى قضية الأمير أحمد سيف الدين وذلك للانتقام كما عقدت اتفاقية مياه النيل وفيه وطدت أقدام الانجليز فى السودان ، كما قامت ببعض الاجراءات الاستهلاك المحلى مثل ردم البرك حتى يتسنى لها أن تتغنى بالاصلاح فكان المصريون يسخرون من محمد محمود ويسمونه وزير البرك .

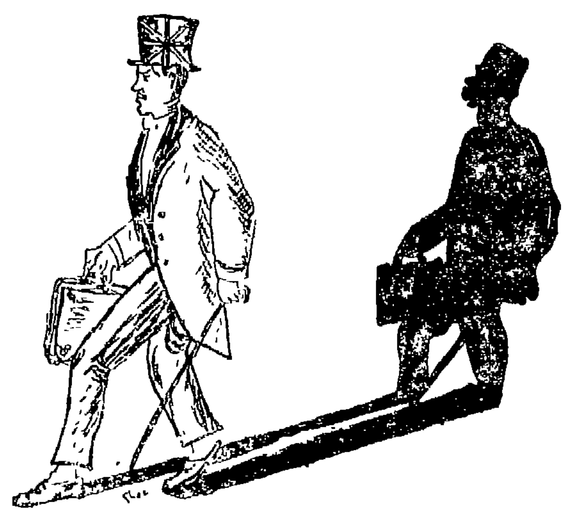
وفى مايو من ذلك العام سافر الملك فؤاد إلى أوروبا وبريطانيا فى رحلته الثانية واصطحب معه محمد محمود فانتهز فرصة وجوده فى لندن وفاوض الانجليز وأتى بمشروع معاهدة أطلق عليها معاهدة محمد محمود - هندرسون .

امتاز محمد محمود بالاستقراطية والتعالى، فقد ولد من أسرة عريقة

تمتلك آلاف الأفدنة فى ساحل سليم بأسيوط ، كما امتاز سراياه بشارع الفلكى بالقاهرة بالأبهة والفخامة ، وتعلم فى أكسفورد ولذلك كان يرى نفسه فى مرتبة أعلى من أقرانه فكان دائب الخلاف معهم فى سبيل الظهور . ولقد برزت هذه الميزة فى جبهة المفاوضة الأولى وفى تأليف الوفد المفاوض فى لندن سنة ٢١ برئاسة عدلى وانشق على سعد ، وتمكن بما له من جاه وعصبية من الدخول فى البرلمان . ومن الطريف عنه فى حبه للظهور ، أنه لما سأله أحد الصحفيين قبيل سفر الملك فيما لو أنه سيسافر مع الملك على نفس الباخرة أجاب : بأن الملك هو الذى سيسافر معه . ولقد قيل عنه أيضا فى معرض التفاخر أنه كان يردد دائماً إن الانجليز عرضوا العرش على والده محمود باشا سليمان ويتباهى بالقول : « أنا ابن من عرض عليه العرش فأبى » . ولقد قيل عن الملك فؤاد أنه ذكر مرة وهو يضيق ذرعا بمحمد محمود «نار النحاس ولا جنة محمد محمود » . لقد كان الرجل مريضا بعقدة العظمة ــ العقدة التى جعلته يكرر القول دائما « أنا وحدى » ــ العقدة التى جعلته دائماً متوعك المزاج سريع الاعتكاف دون أن يكون له جلد على العمل يتأنق فى مظهره ولباسه ، وينظر إلى الشعب دائما وهو واقف فوق هضبة عالية وواضعا فوق عينيه منظاراً مصغراً .

والحق أن محمد محمود بموقفه السياسى فى إلغائه الدستور قد أضر بالقضية أسوأ ضرر حيث عاد بمصر إلى أقسى أنواع الرجعية ومن مباهاته أنه كان يملك اليد الحديدية التى تمكنه من أن يبطش بالبلاد . فتعقب الأحرار واعتقل الصحافة وطارد الحريات واتخذ كل وسائل التنكيل بالشعب من الاضطهاد والاعتداء بالسجن

وبالضرب وبالتعذيب ، وقد وجد سنده فى ذلك اللورد لويد المندوب السامى البريطانى الذى كان يشجعه ويؤيده . ومن المؤسف أن نجد مصر التى كانت يداً واحدة ضد الانجليز وضد السراى قد تفرقت شيعا ونسيت القضـــية الوطنية وراحت تضيع وقتها فى الحزازات الداخلية وبذلك مكنت الانجليز من تصريح ٢٨ فبراير ومن الصراع الحزبى ومن الفجوات التى كانت فى الدستور . كما مكنت السراى التى كانت عمالة الانجليز من تدعيم مركزها وتقنينه .



محمد محمود باشا ـ كان ظلا للمندوب السامى ، فلما رحل الأصـــل من على المسرح اختفى الظل تماما

ولا شك أن شخصية محمد محمود كانت أنموذجا للرجل الانتهازى الذى كان يتباهى بجاهه ويتعاون مع خصومه ليصل إلى الحكم ، وهو إذا وصل إلى الحكم أصبح رجعيا من الطراز الأول

وراح ينكل بخصومه أشد تنكيل .

لو أن الدستور كان مطبقا تطبيقا سليما ، ولو أن الملك كان مؤمنا بواجبه فإن محمد محمود ما كان ليصل إلى مرتبة رياسة الوزراء .

لا يقول رأيه إلا تحت قبة البرلمان

على أن الجو سرعان ما تغير واللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الذى كان يساند محمد محمود باشا قد نقل من القاهرة وبدا المظهر البريطانى كله راغبا فى التغيير ، فمن شأن الانجليز أن يستهلكوا كل رئيس وزارة حتى إذا بلى ألقوا به . وهكذا كان شأنهم مع محمد محمود باشا فتنوا به ثم زهدوا فيه ثم سخطوا عليه .

وفى الوقت نفسه قامت الضجة حول مشروع المعاهدة وقد تمسك الوفد برئاسة النحاس بعدم ابداء الرأى إلا تحت قبة البرلمان ، معنى ذلك سقوط وزارة محمد محمود باشا وقد سقطت فعلا لأن الانجليز رأوا فيها ما هو بمثابة طعام فاسد فعفوه وألقوا به .

وألف الوزارة عدلى يكن (٣ أكتوبر ٢٩) وهى وزارة محايدة الغرض منها إجراء الانتخابات . وقد كان عدلى مستقلا منذ استقال من رياسة حزب الأحرار الدستوريين سنة ٢٤ ، ولما أجريت الانتخابات أضرب الأحرار الدستوريين عن الاشتراك فيها وحاز الوفد ٢١٢ مقعداً من ٢٣٥ والحزب الوطنى ٥ وحزب الاتحاد ٣ والمستقلون ١٥ ، فأسند الملك رياسة الحكومة إلى النحاس باشا (أول يناير ٣٠) .

وقد بدأت الوزارة عملها بفصل بعض المديرين وبذلك كان أول

القصيدة كفراً ثم شكل الوفد الرسمى المصرى المفاوض للسفر إلى لندن برياسة النحاس ، وافتتحت المفاوضات فى ٣١ مارس ثم قطعت فى ٨ مايو ولقد حاول النحاس باشا انقاذ المفاوضات أو اطالة عمرها بأن أرسل الأستاذ محمد صلاح الدين سكرتير وفد المفاوضة فى ذلك الحين لاستشارة القاهرة على طائرة ، ولقد تاه صلاح الدين فى الطريق حتى سمى بالرسول التائه ، وبالرغم من ذلك فشلت المفاوضات ثم قطعت . وطبعا كان معنى قطع المفاوضات سقوط الوزارة ولما يمض على تشكيلها ستة أشهر . ولم يشفع للنحاس باشا قوله «خسرنا المعاهدة ولكننا كسبنا صداقة الانجليز» .

ولقد أصر النحاس باشا على عدم ابداء رأيه فى مشروع معاهدة محمد محمود ـ هندرسون إلا تحت قبة البرلمان ، لأنه كان يعرف مقدما أن البرلمان هو طريقه للحكم ، وبذلك علق رأيه على شرط البرلمان حتى يضمن الحكم . فلما فاوض وفشل راح يستجدى الانجليز حتى يبقوه فى الحكم ، ولكن سياسة بريطانيا كانت تهدف إلى تحطيم الزعماء والقضاء عليهم أدبيا حتى يصبحوا تحت رحمتها .

أبو السباع يحكم

وفرح الأحرار الدستوريون للموقف المتأزم فهم كجماعة رجعية يهمها الحكم الديموقراطى ، فرفعوا إلى الملك عريضة طالبوا فيها باقالة الوزارة ومما زاد فى حدة الأزمة الخلاف حول إصرار الوزارة على تقديم مشروع محاكمة الوزراء إلى البرلمان ، والخلاف على تعيينات الشيوخ ، فاتفقت ميول السراى مع الانجليز مما أدى

بالنحاس باشا إلى تقديم استقالته للملك .

وفى اليوم الذى قبل فيه الملك استقالة النحاس باشا (٢٠ يونيو سنة ٣٠) أسند الوزارة إلى اسماعيل صدقى عدو الدستور الألد ، والمستهتر الأول بحقوق الشعب .

وإذا كان كما رأينا أن مصير كل رئيس وزارة لا يتفق مع الانجليز هو السقوط - فلم هذا التهافت الانتحارى الذى كان يتسابق إليه الزعماء للدخول فى المفاوضة ؟ ! . . . أما كان الأولى بكل رئيس وزارة أن يقنع بالحكم ؟ ! . . . وإلا يقدم على المفاوضات حتى لا يؤدى به الطريق إلى السقوط ؟ ! . . .

كانت المفاوضات بالنسبة للزعماء الغرض منها الاستهلاك المحلى فهى أشبه بلعبة النار لجلب الأنظار فالفراشة نغرم بأن تحوم حول النار ولكنها لا تلبث أن تحرق نفسها بالوقوع فيها كما أن الأمل لم يختف من قلب كل زعيم فى أن يوفق فى إمضاء معاهدة مع الانجليز حتى يضمن بقاؤه فى الحكم إلى الأبد - كما سنرى فيما بعد .

أن الانجليز لم ينسوا فضل النحاس باشا فى توقيعه معاهدة سنة ١٩٣٦ - فردوا له هذا الجميل بعد ذلك بست سنين عندما أتوا به إلى الحكم على ظهور الدبابات البريطانية فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

نعود إلى قصة صدقى : فقد بات واضحا منذ اللحظة الأولى أن نية السراى فى الحكم المطلق - وهى أمنية طالما تحققت فى كثير من الأحايين - حيث سبق لها أن عطلت الدستور فى عهد وزارة زيور ثم أوقفته فى عهد محمد محمود وليس أمام السراى والانجليز والرجعيين والوصوليين وأذناب الاستعمار فرصة للاعتداء على حقوق الشعب

أحسن من هذه الفرصة ـ ومن ثم تلقف الكرة رجل آمن أن يأخذ الأمة بالبطش والعنفوان ليحكم البلاد حكما دكتاتوريا لاهوادة فيه .

ولقد ادعى صدقى أو أبو السباع كما كانوا يلقبونه ـ الحيدة بين الأحزاب ولكنه لم يكن صادق الوعد وهى حيدة تشبه حيدة الانجليز التى يزعمونها عقب كل انقلاب ـ فسرعان ما خلع عن نفسه النقاب ونزل إلى الشارع وألف حزبا أسماه «حزب الشعب» لكى يظهر على المسرح مع أعوانه فى شكل وزارة ائتلافية تمثل حزبين مؤتلفين حزب الشعب الجديد الذى خلقه وحزب الاتحاد القديم الذى انضم إليه .



أبو السباع
اسماعيل صدقى باشا

ولعل محمد محمود قد استاء من هذا الوضع لأنه كان يرى نفسه الوريث الشرعى لوزارة النحاس ، فلما تخطاه الملك فؤاد ـ إمعانا فى العبث بهؤلاء الوصوليين ـ واختار صدقى باشا للرياسة ، كان ذلك سببا فى انضمام محمد محمود وحزبه إلى الوفد فيما بعد لمناوأته ، أعنى أن الخصمين اللدودين قد ألف بين قلبيهما نفع مشترك وهى ظاهرة ليست غريبة على الوفد المصرى .

تحطيم سلاسل مجلس النواب

بدأت صفحة الوزارة الجديدة بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ، ولما أراد النواب الاعتراض على ذلك وحاولوا الاجتماع اعترضت سبيلهم القوة المسلحة فاغلقت الوزارة البرلمان وربطت بابه الخارجى بالسلاسل ، على أن النواب تمكنوا من الحضور فى الموعد . وأمر ويصا واصف رئيس مجلس النواب بتحطيم السلاسل فحطموها واجتمع أعضاء البرلمان واحتجوا على الوزارة لعبثها بالدستور كما احتج أيضا عدلى يكن رئيس الشيوخ على اغلاق الحكومة أبواب البرلمان ، كما اجتمع مؤتمر من الشيوخ والنواب (٢٦ يونيو) بالنادى السعدى وقرر الدفاع عن الدستور وعدم التعاون مع الوزارة واعلان القسم العظيم .

وأثبت الشعب وجوده بمقاومة صدقى باشا الذى تولى الحكم رغم ارادته ، ولكن صدقى قرر أن يتمكن من الشعب بقوة الجيش والبوليس وبذلك تعددت الحوادث الدموية . ومما زاد النار اشتعالا أن النحاس باشا راح يطوف بالأقاليم يحض على كراهية الحكومة فزار الزقازيق ثم بلبيس وهناك قتل ثلاثة أشخاص فى الحركات الدموية ثم زار المنصورة فاعترضته «القوة المسلحة» وقتل ٤ من الأهلين وثلاثة من الجيش والبوليس وجرح سينوت حنا أحد كبار الوفد من ضربة سونكى تلقاها فى ذراعه مفتديا النحاس باشا كما جرح ١٤٥

وإنى لأسأل هل كان النحاس باشا يهدف بذلك إلى الثورة ضد الملك وخلعه لأن الملك داس على كل الاعتبارات القانونية ؟ أم انه

كان مغيظا لأن الملك طرده ولأن لسان حال الملك كان يقول : «موتوا بغيظكم» ؟ الواقع إن الوفد كان بارعا فى المناورات السياسية فإن التصريحات التى أدلى بها فى أخريات حكمه عقب فشل المفاوضات أساءت إلى سمعته كحزب يتمتع بثقة الشعب ، أى أن ارتماءه على الأعتاب البريطانية قد أثار السخط العام - يضاف إلى ذلك أن الفساد الذى بذره فى الحكم من رفت الموظفين ومحاربتهم فى أرزاقهم ومعاملة خصومه السياسيين بحقد وغل بل بقسوة أكثر من القسوة التى يعامل بها خصومه أنصار الوفد قد خلق الامتعاض فى نفوس الناس - فليس ثمة شك فى أن الوفد هو الذى اختلق بدعة احالة الموظفين إلى المعاش بينما كان يجب أن يكون التسامح من جانب الوفد - لأن الوفد مفروض أنه يمثل الأغلبية الشعبية فهو بمثابة الأم الرءوم . ولكن الوفد كان قاسيا إلى أبعد حدود القسوة - وقسوة الوفد غير ظاهرة لأنه كان يملك الأغلبية وفرائسه دائماً من الأقلية التى تعارضه والتى إذا رفعت صوتها ضاع الصوت وسط تهليل أنصاره كما أن المحسوبية التى ابتدعها الوفد ورفع الموظفين إلى درجات دون أن يكون لهم وجه حق اللهم إلا أنهم يصفقون للرئيس الجليل - يضاف إلى ذلك أعمال النواب الخاصة حيث كانوا لا يتورعون فى طرق كل الأبواب فى سبيل قضاء حوائجهم وحوائج انصارهم . كل هذا وغيره قد أودى بسمعة الوفد فكان لا بد له أن يعمل عملا يسترد به كيانه وليس ثمة شىء أسهل من الطواف بالبلاد واستثارة الجماهير البريئة بحجة أن الوطن فى خطر .

ووقعت اضطرابات فى الاسكندرية فقتل عشرون وجرح ٥٠٠ كما حدثت اضطرابات فى بور سعيد فقتل واحد وجرح كثيرون .

وقامت المظاهرات فى القاهرة يوم ٢١ يوليو وهو اليوم الذى حدده الشيوخ والنواب لاجتماع البرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل فقتل ٤ وجرح أربعين .

المندوب السامى يحمل كل من النحاس وصدقى المسئولية

وازاء هذه الأحداث أرسلت دار المندوب السامى إلى كل من النحاس وصدقى تبليغاً بريطانيا باعتبارهما مسئولين عن الأخطار التى تهدد الأجانب ، كما أرسلت بارجتين حربيتين إلى الاسكندرية (للتهويش) وهددت بالتدخل إذا لم تهدأ الحال .

ورد صدقى على المندوب السامى مؤكداً بأن أرواح الأجانب فى طمأنينة وأن الهدوء فى سبيل الاستقرار . ومن المؤسف أنه لم يخف شعوره فى رده بالتباهى فى الاعتداء على الدستور وتفاخره بأنه قادر على كبت روح الأمة دون الاستعانة ببريطانيا ، فالاعتداء على الشعب فى نظره أمر سائغ ، ومظهر الاستقلال فى نظره ألا تلتمس الحكومة فى اعتدائها على الشعب معونة بريطانيا وهذا مما لا يشرف رئيس الحكومة المصرية لأن مهمة الاتفاق الجنائى فى الاعتداء على الشعب بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية قائمة وثابتة . ولو أنه رجل كريم لاستنكر فى رده اعتداء الحكومة على الشعب ولكنه اعترف به وتفاخر . والأدهى من ذلك أنه أكد فى رده حرصه على أرواح الأجانب وكان الأولى به أن يجعل حرصه على أرواح بنى وطنه أهم واجباته وموضع اعتزازه ولكن عقلية الحكم الرجعى الذى تسنده الروح الاستعمارية هى التى أملت هذا الرد

فالبطش بالمصريين والتنكيل بهم مباح فى نظر ساسة ذلك العهد . أما البطش بالأجانب والتنكيل بهم أو الاساءة إليهم فشيء غير مستساغ .

أما رد النحاس باشا فقد احتوى نحيبا ورجاء بعدم تغيير قانون الانتخاب ثم تأكيداً بالمحافظة على أرواح الأجانب ثم تنديداً بمسلك الوزارة فى الأزمة الدستورية ومسلكها فى الامة. ولا شـــك أن مخاطبة بريطانيا رأسا للنحاس باشا فيه اهدار كامل لاستقلال مصر فليس من المتبع لدولة أجنبية أن تخاطب أحـــد مواطنى مصر وتحمله مسئولية الأمة ـ اللهم إلا إذا كانت هذه الدولة الأجنبية صاحبة نفوذ قوى يطغى على استقلال البلاد . ولكن النحاس باشا قبل ان يطمس الاستقلال فى سبيل أن يظهر فى الصورة . كما لم يخل خطابه من البكاء إلى بريطانيا ومن الاحتكام إليها فى الصراع القائم بينه وبين صدقى . وهو دعوة صريحة من زعيم الأغلبية إلى بريطانيا للتدخل فى سبيل



عباس محمود العقاد

قال مرة فى مجلس النواب « إن هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس فى البلد » وقد دفع العقاد ثمن هذه العبارة تسعة أشهر من حياته قضاها فى السجن

معاونته للوصول للحكم وفى ذلك اطاحة بالاستقلال كلية كما حوى الرد نفس التكالب على لعق أقدام الأجانب بتـأكيد المحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم ـ وإذا كانت بريطانيا قد أرادت بتبليغها النحاس باشا

انها ما زالت تحتل مصر فإن رد النحاس باشا كان فيه معنى التأكيد الكامل لذلك الاحتلال بل الدعوة الصريحة للتدخل .

وبعد ذلك فضت الوزارة البرلمان (١٢ يوليو ١٩٣٠) وهذا اعتداء صارخ على الدستور لأن فيه اساءة استعمال السلطة ، يضاف إلى ذلك أنها فضته قبل نظر الميزانية بينما الدستور يصر على عدم فضه قبل نظر الميزانية ـ وكما أكدت بنود الدستور أيضا بعدم فض البرلمان قبل ستة أشهر من بدء انعقاده . ولم يكن البرلمان قد اكتمل ستة أشهر حين فضه . وتمادت الحكومه فى تجنبها على الشعب فاحتلت دار البرلمان فاحتج عدلى باشا رئيس الشيوخ على احتلال الحكومة لدار البرلمان كما أرسل وكيلا بمجلس النواب باحتجاج مماثل إلى صدقى باشا . على أن الأعضاء اجتمعوا بعد ذلك بالنادى السعدى وهناك احتجوا على الحكومة وقرروا عدم الثقة بها ـ وفى الوقت نفسه اجتمع أعضاء مجالس المديريات واحتجوا على الوزارة فحل صدقى مجلس مديرية البحيرة والغربية وأخذ باقى المجالس بالشدة .

وهكذا رأينا الدوامة السياسية قد خرجت بثورة سنة ١٩١٩ من مفهومها الذى كان موجها ضد الانجليز والاحتلال إلى صراع حزبى بل حرب أهلية ـ فقد استولى على البلد قلق شديد ـ فما كانت تفتأ أى وزارة أن تتربع على دست الحكم حتى تهب عليها الأعاصير من كل جانب ، ولعمرى أن المسئول عن ذلك كله هم الزعماء الذين قتلتهم الأنانية واستبدت بهم شهوة الحكم فالزعماء الرجعيون كانوا يرون القوة والبطش وسيلتهم للحكم . أما الزعماء الوفديون فكانوا يخدرون الشعب بألفاظ البرلمان والانتخابات الحرة والواقع أن مصر

لم تشهد حكما ديموقراطيا أبدأ فوزراء الأقلية كانوا يسومون الشعب العذاب ووزراء الأغلبية كانوا يحكمون - تحت ستار الديموقراطية - حكما دكتاتوريا عنيفا ، وبذلك فقد الشعب تدريجيا الايمان بزعمائه ومن ثم كان قلقا دائب العمل فى سبيل التخلص من الفضوليين الذين يفرضون أنفسهم عليه ، ومن أجل ذلك تعرض صدقى للاغتيال بيد رجل يدعى حسين محمد طه تنكر فى ثوب خادم بالقطار المسافر من الاسكندرية إلى القاهرة وحمل معه بلطة أراد أن يقضى بها عليه فى عربته البولمان ولكن قبض عليه قبل ارتكاب الجريمة .

الغاء الدستور

ومع ذلك استمر صدقى باشا فى جبروته ففى ٢٢ مايو ١٩٣٠ صدر المرسوم الملكى بالغاء الدستور واحلال دستور آخر بدلا منه على أنه قبل صدور الدستور الجديد احيطت بريطانيا علما بهذا التغيير السياسى فوافقت عليه . فمفهوم الانجليز إما قبول الاحتلال بالاتفاق مع بريطانيا بامضاء معاهدة أو معاقبة الشعب بحرمانه من حقوقه الدستورية وبذلك بات الحكم مطلقا فى يد الملك وبات صدقى والضباط الانجليز فى الجيش المصرى والبوليس على رأس حركة القمع التى اتخذتها الحكومة ازاء مظاهرات الاحتجاج على سياسة صدقى باشا .

كان الغاء الدستور اعتداء منكراً على حقوق الشعب واستخفافا به لأن الدستور حق أساسى كسبته الأمة بعد جهاد طويل فإذا ساغ لكل وزارة أن تعبث به أصبح مهزلة .

لقد أقسم الملك على احترام دستور ١٩٢٣ وهذا القسم قد سجل

التعاقد بين الأمة والملك فلم يكن من حق الملك أن يلغى الدستور ، فأمر منه كهذا فسخ للتعاقد من جانب واحد ولعل ذلك ما دعا الملك إلى عدم حلف اليمين للدستور الجديد لأنه لا يملك أن يحل نفسه من اليمين الأول الذى أقسمه . كما أن قسمه الجديد يكون بمثابة حنث للقسم الأول ـ وعلى أية حال فقد حنث الملك فى يمينه ـ وهو إذا كان قد احتقر دستور ١٩٢٣ فبالأحرى به أن يحتقر الدستور الجديد .

وقامت المظاهرات واحتج الوفد واحتج الحزب الوطنى واحتج حزب الأحرار الدستوريين فأخذها صدقى باشا بشدة فقد قال « إن الحكومة لا تأل جهداً فى اتخاذ كل الوسائل الممكنة لاستتباب الأمن » واحتجت مجالس المديريات فحلها جميعا واستقال عدلى يكن رئيس الشيوخ احتجاجا ، ولكن صدقى لم يبال بذلك وكان يرى فى تغلبه على حقوق الأمة مفخرة له .

ولما اطمأن إلى الحكم رأى أن يؤلف حزبا يرتكن عليه فى حياته السياسية التى أنشأها فى خياله ففعل كما فعل قبله حسن نشأت سنة ١٩٢٥ عندما ألف حزب الاتحاد فأسس حزب الشعب .

عهد الله والوطن

وائتلف الوفد والأحرار الدستوريون وتعاهدوا على العمل لاعادة دستور ١٩٢٣ وعقدوا ميثاقا قوميا (٣١ مارس ١٩٣٠) أسموه (عهد الله والوطن) وقرروا زيارة الأقاليم وبدأوا ببنى سويف فلما وصلوها وجدوا أن الحكومة أوفدت إليها الافا من جنود الجيش فظلوا محاصرين فى المحطة ١٢ ساعة إلى أن أرسلت الحكومة

قطاراً خاصا عاد بهم إلى القاهرة ، على أنهم استطاعوا بعد ذلك من الوصول إلى بنى سويف بالسيارات فحدث فيها صداما أدى إلى قتل سبعة وجرح كثيرين .

وراح صدقى باشامن جانبه يطوف بالبلاد داعيا لحزبه مستأجراً المظاهرات وأمر رجال الادارة أن يكونوا فى ركابه مستصحبا المنافقين والوصوليين لمؤازرته وكثيراً ما كانت تقع الحوادث خلال ذلك .



اسماعيل صدقى باشا
الرجل الذى داس على
الدستور وداس على الشعب .

واشتدت مناوأة الأحزاب لصدقى كما وقف ضده أيضا الأمراء أعضاء البيت المالك ولكن ـ كما قلت ـ لم يبال الرجل بذلك . وبالرغم من ذلك كله أجريت الانتخابات ، ووقعت حوادث دامية خلال ذلك . فقد قتل حكمدار الدقهلية فى بلدة دقادوس حيث غيص وجهه فى الطين ثم انهالوا عليه بالأقدام حتى مات كما قتل فى القاهرة ١٣ وفى ميت غمر ٦ وفى المنصورة ١٠ وواحد فى شبين وواحد فى حلوان وواحد فى زفتى وذلك غير الجرحى العديدين الذين قدروا بالمئات

ولما اجتمع البرلمان الجديد ـ نتيجة العنف والتزوير (٢٠ يونيو سنة ١٩٣١) كان طبعا مؤيداً للوزارة حريصا على الثقة بها .

وقد تمكن الرجل من أن يحوز ثقة الملك فؤاد خصوصا بعد أن

وفق مع الخديو عباس حلمي الثاني الذي خلعه الانجليز في ابان الحرب العالمية الأولى - وفق في اقناعه في التنازل عما له من حقوق قبل الملك فؤاد وبذلك ازدادت سطوة صدقي وازدادت قبضته الدكتاتورية فازداد الشعب اصراراً في مناوأته فلجأ إلى السجن والتنكيل والتعذيب كما عطل الصحف واضطهد الحريات عامة - ومع ذلك استمر الشعب في نضاله وقابل عنف صدقي بعنف لا مثيل له - فأطلق الرصاص على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب وألقيت قنبلة على دار محمد علام وكيل النواب والقيت قنبلة على دار صدقي باشا وكذلك وضعت قنبلة على قضبان السكة الحديد في طما لنسف القطار الذي كان يركبه صدقي باشا إلى جرجا ولكن القنبلة انفجرت قبل مرور القطار بدقائق وأودت باثنين من حراس الخط الحديدي كما ألقيت قنبلة على مدرسة الهندسة (ديسمبر ٣٢) صباح اليوم الذي زارها الملك فؤاد كما انفجرت قنبلة على مقربة من دار المندوب السامي وألقيت قنبلة على مركز القيادة العامة للجيش البريطاني بميدان الخازندار وانفجرت قنبلة على ثكنات قصر النيل وأخرى بالمدرسة الانجليزية بشارع الملك الصالح، كذلك انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة وحاول رجل يدعى محمد على الفلال أن يطلق الرصاص من مسدس كان يحمله على صدقي باشا بمحطة مصر ولكن قبض عليه قبل اتمام الجريمة (مايو سنة ٣٣) كما انفجرت قنبلة عند نهاية شارع غمره وأخرى على مقربة من سور وزارة الحربية.

كل هذه الحوادث تؤكد - بالدليل القاطع - الكراهية التي كانت تعانيها البلاد من رجل ليس في قلبه ذرة من عطف أو لين. رجل

لا يؤمن بالشعب ولا يكترث لحقوق الانسان . يعتقد أنه من طينة أعلى من طينة الشعب وإن ذكاءه ودهاءه السياسى وتمكنه من أعصابه ومقدرته فى المغالطة وادعاءه فى علم الاقتصاد ، كما كان يزعم أنه رجل المال الأول الذى يقدر على حل المشكلات والأزمات الاقتصادية - أقول - كل ذلك لم يشفع لصدقى بأن يستحوذ على الشعب ، فقد عاش بغيضا من الشعب مكروها منه . وبالرغم من المظاهرات العديدة التى كان يستأجرها لتهتف له وبالرغم من تسخير الادارة للدعاية له فقد كان العدو رقم واحد للشعب . على أن صدقى لم يعترف بذلك فقد كان يظن أن الشعوب متقلبة فى حبها وكرهها دون أن يكون هناك دوافع تحرك الحب أو الكره ، ناسيا أن الشعوب إذا أوذيت كرهت مهما حصلت من مال وأنها إذا وجدت العطف من الزعيم واستجابته لها أحبته . إنه من الممكن أن تحكم الشعب بالقوة ولكن ليس من الممكن أبداً أن تستحوذ على قلبه بالقوة .

ولما اشتدت الأزمة لاح فى الأفق فكرة تأليف وزارة ائتلافية (يناير سنة ٣٢) وكان الانجليز وراء هذه الفكرة فالانجليز يميلون إلى هذا النوع من الوزارات ليضمنوا عدم استقرار الحكم ولقد أيد الأحرار الدستوريون هذا الرأى لأن فيه انقاذ ما يمكن انقاذه لهم وشاركهم فى ذلك بعض الوفديين ، ولكن الفكرة عامة لم تجد قبولا لدى الوفد لأن الوفد خاف تجربة الائتلاف مرة أخرى ومن ثم حدث انشقاق فى الوفد وتصدع فى الجبهة المؤتلفة ضد صدقى .

حادث البدارى

وعلى العموم فقد اتسم عهد صدقى بالفساد العام ، فقد علم الناس

التزوير وخاصة التزوير فى الأوراق الرسمية ، إذ أمرهم بالتزوير فى الانتخابات فألف الموظفون فساد الضمير واعتاد رجال الجيش والبوليس التنكيل بالشعب دون مراعاة للعدل والقانون، وأبيح القتل وسفك الدماء ارضاء لشهوة السلطان ، وتعقبت الحكومة خصومها فى مواردهم وأرزاقهم وطغت السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وحسبنا قضية البدارى حيث قتل مأمور مركز البدارى (مارس ٣٢) بيد اثنين انتقاما منه وقضت المحكمة باعدام أحدهما وبالأشغال الشاقة المؤبدة على الثانى فرفعا طعنا نظر أمام محكمة النقض والابرام برئاسة عبد العزيز فهمى باشا وأثبتت المحكمة أن البوليس قد استعمل مع المتهمين ما وصفته بأنه اجرام فى اجرام وأن فى القسوة التى استعملها ما تعتبر هتك عرض فهى من أشد المخازى اثارة للنفس حيث تدخل تحت جرائم الجنايات ويعاقب مرتكبها بالأشغال الشاقة مما دفعهما بعد ذلك عندما أخلى سبيلهما للانتقام بالقتل . ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك قانونا تخفيف العقوبة، إلا أنها أهابت بولاة الأمور إلى تدارك هذا الخطأ القضائى باصدار عفو ملكى .

وعلى أثر ذلك أتخذت وزارة الحقانية (العدل) وكان على رأسها على ماهر الإجراءات لتخفيف العقوبة من اعدام إلى أشغال شاقة على الأول ومن أشغال شاقة إلى ١٥ سنة على الثانى وفى الوقت نفسه أمر على ماهر وكلاء النيابة فى التحقيق فى البلاغات المقدمة من الأهالى ضد رجال الادارة .

وبالطبع كان معنى ذلك كشف وزارة صدقى واضعافها فرفع صدقى استقالته إلى الملك وأعاد تأليف الوزارة (٤ يناير ٣٣) بعد

استبعاد على ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا الذى كان متضامنا معه لكى يتمكن بذلك من استمرار تسخير الادارة فى البطش مما أدى إلى وقوع حادث مشابه للبدارى فى بلدة الحصاينة وفيه قتل اربعة

ولقد رأى البعض فى خروج على ماهر على صدقى ازاء حادث البدارى مسلكا كريما ، إلا أننا لا نرى ذلك فنحن لا يمكن لنا أن نبرىء على ماهر من تهمة اشتراكه مع صدقى فى جرائمه . فقد كان على ماهر وراء كل وزارة رجعية . كما كان رئيسا بالنيابة لحزب الاتحاد الذى ألفه الملك فؤاد بمعونة نشأت باشا وكان مسلكه دائما ضد الجماهير فقد نشأ عبداً للملك مؤمنا به يؤثره على الشعب . كما كان على ماهر نفسه مشتركا مع صدقى فى وزارة ٢٥ حيث كان وزيراً للمعارف وكان اسماعيل صدقى حينذاك وزيراً للداخلية كما كان على ماهر أيضا شريكا لصدقى فى هذه الوزارة منذ اول يوم تأليفها واشترك فى إلغاء الدستور وفى الحركات الدموية التى لابست عهد صدقى. أما لماذا استقال أخيراً ؟ فلأنه رأى أن رائحة الجرائم قد فاحت فمن الخير له أن يفوز بجلده وأن يخرج قبل أن تغرق المركب فالمعروف عن شخصية على ماهر كما سيجىء الكلام عنه فيما بعد أنه نهاز للفرص مغرم بأن يظهر فى الصورة فى ثوب المحافظ على مصالح الشعب كى يكسب وده . ولكن على ماهر كانت تنقصه الشخصية الشعبية التى تقدر على تملك الجماهير وان استعاض عنها بما له من مقدرة فى الدهاء والمكر ولذلك وجد على ماهر فى حادث البدارى فرصته فوزارة صدقى باشا كانت آيلة للسقوط فلاخير من أن يخرج منها فى صورة البطل . ولكن هذا الخروج لم يرض سيده الملك ولا

صدقى لأن على ماهر بتصرفه هذا قد كشفها أمام الشعب فغضب عليه الملك وأقصاه عن بابه وعزله من المناصب الأخرى العديدة التى كان يستفيد منها . فقد كان على ماهر مثلا رئيسا لدائرة الأمير سيف الدين وكان يتقاضى مرتبا يصل مئات الجنيهات فحرمه منها

استقالة صـــدقى

وأخيراً قررت الوزارة البريطانية نقل المندوب السامى السير برس لورين من القاهرة وعينت بدلا منه السير مايلز لامبسون فقد رأت بريطانيا أن روح البطش التى لجأت إليها لم تجد فى قهر الشعب بل زادته قوة وإيمانا ، فعولت على استبدال ممثلها لا حبا فى مصر ولكن لأنه أخفق فى سياسته بأن كشف نياتها .

وأخيراً قدم صدقى استقالته (٢١ سبتمبر ٣٣) فقد انتهت مهمته فى نظر الملك وأرادت السراى أن تستبدل به غيره لأن الحكم المطلق لا يطيق البقاء على رئيس وزارة طويلا يمكث فى منصبه . فمن مظاهر هذا الحكم الرغبة فى التبديل والتغيير .

ومن الطريف أن حزب الشعب الذى أنشأه ليكون عدته فى النضال قد تخلى عنه لأن حزب الشعب صنعه وهو فى الحكم وانضم إليه لأنه فى الحكم فهو حزب يتبع الحكم أينما سار ، فهو حزب الحكومة يعبد القوه ولذلك كان من سخرية القدر أن يتنكر لصدقى ويخذله بعد أن أقصى عن الحكم وهكذا تظهر لنا حقائق الحكم المطلق فالأحزاب التى يصنعها هى أحزاب صورية لا إرادة لها ولا هدف إلا أن تتبع فى فلكها الحاكم فى سيره .

عبد الفتاح يحي باشا ابراهيم رئيس وزارة لا ظل له

ألف عبد الفتاح يحي باشا الوزارة (٢٧سبتمبر٣٣) على أساس نظام صدقي وكان عبد الفتاح يحي باشا يعتبر مستقيلا من وكالة حزب الشعب اثر خروجه من الوزارة بتضامنه مع علي ماهر ولكنه عاد وتمسك بوكالة الحزب حتى يضفي على وزارته ثوب الأغلبية البرلمانية . وكان صدقي غاضبا على عبد الفتاح يحي وغاضبا على بعض الوزراء من حزبه الذين اشتركوا مع عبد الفتاح يحي في وزارته واعتبرهم مفصولين ، ولكن صدقي وجد نفسه لا حول له ولا قوة فاضطر أن ينحني أمام القوة ويخضع للحكومة القائمة فقرر تأييد وزارة عبد الفتاح يحي ويرحب بعودته والوزراء الآخرين إلى حظيرة حزب الشعب وازداد صدقي ضعفا وازدادت الوزارة قوة ، ورأى أعضاء حزبه ينفضون عنه وينضمون إلى السيد الجديد فاضطر صدقي إلى الاستقالة من رياسة الحزب الذي أنشأه وهكذا انفصل عنه الحزب الذي خلقه كما انفصل عنه ناديه وجريدته لأن القوة انفصلت عنه ولم تعد في يده . وهنا قال صدقي «يا شعب كل وزارة» على أن صدقي عاد مرة أخرى إلى رياسة الحزب بعد استقالة وزارة عبد الفتاح يحي.

كانت وزارة عبد الفتاح يحي ضعيفة جداً ولقد أدرك الانجليز مدى ضعفها وانفصالها عن الشعب وخذلان الشعب اياها ومبلغ تداعي النظام الذي ابتدعه صدقي فراحوا يستهينون بها ويستعلون عليها فزار المستر باترسون المندوب السامي بالنيابة مبنى البوليس والمطافىء ، وراح يستعرض قوات بلوك الخفر محاطا بأعلى مظاهر التفخيم والتكريم كما زار المنشآت العامة واستدعى القواد العسكريين

فى الجيش المصرى وراح يصدر إليهم الأوامر . ثم تفاقم التدخل البريطانى عندما فاتح المستر باترسون عبد الفتاح يحي بشأن مرض الملك وأشار أن المرض يستدعى تعيين نائب على العرش كما طلب الاطلاع على وثيقة الأوصياء على العرش فى حاله وفاة الملك ، كما طلب تعيين رئيسا للديوان الملكى وكان المنصب شاغراً فعين زيوور باشا كما اعترض على وجود السنيور فيروتشى الايطالى كبير مهندسى القصور الملكية أو بالأحرى النفوذ الايطالى .

كما تدخل فى الدين الاسلامى حيث كان الخلاف قائما بين الشيخ المراغى والشيخ الظواهرى ، فالشيخ المراغى كان رئيسا للجامع الأزهر حتى سنة ٢٩ حين استقال أو بمعنى أصح أرغمه الملك على الاستقالة ثم عين بدلا منه الشيخ الظواهرى وظل فى منصبه حتى سنة ٣٥ حين أصر الانجليز خلال هذه الأزمة على أن يستقيل الشيخ الظواهرى وأن يعود الشيخ المراغى إلى مشيخة الأزهر وسواء كان من الأفضل تعيين الشيخ المراغى أو أن يظل الشيخ الظواهرى فى رياسة الأزهر فالذى حدث هو أن اقالة الشيخ الظواهرى كانت بناء على رغبة الانجليز أولا وأخيراً .

وثمة تدخل آخر من جانب الانجليز فى صميم الدين الاسلامى ذلك أن الشيخ المراغى بمجرد عودته إلى مشيخة الأزهر قرر ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة الانجليزية فانبرى له الشيخ محمد سليمان عنارة رئيس المحكمة العليا الشرعية وعارضه فى هذا الرأى واستدل فى معارضته على آيات وحجج دينية وعلمية قوية وأخذ النضال بين الرجلين صورة عنيفة فقد تعصب الشيخ محمد سليمان لرأيه ،ومما زاد الصراع احتداما أن الانجليز كانوا وراء الشيخ المراغى - فى رأيه - كما أيده على

ماهر باشا الذى أصبح فيما بعد رئيسا للوزارة . وتدخل الانجليز بهذا الشكل يعد تدخلا لا فى المسألة الداخلية فحسب وإنما فى صميم الدين ومساندة على ماهر باشا لا شك هو خنوع واستسلام ومساومة على الدين للبقاء فى الحكم . وإذا كان الشيخ محمد سليمان قد وقف ضد الانجليز وضد الحكومة المصرية وضد شيخ الأزهر فلأنه غير عابىء بما لهذه القوات من جبروت وبما يتعرض له من خطر ، ولأنه كان مؤمنا بالدفاع عن قضية سنده فيها الله وايمانه وعلمه . والطريف فى الموضوع أن الشيخ محمد سليمان عنارة قد انتصر أخيراً حيث لم تجرؤ الحكومة على ترجمة القرآن وإنما تقرر ترجمة معانى القرآن وهو الرأى الذى نادى به الشيخ عنارة . ولما أصبح شان الوزارة ماسخا وهان رئيسها ومعه ملكه قدم عبد الفتاح يحيى استقالته فقبلها الملك (١٤ نوفمبر ٣٤) وعهد فى الوقت نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا تأليفها.



عبد الفتاح يحيى باشا

إلغاء دستور صدقى

كان أول عمل لنسيم باشا هو إلغاء دستور ١٩٣٠ وكان من الواجب اعادة دستور ١٩٢٣ ولكن الملك لم يفعل فقد انتهز فرصة سخط الشعب على دستور صدقى فألغاه لأنه لم يكن متلهفا على الحياة الدستورية الكريمة ولأنه كان يخاف سيادة الانجليز فى إعادة دستور الشعب وهذا من المساوىء التى يؤسف لها أشد الأسف لأن فيه

اقحام للانجليز فى المسائل الداخلية ، كما كان يجب تجنيب البلاد عواقبه باحترام الحقوق الدستورية للشعب .

على أن الأمة تمسكت بعودة دستور ٢٣ بما دعا نسيم باشا لأن يرفع إلى الملك كتابا مقترحا حل الأزمة بأحد اثنين إما عودة دستور ٢٣ وإما إصدار دستور جديد فرد الملك مؤثراً عودة دستور ٢٣ ولكن الحكومة البريطانية عارضت عودة الدستور وقالت أن من الأفضل تكوين لجنة تضم جميع الأحزاب بما فيها الوفد لوضع دستور جديد يناسب تطور البلد ، وكان رغبة بريطانيا من هذا التبليغ أن تنتحل لنفسها صفة التدخل فى شئون مصر الداخلية وتعطل الدستور قدر ما تستطيع وتزيد فى هوة الخلاف بين الأحزاب وتملى ارادتها على الحكومة والشعب . فقد صرح السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية فى لندن (٩ نوفمبر ٣٥) بأن دستور ٢٣ غير صالح للعمل وأن دستور ٣٠ لا ينطبق على رغبات الأمة .

يدلك هذا على أن الانجليز يداورون فى طريقة حكم مصر وأن سياستهم فى المحاورة إنما الغرض منها ضرب جماعات الشعب وطالما كان للانجليز أصابع فى مصر مثل نسيم باشا فإن النفوذ البريطانى سوف يظل إلى الأبد ولذلك ثار الشعب على حكومة نسيم أثر تصريح هور إذ تبين أنها استشارت الانجليز فى شأن الدستور فخولتها بذلك تدخلا غير مشروع فى شئون مصر .

قامت المظاهرات يوم ١٣ نوفمبر ٣٥ لمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد فقتل أول شهيد إذ أصابته رصاصة طائشة أودت بحياته . ثم تجددت المظاهرات فى اليوم التالى فقابلها البوليس باطلاق النار ، فقتل أربعة من طلبة الجامعة فى القاهرة وطالب بالمعهد الدينى فى طنطا وأظهرت

الأمة أسفها فقررت الاضراب العام يوم ٢٨ نوفبر فأغلقت المقاهى وتعطلت المصالح واحتجبت الصحف ثم سادت الاضرابات البلاد .

الائتلاف من جـــديد

عادت إلى الأذهان فكرة الوحدة ومن ثم تم التفاهم بين الأحزاب على إقامة الوحدة على أساس اعادة دستور سنة ٢٣ وعلى أساس العمل لعقد معاهدة بين مصر و بريطانيا وتكونت الجبهة الوطنية (ديسمبر ٣٥) من حزب الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين وأرسلت كتابين (١٢ ديسمبر ٣٥) واحد إلى الملك لاعادة دستور ٢٣ وآخر إلى المندوب السامى لدعوة بريطانيا للدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة .

فاستجاب الملك إلى مطالب الشعب ، وأمر فى نفس اليوم الذى تسلم فيه عريضة الزعماء إلى اعادة دستور ٢٣ . والطريف فى الموضوع أن صدقى باشا الذى ألغى دستور ٢٣ كان ضمن من وقعوا عريضة الملك مطالبين بعودة دستور ٢٣ .

وهكذا عاد الدستور بعد غيبة خمس سنين وكانت هذه هى المرة الثالثة التى عاد فيها الدستور . فقد عطل لأول مرة سنة ٢٥ من مارس إلى آخر مايو ٢٦ وعطل المرة الثانية من يوليو ٢٨ إلى ديسمبر ٢٩ والمرة الثالثة سنة ٣٠ حين ألغاه صدقى ولكنه عاد بفضل كفاح الأمة

معـــاهدة سنة ١٩٣٦

أما بريطانيا فقد ردت موافقة على الدخول فى المفاوضات ، فقد كانت الأزمة العالمية مستحكمة وكانت القوات الايطالية تهاجم الحبشة وتلقى عليها الغازات السامة ، وكانت تهديدات هتلر لدول

الحرب قائمة وكان الجو الأوربي كله مشحونا بالخطر فكانت بريطانيا متلهفة إلى امضاء معاهدة تحدد الاطار القانوني لوجودها في مصر ولكي تضمن من مصر حليفا لها إذا وقعت الواقعة .

ولقد اختلف الناس في شأن مفاوضة الانجليز وعقد اتفاق معهم فتاريخ بريطانيا يؤكد أنها لا تقيم وزنا للمحالفات وأنها لا تنظر إلا من خلال مصلحتها وأنها لا تقوم بما عليها من التزام ، فمن العبث إذن عقد أى اتفاق بيننا يرى البعض أن فى مفاوضة بريطانيا اعتراف بالاحتلال وأن الواجب يقضى بجلاء الانجليز أولا ثم المفاوضة ثانيا وهو مبدأ آمن به الحزب الوطنى بينما يرى البعض الآخر أننا ونحن أمام نكبة وأن الاستعمار واقع سواء اعترفنا به أو لم نعترف فيجب مواجهة الأمر الواقع بالتحايل على إخراج المستعمر من أرض الوطن .

ومهما كان فقد سيق الزعماء إلى المفاوضات كما تساق النعاج وأمليت عليهم شروط المعاهدة املاء لأنه لا يمكن عقلا الجلوس على مائدة واحدة على قدم المساواة فقد كان الجيش البريطانى الذى يحتل القاهرة يمثل الضغط الجاثم على مصر وكان لا بد أن تكون بنود المعاهدة كلها فى صالح الانجليز ، فقد أبلغ المندوب السامى الملك أن الاخفاق فى عقد اتفاق يترتب عليه نتائج جسيمة ، وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة فى حق اعادة النظر فى سياستها العامة تجاه مصر وقد احتج رئيس حكومة مصر على ذلك وقال أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون سليمة فى اتجاهها ، فأجاب المندوب السامى أن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مظلم وبعيد ومجهول .

وهكذا جرت المفاوضات فى جو من الضغط والاكراه مما أدى إلى عقد معاهدة (أغسطس ١٩٣٦) .

نعود إلى حديث الدستور - فبعد صدوره اتجهت الأنظار إلى تشكيل وزارة ائتلافية ولكن الوفد لم يرض بهذه الفكرة فعهد الملك إلى على ماهر باشا وكان رئيسا للديوان الملكى ليؤلف الوزارة (٣٠ يناير ٣٦) فاتخذ العدة فى سبيل اجراء الانتخابات وقد اتجهت النية إلى اجتناب التزاحم فى الانتخابات صونا للوحدة فتم الاتفاق بين الأحزاب على ترك ٧٧ دائرة دون مزاحمة

وفاة الملك أحمـــد فؤاد

وفى ٢٨ أبريل توفى الملك أحمد فؤاد فنعاه مجلس الوزراء فى بيان شمل المناداة بفاروق ملكا على مصر .

ولد أحمد فؤاد فى ٢٦ مارس ١٨٦٨ ولما خلع أبيه اسماعيل عن العرش سنة ١٨٧٩ اختار ايطاليا مقراً لمنفاه ثم رحل إلى الأستانة سنة ١٨٨٨ ، وعندما كان بايطاليا ألحق ابنه بمدارسها ثم بالمدرسة الحربية الايطالية ، فلما تخرج انتظم فى سلك الجيش الايطالى لمدة ثلاث سنوات ثم ذهب إلى الأستانة للحاق بأبيه والتعرف على السلطان عبد الحميد وعينته الحكومة العثمانية ملحقا عسكريا بسفارتها فى فيينا ولما تولى الخديو عباس الثانى عرش مصر عين فى معيته كبيراً لياورانه برتبة لواء بالجيش لمدة سنتين ثم قضى بقية عهده بالامارة دون مناصب . وكان وهو أمير يطمع لأن يكون ملكا فى أى دولة فسعى سنة ١٩١١ ليكون ملك طرابلس المغرب وفى سنة ١٣ سعى ليكون ملك ألبانيا ولكنه لم يوفق . ولما قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٤

وأعلنت بريطانيا الحماية على مصر وخلعت الخديو عباس طمع فى الملك ، ولكن أخاه حسين كامل كان أكبر منه فعينته بريطانيا فلما توفى (٩ أكتوبر ١٧) عينت أحمد فؤاد سلطانا على مصر.

من هذه الفذلكة التاريخية تظهر لنا الرجات التى تعرض لها أحمد فؤاد . فقد كانت حياته أشبه بريح عاصف تصفر فى نفس خربه فجعلت منه رجلا مهزوز الشخصية ، فقدعاش مشرداً عن مصر متشبعا بروح أجنبية مستجديا عرشا خاليا يجلس عليه لينقذ نفسه من عقدة الاحساس بالطرد . لقد رأى وهو صغير القوة تسلب منه الحياة وتجرده من الامارة حيث شهد بريطانيا تخلع أبيه فاستسلم لعقدة الخوف التى سلمت مستقبله إلى الانجليز ، ولذلك كانت حياته وهو سلطان أو ملك من سنة ١٧ حتى سنة ٣٦ أى من وقت جلوسه على العرش إلى يوم وفاته خنوعا لبريطانيا على طول الخط ولكنه عندما كان يرى سلطة الشعب تطغى على بريطانيا سرعان ما يرتج عليه الأمر فينحنى للشعب لأنه تعود أن ينحنى دائما للقوة ، وقد وجد فى الشعب قوة أقوى من قوة بريطانيا .

عندما اعتلى أحمد فؤاد العرش وواجه الحكم كان مبهوراً بالعز الجديد الذى نزل عليه وأنقذه من حياة التشرد . فقد وجد نفسه يجلس على كرسى فرعون بعد أن كان يستجدى فى شوارع روما ، ولذلك عاش ومات عبداً للانجليز الذين قدموا له الجميل . وكان الانجليز يرون مصر (عزبة) وأحمد فؤاد بمثابة ناظر العزبة وبذلك كانت وظيفة الملك بمثابة وظيفة التابع لهم . ومما زاد فى ضعف الرجل أنه جلس على العرش وهو فى الخمسين بعد أن ولت عنه أحلام الشباب ولذلك هانت نفسه وهان وقار الملك وهانت فى نظره كرامة الشعب .

عندما جلس أحمد فؤاد على العرش سنة ١٧ لم يجد غضاضة فى الحماية ولا فى اعتبارها مصدراً لولاية العرش فقد قال فى خطابه إلى وزيره حسين رشدى (١٠ أكتوبر سنة ١٧) « تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية» فكان الآمر والنهى إلى السلطة البريطانية فركع للاحتلال ـ لأنه سنده وسند أسرة محمد على ـ فقد دخل الاحتلال للمحافظة على العرش علما انه فيما بعد لما ضعف الاحتلال طرد الشعب فاروق آخر سلالة أسرة محمد على،


حسين رشدى باشا

وبالرغم مما أصاب الشعب من اعتساف واضطهاد ، ظل أحمد فؤاد مواليا للسلطة البريطانية وبالرغم مما كان يلاقيه الشعب من ضائقه ماليه لم يفتأ أحمد فؤاد من مبادلة الانجليز خالص الود حتى أنه منح السلطة البريطانية (٩ مارس سنة ١٨) ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات هبة لها لأنها حمته .

وهذا أكبر دليل على سقوط الملك إلى أحط أنواع الدرك لمساعدة الدوله الغاصبة التى احتلت البلاد وسلبت حريتها ومزقت استقلالها .

فلما انتهت الحرب وطالب الشعب بالاستقلال وأعرضت بريطانيا عن مطالب مصر لم يتحرك الملك فؤاد وترك البلد يغلى ومضى فى سبيل مسايرته السياسة البريطانية . ولما اشتعلت الثورة (٩ مارس ١٩) وواجه الانجليز الثورة بالقوة مرة وباللين والخداع مرة أخرى احتجب السلطان أحمد فؤاد فى قصره تاركا الشعب وجها لوجه مع الانجليز واستهدف من أجل ذلك سخط الشعب وكراهيته وباعدت

الحوادث بينه وبين الشعب وكان لا يفتأ يستعين بالوصوليين من الوزراء على يد الثوار ولكن الأمة ظلت مثابرة فى نضالها حتى قبلت انجلترا أن تدخل فى مفاوضة مع مصر لحل المشكل .

فلما وقع الخلاف بين سعد وعدلى على تكوين وفد المفاوضة لم يعمل الملك شيئا على تقريب هوة الخلاف بل زاد النار اشتعالا ضاربا هذا بذاك مما أدى إلى وقوع اضطرابات دامية .

فلما أعلن الاستقلال (١٥ مارس ٢٢) وهدأت الثورة نوعا وتحددت الأوضاع ، أخذ الملك يضع العقبات فى سبيل استكمال الاستقلال وراح يحول التيار الثورى المندفع ضد بريطانيا إلى تيار داخلى حزبى حيث يصطدم الزعماء مع بعض . فقد وقف ضد إصدار الدستور ، ثم انحنى أمام إرادة الشعب ـ شأن كل رجل ضعيف ينحنى أمام القوة عندما رآه مصراً على الدستور فأصدره ، ثم راح يتلاعب بالانتخابات وبتطبيق الدستور كيفما يحلو له دون أن يعجز عن استحثاث الوصوليين لتفسير بنوده وتقنين رغباته .

ولقد أضر الملك فؤاد بسياسته حيال الدستور أشد الضرر بالبلاد ويحمل معه فى هذه التبعة أشياع الحكم المطلق من المستوزرين والوصوليين الذين كانوا أداة له فى تحطيم بنود الدستور فلولا هؤلاء الوصوليين لما تمكن من أن ينفذ الانقلابات الرجعية الثلاث التى تمت فى عهده ، كما يحمل معه التبعة أيضا سعد بشكل كبير . فقد كان سعد يكابر الملك ويكابر الانجليز وفى ذلك مفخرة له ؛ ولكن مكابرته للملك كانت فى سبيل الاستعلاء الشخصى ليحوز مركزاً يمكنه من أن يستحوذ على الحكم . فقد وقف سعد ضد الملك مستفيداً من الثورة

التي كانت تخوضها البلاد ومستغلا الروح الوطنية المتأججة فى سبيل تسخيرها لشخصه وقد أحكم سعد ـ بما كان له من سلطة وجاه ـ من توثيق الرباط بين الثورة وبين اسمه ، فأصبح اسم سعد رمزاً للثورة فكان من خرج عليه يعتبر خائنا لسعد وخائنا للثورة وخائنا للأهداف الوطنية . ولقد ورث سعد هذه الفكرة لخليفته النحاس ، فكان من يعارض الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا يعتبر خارجا على الوطن وخائنا للأهداف الوطنية ـ مما خلق فى مصر نفوراً بين الناس فدكتاتورية سعد أو الدكتاتورية البرلمانية التى اعتنقها قد طغت على المقومات الأدبية فى الخلق السياسى وبالتالى طغت فيما بعد بالمثل دكتاتورية النحاس على نفس المقومات الأدبية فى الخلق السياسى .

وهذا التصرف من سعد فى مكابرته للملك أو فى مكابرة النحاس من بعده للملك وإن بدا أمام العين كأنه أضر بهيبة الملك لأنه أصبح منافسا له ، إلا أنه فى الواقع قد دعم سلطان بريطانيا فى مصر ، فقد كان الأمر كله أشبه بالتمثيلية التى اتفق فيها الرجلان (الملك وسعد) ليعبثا بالشعب مما أدى بالثورة لتنحرف عن مجراها الطبيعى الذى كانت تسير فيه ضد الانجليز وضد الحكم الملكى المطلق ، ولعمرى أن الملك كان فى هذه الصورة أشبه بالقديس البوذى الذى أحرق نفسه إرضاء لأسياده الآلهة الانجليز .

أما مكابرة سعد أمام الانجليز فقد بدأها مع عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى بالذهاب إلى دار المندوب السامى مستفيداً من طبع الانجليز فى التسويف والمماطلة والبرود وعدم أخذ الأمور بالحزم أو بالجدية . وقد تحققت فراسة سعد فى الانجليز ، فلم تقبض عليه

السلطة البريطانية فى ذلك الوقت ولا على زميليه بل حادثهم المندوب السامى حينذاك حديث ود ثم وعد ببحث الموضوع . فلما اشتعلت الثورة وقبضت السلطة البريطانية على من قبضت وكان مع الذين قبضت عليهم سعد زغلول فاشتد هياج الشعب وطالب بالافراج عن جميع المعتقلين وخاصة عن سعد بما وضعه فى العدسة لأنه أصبح بطلا وطنياً فلما نفته ازدادت صورته وضوحا وراح اسمه يتلألأ . ومما أكد لسعد أنه لن يمسه مكروه ، ثقته فى أن الشعب لن يتخلى عنه ومن ثم ظل يمارس اللعبة السياسية ردحا . فلما قتل السردار السيرلى ستاك سنة ٢٤ وكشر الانجليز عن أنياب الحقد انكمش سعد واعتكف وعرف أن الأمر ليس هزلا وإنما هو جد فخاف على نفسه وانزوى

تتجلى شخصية الزعيم وقت الشدة وصموده أمام الأحداث لا فى هروبه وانزوائه ولا فى تقديم الآخرين فداء له ولا فى الهتاف والخطب الرنانة ولا فى الأثرة وحب الذات ، وإنما فى التضحية وتقدم الصفوف وحمل السلاح والاقدام .

ومن اللحظة الأولى التى اعتقلت فيها السلطة البريطانية العديد من المصريين بتهمة قتل السردار عمداً مع سبق الاصرار والترصد وتقديمهم للمحاكمة لقطع رقابهم تنكر سعد للمتهمين المصريين وتنصل من التهمة ووصف الذين اشتركوا فى الجريمة بأنهم خونة وسفاكين ومجرمين مع علمه بأنهم ما كانوا ليقدموا على هذه الجريمة لولا ثقتهم من أن فيها ارضاء للحركة الوطنية . والواقع أنه ليس من الخلق السياسى فى شىء أو من الخلق عامة فى أن تقدم على عمل مع شركاه لتأخذ النصر كله لك إذا صادف العمل النجاح ، أو تترك مسئولية الفشل كله لهم

إذا أصاب العمل السقوط. كذلك كان شأن سعد عندما كانت الجمعيات الوطنية تقوم باغتيال الانجليز ويأتى العمل بفائدة على سعد بأن تدعم مركزه ويقوى اسمه، كان يباركها ويصف العمل بالتضحية والوطنية. فلما قامت إحدى هذه الجمعيات باغتيال السير لى ستاك ووجد سعد الشر لاحق به هلل وكبر واعتبر هؤلاء المصريين الذين قاموا بالاغتيال خونة ومجرمين.

إن من صفات الزعيم أن يقف إلى جوار بنى وطنه وهم فى المحنة سواء كانت هذه المحنة التى نزلت بهم من سوء تصرفهم أو كانت قضاء وقدراً أو كانت عن رضا الزعيم أو غير رضاه. فمهمة سعد تظهر فى وقت الشدة أى الوقت الذى يصبح فيه الخطر مجسما لا فى الوقت الذى كانت تسير فيه الجماعات هاتفة «نموت ويحيا سعد» وإذا كانت الجماهير قد ضحت بنفسها فداء لسعد عندما اعتقلته السلطة البريطانية وقبلت أن تموت ويحيا سعد قبل حادث السردار، أما كان الأولى بسعد أن يقف إلى جوارهم وهم فى محنة ليرد لهم الجميل لا أن يتركهم يواجهون الاعتقال والمحاكمة والحكم بالاعدام وحدهم ولعمرى أن فى تخلى سعد عن شعبه فى هذه الشدة لا يعتبر نقطة تحول فى ثورة سنة ١٩ ولا يعتبر ايذاناً بانتهاء الثورة لأن ثورة ١٩ كانت قد تحولت وانتهت قبل ذلك التاريخ، وإنما تخلى سعد يمثل لنا الوقت الذى كشف فيه سعد عن حقيقته من أنانية واثرة وحب ذات ومصلحة شخصية تربو على كل اعتبار وطنى.

وموقف سعد سنة ٢٤ يشبه موقف مصطفى النحاس باشا عندما فشل فى مفاوضاته مع الانجليز فخاف سقوط وزارته فراح يتنكر

للأعمال المصرية ويبارك الاستعمار وينادى خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز . وليس عام ١٩٣٠ هو الذى مات فيه النحاس باشا أدبيا ، فقد مات الرجل قبل ذلك ولكن عام ٣٠ كان أحد الأعوام التى كشف فيها عن نفسه كما كشف عن نفسه بعد ذلك فى ٤ فبراير سنة ٤٢ عندما جاء إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية وكما كشف عن نفسه أيضا مرات عديدة بوصفه الدولة البريطانية المحتلة للأراضى المصرية بالدولة الصديقة وكما كشف عن نفسه أيضا سنة ٥٠ عندما كان رئيسا للوزارة وقال للملك فاروق « لى طلب واحد » فقال ما هو ، قال « أن تسمح لى بأن أقبل يدك » ونحن إذا أردنا أن نعدد المرات التى كشف فيها النحاس عن نفسه لعجزنا عن الحصر .

هذا هو سعد زعيم الشعب وهذا هو النحاس خليفته . وإذا كانت الاقالة أو الارغام على الاستقالة التى عاناها سعد أو خليفته النحاس من بعده فللاستهلاك المحلى .

ليس هذا خروجا عن الموضوع وإنما اضطررنا له لكى نكمل حلقة الملك فؤاد بوصفه حاكم رجعى يحكم ضد إرادة شعبه . وموقفه مع وزراء الشعب سعد والنحاس بوصفهما الحاكمين اللذين حازا ثقـــة الشعب .

كان الملك أشبه بالمايسترو فى فرقة موسيقية وكان الزعماء أشبه بأفراد التخت الذين يعزفون نغمات حزينة ليبكو الجماهير أو يعزفون نغمات صاخبة ليثيروا الجماهير دون أن يحسوا بشىء مما يعزفونه ، كل همهم هو أن يقبضوا الثمن آخر الحفل .

الواقع أن الملك كان الملهم لكل التصرفات التى كان يقوم بها الزعماء سواء الخنوع للاستعمار أو الحكم المطلق القائم على الانقلابات

ضد إرادة الشعب ، ولولاه لما اجترأ هؤلاء الوصوليون على امتهان حقوق الأمة .

لم يكن الجانب السياسى من حياة أحمد فؤاد إلا صورة داكنة لعصر لاقت فيه مصر الهوان سواء منه أو من الزعماء أو من الانجليز فقد كان متخاذلا أمام الانجليز وأمام الزعماء وقد أدت هذه السياسة إلى الاضطراب وعدم الاستقرار وإلى ضعف البلاد أمام العدوان البريطانى مما عطل نهضة التقدم والاصلاح .

فـــاروق

كان فاروق يتلقى العلم فى قصر كنرى هاوس بلندن حين بلغته وفاة أبيه فحضر مسرعا إلى مصر فوصلها يوم ٦ مايو سنة ٣٦ وفى ٨ مايو اجتمع البرلمان ونودى به ملكا فوقف على ماهر باشا رئيس الحكومة حينذاك وأعلن فى حركة مسرحية تنازل الملك فاروق عن ٥٠ ألف جنيه من مرتبه السنوى فأصبح ١٠٠ ألف بدلا من ١٥٠ ألف جنيه ثم فتح مظروف الوصاية التى حررها الملك الراحل أحمد فؤاد فوجدها تضمنت تعيين محمد توفيق نسيم باشا وعدلى يكن باشا ومحمود فخرى باشا أوصياء ، فلم يأخذ البرلمان بهذا الرأى وقرر تشكيل مجلس الوصاية من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف صبرى باشا .

انتهاء حكم المائة يوم

وعلى أثر ذلك قدم على ماهر استقالته (٩ مايو ٣٦) بعد أن دام حكمه مائة يوم كان فيها فرس الرهان حيث كان حكم كله حركة ، فقد

تم فى عهده اجراء الانتخابات فى ظل دستور سنة ٣٠ كما أثيرت أكبر مشكلة دينية شغلت وتبلبلت من أجلها الأذهان وهى مسألة ترجمة القرآن وانقسم العلماء إلى فريقين الفريق الذى ينادى بالترجمة وتسنده الحكومة ويتزعمه شيخ الأزهر والفريق الذى يعارض الترجمة ويتزعمه الشيخ محمد سليمان عنارة رئيس المحكمة العليا الشرعية ويسنده الله . وقد نجح هذا الفريق بالرغم مما تعرض له من ضغط وارهاب ولم تتم الترجمة ، كما تألفت الجبهة الوطنية لمفاوضة الانجليز فى سبيل اتمام معاهدة سنة ٣٦ وفى عهده أيضا مات الملك فؤاد وأرسل إلى فاروق يستدعيه على عجل بالاسراع إلى مصر لتبوأ عرشه الجديد، كما تم أيضا فى عهده رفض البرلمان لأعضاء الوصاية الذين عينهم فؤاد وتشكيل أعضاء آخرين بدلا منهم

كل هذه الأحداث وغيرها وقعت فى المائة يوم التى حكم فيها على ماهر وهى أحداث لاءمت شخصيته فقد كان يميل لأن يقال عنه أنه سريع وحاسم وأهل لجلائل الأمور وأنه رجـــل الساعة . ولقد حاول أن يظهر خلال حكمه فى صورة البطل المحايد الذى تتجه إليه أنظار الزعماء بحثا عن حل لما أشكل عليهم ، ولكن على ماهر ما كان أبدأ صادقا فى حياده وإنما كان بمثابة السمسار الشريف فماضيه ملىء بالنزعات العدوانية . فقد اشترك فى الوزارات الرجعية الثلاث التى اعتدت على الدستور فى وزارة زيور سنة ٢٥ ووزارة محمد محمود سنة ٢٨ ووزارة صدقى سنة ٣٠ ، وكانت صداقته للملك فؤاد قوية فكان من أشد أنصاره منذ فجر الحركة ، وأحد سنده ومستشاريه الخصوصيين ، وقد أسس بالاشتراك مع حسن نشأت باشا حزب الاتحاد لتدعيم الحكم الملكى المطلق ولقد ورث فاروق هذا الايمان

بالحكم المطلق وأفهمه أن من حق الملك أن يملك وأن يحكم وأن يعين الوزراء ويقيلهم دون معقب على تصرفاته . وأن يعين رئيس ديوانه دون الرجوع إلى الوزارة « وهذه مشكلة سبق البت فيها فى عهد الملك فؤاد بأن لا حق للملك فى ذلك » وذلك لكى يصبح هو رئيسا للديوان . وهو صاحب الرأى القائل بأن من حق فاروق أن يتولى الحكم إذا بلغ ١٨ سنة هجرية أى ما يعادل ١٧ سنة ميلادية وبضعة أشهر وهذا لعمرى استهتار بالشعب ، إذ كيف يتولى أمر البلاد «طفل» وهو صاحب الجملة المشهورة « أنتم عايزين الملك يكون بصمجى » .

لقد أساء على ماهر إلى القضية الوطنية بتلقين فاروق الكثير من الآراء الخاطئة بما جعل فاروق أرضا خصبة لكل سوء ، فقد اندفع بعد ذلك وراء الرذيلة حتى بلغ أحط دركاتها . فبعد على ماهر تلقفه أحمد حسنين ثم كريم ثابت ، ثم ما زال يتلقفه أهل السوء الواحد بعد الآخر حتى أصبح فى النهاية عبداً للخادم محمد حسن والحلاق بولى . هذا هو على ماهر الذى وقف وراء الملك فؤاد ووراء فاروق إلى أن تولاه أحمد حسنين فأخذت الغيرة بعلى ماهر وراح يعيره قائلا « أنا السبب فى أنى أجلست فاروق على العرش ولولاى لما كان ملكا » فلما وصلت هذه الجملة مسامع فاروق أقصاه عن بابه فظل بعيداً عن العرش زهاء عشر سنين أى من سنة ٤٢ إلى سنة ٥٢ .

ومن سخرية القدر أن على ماهر الذى كان رئيسا للوزارة عندما جلس فاروق على العرش فى ٩ مايو سنة ٣٦ كان رئيسا للوزارة يوم طرده من العرش فى ٢٦ يوليو سنة ٥٢ .

الواقع أن حكم المائة يوم كانت كلها أحداثا سريعة أشبعت طابع على ماهر ، والواقع أيضا أن شخصية على ماهر تشبه « وابور من غير صنافور » فقد كان يشحن ذهنه بآراء خيالية عديدة غير مدروسة يريد تنفيذها فيتعثر وكذلك شحن ذهن فاروق بالكثير من الآراء التى أضرته وأدت به إلى السقوط عن على العرش .

أعضاء مجلس الوصاية

اختار الملك أحمد فؤاد ثلاثة رجال لعضوية الوصاية أولهم عدلى يكن وكان قد مات وثانيهم توفيق نسيم باشا الذى عرض عليه رياسة الشيوخ ولكنه اعتذر لأنه امتاء من تخطى البرلمان اياه فى تعيين الأوصياء . والواقع أن نسيم باشا تقلد أعلى وظائف الدولة فقد كان رئيسا للديوان الملكى كما كان رئيسا للوزارة أكثر من مرة وكان مرشحا للوصاية على العرش ، إلا أن طابعه كان دائما رجعيا من الطراز الأول فقد وقف دون اصدار دستور سنة ٢٣ عندما كان رئيسا للوزارة فلما عجز أمام إرادة الأمة حاول أن يمسخه فلما فشل استقال وحينما كان رئيسا للوزارة سنة ٣٥ واجتمعت الأمة على إلغاء دستور سنة ٣٠ الذى كان معمولا به فى ذلك الحين واعادة دستور ٢٣ استجاب إلى الأمة لالغاء دستور ٣٠ ولكنه لم يصدر دستور ٢٣ لأن طابعه ضد الدساتير ولذلك عاشت مصر فترة طويلة دون أى الدستوريين . إلا أنه اضطر أن ينحنى للقوة عندما وجد إرادة الأمة صلبة فأصدر دستور ٢٣ ولكنه لم يطق البقاء فاستقال لأن الدستور له كالنور تهرب منه الخفافيش .

ولقد كان توفيق نسيم يجىء إلى الوزارة متلصصا ويخرج

منها متلصصا لأنه يعرف بغض الشعب له ، أما هو فلم يبغض الشعب أو يحبه لأنه كان متبلد الاحساس لا يقيم وزنا للكرامة . كما كان ينتقص الشخصية الحازمة أو الذكاء أو الدهاء وهو يبدو أبكم فى كثير من المسائل ظانا أن السكوت حكمة إلا أنه كان أقرب إلى البله منه إلى الغموض وأقرب إلى الغباوة منه إلى الحنكة ، ولقد أحست الجماهير فيه هذه الصفات فكانت تهتف قائلة « أحبه يا نسيم يا أبو عقل تخين تاكل برسيم » وحسبى على تفاهة عقله أنه أحب خادمة اللوكاندة التى كان ينزل فيها وهو فى أحد رحلاته فى النمسا وهى فتاة يهودية فى سن حفيدته لم تتجاوز السابعة عشر فأتى بها إلى مصر وكتب لها كل ثروته مقابل معاشرتها معاشرة الأزواج مما حدا بالمحكمة لأن تحجر عليه للسفه .

هذا هو توفيق نسيم السفيه الذى كان رئيس الديوان الملكى ورئيس الحكومة ومرشحا للوصاية ورياسة مجلس الشيوخ ، رجل غير متمالك لقواه العقلية وهو أنموذج لكثير من زعماء ذلك العصر الذين غرروا بالشعب واستغلوا ثورة سنة ١٩ وأدعوا بعد ذلك أنهم يحاربون الانجليز .

أما محمد فخرى باشا وهو ثالث المرشحين للوصاية ، فقد كان زوج الأميرة فوقية أخت فاروق الكبرى من الأب وابنة الأميرة شويكار وقد زوجها أبوها الملك فؤاد من فخرى باشا وعينه سفيراً لمصر فى باريس فعاش فى باريس عيشة ترف بين شوارع الشانزليزيه ومواخيرها وعاشت زوجته عيشته ، أما واجب الوظيفة وقداسة الوطن فلم يعطهما الرجل شيئا من اعتباره فلم يكتب الرجل تقريراً

واحداً وهو سفير للحكومة المصرية ولم يكتب خطابا واحداً إلى مركز رياسته . فقد كان يعطى خاتمه إلى سكرتيره ليوه به الرسائل الرسمية دون أن يكلف نفسه اعـــدادها أو قراءتها أو حتى مشقة إمضائها . وقد عاش فى باريس عيشة الأعيان لا يذهب إلى السفارة ولا تجرؤ وزارة الخارجية على محاسبته لأنه صهر الملك ، ليس له أثر فى السياسة العامة لأنه كان لا يفقـه شيئا من المذاهب السياسية أو التيارات الوطنية .

أما الأوصياء الذين اختارهم البرلمان فالأمير محمد على الذى أصبح وليا للعهد كان تركيا بكل ما فى الكلمة من معنى . وقد امتاز بميوله الوفدية لذلك آثره النحاس باشا . أما عبد العزيز عزت فقد كان من أثرياء الباشوات الذين ولدوا وفى أيديهم ملاعق من ذهب يفصـله عن الشعب ستار حديدى . أما محمد شريف صبرى فقد كان شقيق الملكة نازلى وحفيد سليمان باشا الفرنساوى .

النحاس باشا يؤلف وزارته الثالثة

ألف النحاس وزارته عقب استقالة على ماهر (٩ مايو ٣٦) وقد ذكر فى كتابه إلى مجلس الوصاية أنه يريد تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة الصديقة . وطبعا كان أول القصيدة كفراً ، إذ كيف يمكن القول بأن تحقيق الاستقلال يكون بإبرام معاهدة إذ أن التحالف بين دولة فتية ودولة مستعمرة معناه هدر للاستقلال لا تحقيق له . ثم كيف يمكن وصف الدولة المحتلة الغاصبة التى سفكت دماء الأبناء بالدولة الصديقة . ولـكن النحاس درج منذ نعومة أظفاره على هذا المنطق المعكوس فى تفسير الأمور .

وعلى العموم فقد مضى النحاس فى طريقه وجمع هيئة المفاوضة من جميع الأحزاب والمستقلين ما عدا الحزب الوطنى من مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى وواصف بطرس غالى وأحمد ماهر وعلى الشمسى وعثمان محرم ومحمد حلمى عيسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى ومحمود فهمى النقراشى وأحمد حمدى سيف النصر وبالاختصار من كل الزعماء حيث سيق الجميع كالنعاج إلى لندن لتوقيعها فى ٢٦ أغسطس ٣٦ .

وكان غرض بريطانيا من توقيع كل الزعماء ألا تترك فرصة لأحد المصريين لنقضها . وهكذا للاسف نرى المصريين يجتمعون ويأتلفون حول تقييد مصر وربطها بالحلقة البريطانية أكثر من اجتماعهم وتآلفهم فى سبيل العمل لاستقلالها .

كانت سياسة بريطانيا طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين العمل على بسط نفوذها على مصر حتى يمكن لها أن تتحكم فى منطقة الشرق الأوسط لأن مصر مفتاح المنطقة . لذلك حاربت نابليون وتوسطت بالحيلة وسعت لاحتلال البلاد بشتى الطرق وعمدت على التدخل عن طريق ضعف أسرة محمد على باقراضها النقود وتهيئة النزوات الرخيصة لها وشراء أسهم قناة السويس ، ثم ادعاؤها - أخيراً - بالمحافظة على العرش ومحاربتها عرابى ثم اعلانها الحماية سنة ١٤ ، فلما ثارت البلاد سنة ١٩ وحاربت الانجليز سعت بريطانيا بوسيلة أو أخرى بعد أن أعياها الأمر إلى تحقيق الاستعمار فحاولت بطرق مختلفة حتى نجحت سنة ٣٦ عن طريق امضاء معاهدة فالقول بأن المعاهدة معاهدة صداقة قول خاطىء فهى معاهدة اغتصاب

ولولا الاحتلال لما وقعت المعاهدة التي هي في الواقع ظلم أمضيت تحت الضغط الأدبي والمادي فقد جرت المفاوضات في جو مشحون بالاكراه.

ولقد دلت الحوادث السابقة على أن كل فشل في المفاوضات وكل امتناع من جانب مصر على قبول المعاهدة كان يعقبه تهديد وعدوان بريطاني ، ففشل مفاوضات عدلي سنة ٢١ أعقبه ضغط وارهاب واعتقال وتشريد ونفي للمصريين . وفشل مفاوضات سعد سنة ٢٤ أعقبه انذارات بريطانية وتبليغات عديدة أثر مقتل السير لي ستاك فطردت بريطانيا الجيش المصري من السودان واحتلت الجمارك وأخذت نصف مليون جنيه ، ولجأت إلى وسائل الارهاب المختلفة للانتقام من عدم توقيع المعاهدة . وفشل مفاوضات ثروت سنة ٢٨ أعقبه ضغط وانقلاب وتعطيل الدستور . وفشل مفاوضات النحاس سنة ٣٠ أعقبه ضغط وارهاب وإلغاء الدستور .

وقد هدد السير مايلز لامبسون السفير البريطاني قبل اجراء محادثات سنة ٣٦ بأن فشلها سيعود على مصر بالعواقب الوخيمة . ومع ذلك فليس معنى هذا أن بريطانيا مسئولة وأن الجانب المصري كان مضطراً تحت الضغط والتهديد على قبول شروط المعاهدة فمسئولية الزعماء الذين وقعوا المعاهدة جسيمة لأنه كان من الواجب عليهم أن يستمروا في النضال وفي مقاومة الاحتلال دون الاذعان له وقبول معاهدة تقضي على الاستقلال وتقرر الاحتلال . فقد عاشت مصر في نضال مع بريطانيا من سنة ٢١ إلى ٣٦ دون أن تذعن لرغبة بريطانيا في امضاء معاهدة لأن المعاهدة تقنن الاحتلال وتجعل للمستعمر حقا شرعيا في وجوده .

ولقد كانت معاهدة ٣٦ عبئا أدبيا ثقيلا وعبئا اقتصاديا وثقافيا وعسكريا . فالالتزامات التى نصت شروطها كانت فوق طاقة مصر وعاقت من تقدم نهضتها ووضعت مصر طرف خصومة فى أى صراع عالمى ومهما كان فقد وقع النحاس المعاهدة كما كان يسميها معاهدة الشرف والاستقلال وكان همه الأول أن يضمن صداقة الانجليز ويضع حداً لمقالبهم ضده فيطمئن إلى استوزاره وبقائه فى الحكم. ولقد بدأ الجو كله بعد ذلك فى صالح النحاس . فالملك طفل ومجلس الوصاية من نسج يده والبرلمان يؤيده وبذلك باتت كل القوى المؤثرة فى سياسة مصر فى قبضته بما جعله يستعلى فى حكمه . لقد قال النحاس عند تأليف الوزارة « لا حزبية بعد اليوم » وكان المعتقد أن يسير سيرة وطنية سليمة واضعا مصلحة وطنه فوق كل اعتبار ، ولكنه لم يكن صادق الوعد فبعد امضاء المعاهدة سار فى طريق الحزبية إلى أبعد مدى وأخذت وزارته بسنة التعصب لأنصارها من الوفديين على سائر طبقات الشعب ، ومضت فى طريق المحسوبية



النحاس باشا وبريطانيا يساندان معاهدة ١٩٣٦ أو معاهدة الشرف والاستقلال كما كانوا يسمونها أو المعاهدة التى ولدت ميتة

الصارخة والانتقام من خصومها وظهر أثر ذلك فى التعيين للوظائف الكبيرة وفى الترقيات وفى الرفت والاحالات إلى التقاعد وفى تعيين العمد والمشايخ وفى تعيين أعضاء الشيوخ واستبعاد خصوم الوفد عما هو الدولة إذ صارت المسألة تتعلق بالحزبية أكثر منها وطنية وأصبحت الوفدية دينا وعقيدة يجب أن تطغى على كل سياسة أخرى ، وامتدت المحسوبية من الوفديين إلى صلات القربى والمصاهرة وبذلك اتسعت المنافع الخاصة التى قدمها النحاس وأضر بها البلد إذ ابتعد كل البعد عن العدل والنزاهة إلى الطغيان والأنانية . واستفحلت المحسوبية الحزبية والمحسوبية العائلية ومحسوبية الوزراء ومحسوبية أعضاء البرلمان .

وقد ازداد النحاس بعد توقيع المعاهدة إلى التعلق بالحكم المطلق فقد كانت دكتاتوريته البرلمانية أسوأ من دكتاتورية صدقى وكانت وثيقة الشرف والاستقلال هى صك وتأييد الانجليز له فلما اطمأن إلى الحكم راح يطغى ويقرب من يرضى عنه ويبعد من يغضب عليه، وكان مجلس الوزراء والهيئة الوفديه تقره فى كل تصرفاته لأنهم كانوا يرون نفعا لهم فى ذلك . ومما زاد فى ضراوة النحاس الصفات التى أضفى عليه بها مكرم عبيد وغيره حيث كانوا يطلقون عليه لقب « الرئيس الجليل » و « نبى الوطنية » .

ومما زاد فى أسلوب الارهاب وفى سخافة الدكتاتورية البرلمانية أن الوفد استحدث فرقا سميت بفرق «القمصان الزرقاء » تشبها بقوات العاصفة التى شكلها هتلر فى ألمانيا سنة ٣٣ عندما جاء للحكم . وكان الغرض من تشكيلها مقاومة فرق «القمصان الخضراء » التى ابتدعها أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة الذى تكون حديثا .

وكانت فرق النحاس أداة ارهاب شديد لخصوم الوفد وكانت تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على المعارضين وتعمد إلى القوة فى تنفيذ مآربها . وكان البوليس يقف حيال تصرفاتها الاجرامية عاجزاً لأن الحكومة كانت توجهها وتسندها . وكثيراً ما كانت هذه الفرق الزرق تشتبك فى معارك دامية مع الفرق الخضر حتى أمست البلاد فى حرب أهلية .

كما تصدى النحاس باشا للصحف والمعارضة والخصوم فكان يعتقلهم ويقدمهم إلى المحاكمات وحارب الحريات العامة والاجتماعات وكل صاحب رأى أو فكر ، واستعاد فى محاربتهم القوانين التى صدرت فى عهد محمد محمود وصدقى الخاصة بحفظ النظام فى معاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذه القوانين باطلة ولكنه إزاء الدكتاتورية الجديدة التى باشرها وجد نفسه مضطراً للعمل بقوانين الرجعيين كى يقضى على روح التذمر التى انتشرت بين صفوف الطلبة.

ذمة الرئيس الجليل

ولقد تدخل النحاس تدخلا صريحا ومباشراً عارضا الرشوة على أحد القضاة كى يحكم له فى قضية « وقف البدراوى وعبد العال » ، ذلك أن النحاس باشا كان ناظراً لوقف البدراوى وعبد العال الذى يضم عشرات الألوف من الأفدنة ويدر على النحاس دخلا يزيد على أكثر من ألف جنيه فى الشهر وقد نافسه على النظارة على المنزلاوى بك وكانت القضية معروضة أمام المحكمة العليا الشرعية برئاسة الشيخ محمد سليمان عنارة ؛ فقررت المحكمة تعيين خبير ليقدم تقريراً عن حسابات الوقف . معنى ذلك أن القضية راحت تسير فى غير صالح

النحاس فوسط النحاس باشا الشيخ عباس الجمل المحامى الشرعى للشيخ محمد سليمان وعرض عليه رشوه بأن يعينه شيخا للأزهر أو وزيراً للشئون الدينية مع منحه نفحة مالية سخية مقابل أن يحكم لصالحه ولكن الشيخ محمد سليمان استاء من وساطة الشيخ الجمل ورفض الرشوة واستمر فى اجراءات القضية ثم حكم بخلع النحاس باشا من نظارة الوقف لعدم أهليته ، فاستاء النحاس وأحاله إلى المعاش فذهب الشيخ عنارة إلى محمود غالب باشا وكان وزيراً للعدل وطلب منه تفسيراً لاحالته إلى المعاش . فقال غالب باشا : لقد كنت قاضيا قبل أن أكون وزيراً وكان النحاس باشا كذلك قاضيا قبل أن يكون رئيسا للوزارة وقد رأينا أن من الأفضل أن نحيلك إلى المعاش . فرد الشيخ عنارة قائلا « إذا كنت قاضيا قبل أن تصبح وزيراً وكان النحاس قاضيا قبل أن يكون رئيس حكومة فلا شك أنكما كنتما من فاسدى الذمة ، ولا شك أنكما تعودتما قبول الرشوة من المتقاضين وإلا لما عرض على النحاس الرشوة ظنا منه أن جميع القضاة على شاكلتكما » . ولما هم بالخروج اعترضه صبرى أبو علم وكان وكيلا برلمانيا لوزارة العدل وعبد السلام جمعه وكان وزيراً للتجارة والصناعة وحاولا تهدئته فاستدار الشيخ عنارة إلى غالب باشا وخاطبه قائلا « قل لنحاسك يا رجل إنه إذا كان يظن أنه يعيش فى دولة العبيد فهو خاطىء ـ فالدولة دولة الأحرار ـ أما العبد فهو النحاس نفسه فقد ولد عبداً وعاش عبداً وسيموت عبداً ، أما أنت فأشبه بالذى ينتظر قطعة عظم يلقى بها العبد إليه » ثم قال « إنى ذاهب على التو إلى النيابة العامة لأبلغ ضد النحاس وضدك فى قضية الرشوة » . ثم خرج ولكنه أصيب بمرض لم يمهله حيث مات بعد احالته إلى

المعاش بعشر أيام (٢٣ ديسمبر ٣٦) عن ٤٧ عاما. ولما أثيرت مسألة الشيخ عنارة بعد ذلك سنة ٣٨ فى عهد الوزارة التى أعقبت وزارة النحاس وقف خشبة باشا فى البرلمان وقال معيراً الوفد « لقد أفسدتم الذمم واعتديتم على قدسية القضاء وما زالت أياديكم مخضبة بالدماء ». ولقد كانت قضية الشيخ عنـــارة من النقط السوداء فى عهد النحاس التى حولت الناس عنه لما فيها من اعتداء صارخ على العدل والدين - ولم تكن قضية « وقف البدراوى » الاخيرة فى مساوىء الرجل بل تعداها الى ماهو اسوأ حتى انتهى به الامر الى حادث ٤ فبراير كما سيجيء بعد



الشيخ محمد سليمان عنارة

نبت الشيخ محمد سليمان عناره تحت مسقط الضوء، فقد كان أبوه أستاذاً بالأزهر وجده شيخا له ومن بيته تلمس الناس قبسا من فضيلة أو شعاعا من علم.

نشأ الرجل فى خدمة القلم فقد كان أديبا وخطيبا وفيلسوفا وقاضيا ونشأ أخوه عبدالحى سليمان فى خدمة السيف فقد كان ضابطا بالجيش

تخرج عبد الحى سليمان فى (المدرسة الحربية) الكلية الحربية وفى فجر حياته العسكرية عندما سافر مع فرقته إلى السودان صدرت إليه أوامر القيادة بمحاصرة إحدى القرى واطلاق الرصاص على الأهلين ولكنه استشعر فيها الارهاق لقوميته فلم ينفذها فقدم للمحاكمة العسكرية. وفى المحاكمة تلى عليه المدعى البريطانى صيغة الاتهام ولكنه طعن فيها لأن قضاتها بريطانيون غاصبون فأضيف إلى اتهامه اتهام الطعن فى المحكمة وأحيل إلى الاستيداع على أن المحكمة أشفعت حكمها باعادته لو اعتذر ، ولكنه رفض الاعتذار وعاد إلى مصر وخلقت مسألته أزمة سياسية أشاعت جواً من التوتر خيم فوق البلاد .

وبعد زمن أعيد إلى الجيش ورحل مرة أخرى إلى السودان وهناك قام بتكوين جبهة الضباط الوطنيين وكانت ترمى إلى استعمال العنف والحرب ضد بريطانيا لتخليص الاستقلال بالقوة المسلحة وبينما كان يعد عدته اغتيل سردار الجيش المصرى سنة ٢٤ فصدرت الأوامر إلى القوات المصرية المرابطة فى السودان بالعودة إلى مصر ولكن عبد الحى سليمان تمرد ورفض العودة وتحصن بأحد القلاع فحاصرته فرقة بريطانية وتبودلت طلقات الرصاص ثم تدخلت السراى ووزارة الحربية المصرية .

ولما عاد إلى مصر نقل من سلك الجيش إلى سلك البوليس عقابا له ثم أخيراً تخلصوا منه باحالته إلى المعاش ولما يكتمل السن .

أما الشيخ محمد سليمان فقد تخرج فى مدرسة القضاء الشرعى وكان أول دفعته فعين مدرساً بها وفى ذلك قال عاطف بركات ناظر المدرسة « أثمر ليثبت ثمراً » واشتغل وهو فى مدرسة القضاء بالحركات التحررية فكون جمعية الشبان الأحرار للقضاء على سلطة الانجليز

وأصحاب النفوذ . وكان وثيق الصلة بالشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد كما كان أيضا متصلا بأمين الرافعى صاحب الأخبار وغيرهما من الكتاب الذين هيئوا الجو لثورة سنة ١٩ . فلما شبت الثورة أخذ على عاتقه اشعال الفتيل فى الوادى ، وأدى نشاطه السياسى إلى أن اعتقلته السلطات البريطانية وظل معتقلا حتى أفرج عنه واخوانه فى الجهاد . ثم تقرر نفيه إلى العريش فعين قاضيا بها وكانت صحراء ولما يكن قد حل بها الجيش المصرى كما هى الآن وكانت تحت امرة المحافظ البريطانى المستر جرفس فدخل معه فى صراع مرير فنظم المقاطعة السلبية بين اهل سيناء وبين المحافظ وفى حفل أقيم له قال المحافظ « لقد عشت فى مصر ١٧ سنة فأنا الآن مصريا » ورد عليه الشيخ قائلا « إذا كنت مصريا فقل معى تعيش مصر حرة وتسقط بريطانيا »



عبد الحى سليمان

وكان مأمور العريش على عبد الوهاب (اللواء فيما بعد) رجل عسكرى امتاز بالوطنية والخلق فكون الشيخ عنارة معه « جمعية سيناء » سنة ٢٢ لكى تصبح العريش قاعدة عسكرية ، فقد كان يعتقد أن الخطر الصهيونى وشيك الوقوع خصوصا بعد وعد بلفور الذى تحقق سنة ١٧ وأنه لا بد من اعداد العدة للمستقبل كى

ينتقل الجيش إلى شرق البلاد لتصبح العريش قاعدة عسكرية . ومع أن الحكومة فى ذلك الحين اعتبرت هذا العمل موجها ضدها وأخذتهما بالشدة إلا أن الأيام أثبتت فيما بعد وجاهة هذا الرأى .

وأيد الشيخ محمد سليمان سعد زغلول فى معركة الوطن ولكنه اختلف معه لأن سعداً كان يرى مساومة الانجليز على الاستقلال بينما كان يرى الشيخ أنه لا مساومة فى الوطن كما كان من رأيه ألا يقتصر الصراع من أجل مصر فحسب وإنما من أجل العالم العربى كله ، فالحركة ليست مصرية وطنية فحسب وإنما هى حركة عربية وقومية وأن أى تصدع فى الجبهة العربية يعود على الوطن العربى وكان من رأيه اثارة الحركات التحريرية فى كافة الدول العربية ، فقوة السلسلة تقاس بأضعف نقطة فيها وهو فى سبيل ذلك زار الحجاز وسوريا ولبنان والأردن والعراق وراح يتصل بالهيئات التحررية هناك وبالقادة العرب والزعماء الأحرار لكى يقلب الشعوب العربية ويشعل الثورة ضد القوات الحاكمة ويعمل على تدعيم الصف العربى كله .

واشتدت خصومته مع سعد لما رآه يعمل على تحويل التيار الوطنى لصالحه ويمعن فى الحزبية ويفتت البلد إربا ، الأمر الذى أدى الى انحراف ثورة ١٩ . كما اختلف مع محمد محمود عندما رآه يمنح الانجليز فى حكمه سلطة وهيبة سنة ٢٧ حتى ذهب بهم الأمر إلى التدخل فى شئون الأزهر حيث كان لهم رأى فى تعيين الشيخ مصطفى المراغى فهاجمهم جميعا ، الانجليز ومحمد محمود والمراغى .وكتب فى الأهرام (٢٩ نوفمبر ٢٩) مقالا منددا بالشيخ المراغى فسقط على الأثر . على أن الانجليز فيما بعد عادوا لسياسة التدخل فى الدين فأعيد المراغى لمشيخة الأزهر سنة ١٩٣٦ . واختلف مع صدقى لأن صدقى كان يؤثر التباهى

بقوته كما اختلف مع علي ماهر والنحاس وحسبي معركة ترجمة القرآن.

وكان هدف الشيخ دائماً في صراعه الفضيلة والعدل فعلى أساس من الفضيلة يقوم الكيان الاجتماعي وعلى أساس العدل تنهض الشعوب ولذلك مات في سبيل العدل... كان الرجل أشبه بالشعلة التي احترقت لتضيء الطريق وهو في احتراقة لم يطرق ترابا وإنما ترك ثروه من المؤلفات العلمية.

ويجرنا الحديث إلى الكلام عن علي عبدالوهاب فنقول إنه تخرج في المدرسة الحربية (الكلية الحربية فيما بعد) وقد اشتهر بالتحمس ضد السلطات الحاكمة مما أورثه بغضها فلم يلحق بالجيش وإنما بمصلحة خفر السواحل ولما وقعت الحرب الايطالية في ليبيا كان علي عبدالوهاب يشرف على الحدود في مرسى مطروح فقام بمهمة تسهيل تسلل المصريين إلى ليبيا للحرب في صفوف العرب ضد الاستعمار الايطالي مما أثار غضب البريطانيين الذين كانوا يتولون حصار المنطقة. ولقد اشتد الخلاف بين علي عبد الوهاب والبريطانيين حتى كاد يخرج إلى أمر اطلاق النار مما حدا بالسلطات المصرية لنقله إلى عين شمس. ولما شبت الثورة وكان قد ألحق بمصلحة الحدود عند انشائها أخذ على عاتقه مراقبة تحركات الانجليز على الحدود والعمل على عرقلتها. فلما عين بالعريش مأموراً كون مع الشيخ محمد سليمان «جمعية سيناء» كما سبق أن ذكرنا لغرض تعمير سيناء وجعل العريش قاعدة عسكرية.



علي عبد الوهاب

نعود إلى موضوع حكومة النحاس فنقول لا شك أن المساوىء التي ذكرناها من شأنها أن تفسد أداة الحكم وتجعله أداة لتغليب المصالح الشخصية على الصالح العام ومن شأنها أيضا أن تضيع هيبة الحاكم بين الشعب .

لماذا ساءت العلاقات بين السراى والوفد

تولى فاروق سلطته الدستورية (٢٩ يوليو ٣٧) بعد أن أتم ثمانيةعشر عاما هجرية وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية .

ومن اليوم الأول بدت رغبة فاروق فى أن يحكم مطلقا دون قيد الاهتمام بالشعب ودون الاستفادة من تجارب أبيه . ومما ساعده على الحكم المطلق أن الظروف المحيطة به قد هيأت له الجو فالنحاس كان قد استفحل أمره ، كما أن المستوزرين أمثال على ماهر ومن بعده أحمدحسنين من أصدقائه المقربين راحوا يلقنونه أصول الحكم وأن أهمها هو الحكم المطلق الذى يملك كل سلطات الأمة .

وفى ٢٠ أكتوبر سنة ٣٧ عين على ماهر رئيسا للديوان الملكى وكان ذلك التعيين نذيراً باكفهرار الجو وفى ٢٨ نوفمبر ٣٧ حاول شاب من أعضاء حزب مصر الفتاة اغتيال النحاس باطلاق الرصاص عليه حين كان فى طريقه إلى داره بمصر الجديدة فأخطأته الرصاصة فاتخذت الحكومة من هذا الحادث وسيلة للامعان فى اتهام خصومها والزج بهم إلى السجون والبطش بالبلاد .

وبدأت المظاهرات من الطلبة تهتف ضد الوفد ، وكان نتيجة ذلك أن المناصرين للوفد تجمعوا ضد المتذمرين وراحوا يكيلون لبعض اللكمات مما حدا بمدير الجامعة لطفى السيد باشا إلى تعطيل

الدراسة أسبوعا ثم إلى الاستقالة . وفى يوم ٢١ ديسمبر قامت مظاهرة كبيرة من طلبة الأزهر واتخذت طريقها نحو قصر عابدين فصادف وقت مجيئها قدوم مكرم عبيد وزير المالية إلى السراى فهتف المتظاهرون ضده وحطموا زجاج سيارته . وقد اتهمت الوزارة السراى بالاتفاق مع المعارضة فى تدبير هذا الحادث ، مما سبب أزمة زادت حدتها الخلاف على تعيينات الشيوخ . فقد أرادت السراى تعيين عبد العزيز فهمى فى المقعد الشاغر فى مجلس الشيوخ بينما أراد الوفد تعيين فخرى بك عبد النور - يضاف إلى ذلك أن السراى رفضت الموافقة على اعتمادات مالية طلبتها الوزارة ، كما طلبت السراى من الحكومة حل جماعات القمصان الملونة وأرادت أيضا أن تكون المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين واحالتهم إلى المعاش . وغير ذلك من المسائل التى يرجع سببها الأصلى إلى الصراع فى سبيل الاستئثار بالحكم . كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى إساءة العلاقات بين السراى والوفد ، والمؤسف أن اللورد كيلرن السفير البريطانى تدخل فى محاولة يائسة لحل النزاع بين الطرفين ولما لم يفلح أقال الملك وزارة النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ٣٧ بحجة أن الشعب لا يؤيدها .



محمد توفيق دياب من الأقطاب الذين طبلوا للنحاس . كان صاحب جريدة الجهاد لسان حال الوفد

الخلق السياسى فى الحكم

عندما بدأ فاروق حكمه اعتقد الناس أن طالعه فأل خير ـ فقد كان شابا ـ يبدو فى مظهره رقيقا طلع المحيا وضع شعبه فيه ثقته وامله بأنه سيخلصه من مســـاوىء الحكم المطلق ومن الفساد والاستغلال ولذلك قابله يوم وصوله إلى الاسكندرية (٧ مايو ٣٦) وعلى طول الطريق إلى القاهرة بالتهليل والتكبير .

ولكن الأيام التى أعقبت ذلك أكدت أن فاروق لايقل طغيانا عن الملك السابق ، وورث عن أبيه تعاليه على الشعب وأضاف إليه ما اكتسبه من عوامل البيئة . فقد رأى وهولم يتجاوز السادسة عشر انحناء الزعماء أمامه ، حيث راح الجميع يطلبون وده ويتملقونه ويتزلفون إليه فازداد غطرسة وكبرياء . ومما زاد فى جنوحه أنه لم يتعلم ولم يتثقف ولذلك كان يضرب « كالغشيم المتعافى » يضاف إلى ذلك شرود أمه وجنوح اخوته وتفكك الرباط العائلى مما خلق عنده مركب النقص والعقد النفسية الأخرى فكانت تصرفاته ارتداد للفراغ الكبير الذى كانت تتجاوب فيه نفسه ليحاول أن يظهر أمام الجماهير فى غير الواقع الذى كانت تعيش فيه أعماقه فيبدو فى شكل المصلح وهو أكثر الناس فساداً كما فى مشروع الحفاء الذى أراد أن يجعل به كل أبناء الشعب يلبسون الأحذية بينما هو غارق فى الترف وكان يبدو أحيانا فى صورة الشجاع بينما هو أشد الناس جبنا كاستئساده أمام الانجليز وانكماشه وجبنه فى حادث ٤ فبراير أو حادث المطار (كما سيجىء بعد) وقد كان يظهر أحيانا فى مظهر الوطنى الغيور على الدستور كاقالاته للنحاس بينما هو أشد الناس كراهية للدستور

وكان يبدو فى صورة الكريم السخى وهو أكثر الناس جشعا وحبا لجمع المال ، أو فى صورة التقى كذها به إلى الصلاة وهو أشد الناس فسقا فقد هتك البيوت وحسبى حادث ابن على أيوب الذى قتله فاروق ليختلى بزوجته . وكان يظهر فى صورة المشفق على الوطن عندما أصيبت منطقة قنا وأسوان سنة ٤٢-٤٥ بوباء الملاريا فذهب لزيارتها وهو أشد حبا لنفسه .

ويظهر أحيانا فى صورة الوطنى الذى يريد المحافظة على البلاد العربية كدخوله حرب فلسطين ضد اليهود وهو أشد الناس خيانة للقضية العربية ، فقد كان غرضه الأول الإثراء من وراء بيع أسلحة فاسدة للجيش المصرى دون الاهتمام بالضحايا أو الخسائر وهو يبغى لأن يقال عنه أنه رجل داهية كتشجيعه الحركات السرية المناوئة للوفد مثل تشجيعه حسين توفيق الذى قتل أمين عثمان الوزير الوفدى اشتهر بوفديته وبميوله لبريطانيا ولكن كان غرضه الانتقام لنفسه.



مكرم عبيد ـ سكرتير الوفد ، كان مدللا فقد تبناه سعد زغلول سياسيا فلما مات سعد أصبح أقوى رجل فى الحزب وكان يحلو له أن يمتطى ظهر النحاس باشا دائما .

كل تصرفات فاروق تبدو أمام الناظر كمظهر من مظاهر البطولة والاخلاص للوطن بينما الواقع كان يقول غير ذلك لأن تصرت فاروق جاءت نتيجة نفس معقدة لا تؤمن بأى خير . هذا هو ملك البلاد ، وإذا كان رب البيت بالدف عازف فشيمة أهل البيت كلهم الرقص.

ولذلك كان وزراؤه على شاكلته فالوفد قد تفكك فى عهد سعد عندما ابتدع سعد نوعا من الحكم اسمه « الدكتاتورية البرلمانية » وبمقتضاه يطرد كل خصم يعارضه ضاربا بالدستور وبحرية الرأى وبالنظام البرلمانى عرض الحائط وقد ورث سعدالنحاس هذه النظرية فكان من يعارض النحاس كان يعتبر كافراً بالوطن وخارجا على حظيرة الوفد وكان هؤلاء الخارجين يكونون أحزابا طامعين فى أن يستغلوها فى الحكم كما فعل سعد والنحاس أو يظلون مستقلين محيطين أنفسهم بالأنصار والأتباع وسواء كان زعماء هذه الأحزاب أو هؤلاء المستقلون يجمعون بعضهم ضد بعض أو يظلون متخاصمين فالواقع السياسى فى البلد كان يأخذ طابع الشيع والجماعات التى تهدف إلى تحقيق رغباتها بطريقة أو بأخرى دون النظر إلى الاعتبارات الوطنية أو الوسائل الدستورية . ففى سبيل الحكم استعان النحاس بالانجليز فى ٤ فبراير وفى سبيل الحكم داس النحاس ووزارات الأقلية على الدستور وهكذا قضى نهائيا على مبادىء ثورة ١٩ التى كانت تهدف إلى طرد الانجليز واشادة حكم برلمانى قائم على دستور محترم ووئدت معها كل المقومات الأدبية فى الخلق السياسى ، فقد أصبح الطابع المميز للساسة هو المبدأ الميكافيللى الذى يقوم على الوصولية وانعدام الاخلاص والمبدأ الذى يقول « الغاية تبرر الوسيلة » .

وفى ذلك المسرح المائع الذى ملأه فساد الملك وفساد الزعماء ضل الشعب وبات حائراً مما وضع البلاد فى موضع سيء سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو العسكرية .

محمد محمـــود مرة ثانية

فى هذا الجو المضطرب عهد الملك يوم اقالة النحاس إلى محمد محمود ليؤلف الوزارة فألفها من جميع رؤساء الأحزاب المعارضة للوفد ، فقد كان هو رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين وأشرك معه حلمى عيسى باشا رئيس حزب الاتحاد الشعبى (حيث انضم حزب الشعب إلى حزب الاتحاد وكونا حزبا واحداً أطلق عليه حزب الاتحاد الشعبى) ومحمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى كما أشرك معه اسماعيل صدقى فأسند إليه وزارة المالية وعبد الفتاح يحيى فأسند إليه وزارة الخارجية وقد كانا هذين الرجلين من رؤساء الوزارات السابقين وقبلا عن طيب خاطر العمل تحت رياســة محمد محمود لأن لهما عدو مشترك هو مصطفى النحاس والملاحظ فى تشكيل هذه الوزارة أنها جندت كل الذين تربطهم بالوفد خصومة فى جبهة قوية لاسقاط النحاس وأخذ مركزه . وإنى لأتساءل هل كان النحاس بهذه القوة حتى اضطر الملك فاروق لأن يحشد ضده جميع هؤلاء الزعماء ؟؟!! الواقع أن النحاس لم يكن قويا فقد كان يستمد سلطته لحد ما من الانجليز والحد



محمد خالد

كان رئيس تحرير جريدة الدستور لسان حال السعديين فى فجر انفصالهم من الوفد والغريب أن الجريدة ماتت بعد ذلك عنـــدما أصبح السعديون أصحاب السلطة

الآخر من اسم الوفد القديم فى الشعب . وقد كان خوف فاروق كله من الانجليز فأراد أن يجمع أكبر عدد من الزعماء فى شبه مظاهرة سياسية ليساندوه ضد النحاس أمام الانجليز أما المسألة الشعبية فمسألة مقدور عليها .

وكان المفروض فى هذه الوزارة ـ كما قالت ـ أن تكون حريصة على احترام الدستور لأنها جاءت لاصلاح الفساد الذى انتهكت به الوزارة السابقة حرمة الدستور . ولكن الأحداث التى تعاقبت بعد ذلك أكدت أنها لم تكن كذلك وأن حرصها كله كان فى تنفيذ بنود المعاهدة كأن الوزارة انجليزية شكلت فى لندن تهتم بصالح المغتصب قبل صالح الوطن . ولقد اتبع محمد محمود موقفا ازاء البرلمان يشبه موقفه فى وزارته الأولى سنة ٢٨ فقد أجل البرلمان شهراً ثم حله ثم أجرى انتخابات جديدة تدخلت فيها الادارة لصالح مرشحى الحكومة وجاءت ببرلمان يضم بين جوانبه ١١٣ عضواً من الأحرار الدستوريين و ٨٠ من السعديين (والسعديون هم المنشقون على الوفد أخيراً برئاسة أحمد ماهر والنقراشى) وكونوا جماعة سياسية أطلق عليها اسم الهيئة السعدية .

لم يكن لأعضاء البرلمان الجديد رأى فى المشاكل الخطيرة أو رأى فى تعيين الوزارات أو اسقاطها . فقد كان طابعهم التمسك بكراسى النيابة وكانوا إذا عارضوا رئيس الوزارة فى مسألة هدد بحل البرلمان فسرعان ما يستجيبوا إلى رأيه وكانت الأزمات تثور وتنتهى والوزارات تقوم وتسقط أو تعدل دون أى تدخل أو اتجاه من البرلمان . فقد كان النواب يرضخون لكل وضع تريده السراى ولقد تعاقبت على المجلس أربع وزارات هى وزارة محمد محمود ووزارة

على ماهر ثم وزارة حسن صبرى ثم وزارة حسين سرى .

والواقع أن وزارة محمد محمود الثانية سنة ٣٨ تختلف عن وزارته الأولى سنة ٢٨ . فقد كانت وزارته الأولى حركة وكان للرجل فيها شخصيته فقد فرض شخصه فيها على الملك فؤاد نفسه ولعل السبب فى ذلك أنه كان يستمد قوته من دار المندوب السامى ، أما فى الوزارة الثانية ، فقد كان الخول طابعه لأنه يستمد سلطته من السراى وكان المسيطر على السراى فى ذلك الحين على ماهر رئيس الديوان الملكى فكان محمد محمود بمثابة موظف مرءوس لعلى ماهر . ولقد تعرضت وزارة محمد محمود للقلقة وعدم الاستقرار نتيجة رد الفعل الذى سيطر على نفسية على ماهر مما عرض شخصية محمد محمود نفسه إلى الاهتزاز والتداعى فلم يعد محمد محمود بالرجل القوى صاحب اليد الحديدية التى يهابه الشعب كما لم يعد بالرجل العظيم الذى يعتمد على قوة نفوذه ، وإنما أصبح الرجل المتهالك على لقمة العيش الذى يسعى وراء رزقه . فى ٢٧ أبريل ١٩٣٨ حدث أول تعديل فيها وفى مايو حدث تعديل ثان فقد استقال صدقى ثم حدث تعديل ثالث وفى ديسمبر حدث تعديل رابع حين استقال رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة وفى يناير ١٩٣٩ حدث التعديل الخامس باستقالة حسن صبرى باشا وزير الحربية .



محمد محمود خليل
كان رئيسا لمجلس الشيوخ
ومن أقطاب السعديين

كانت هذه الترقيعات فى الوزارة بمثابة صفعات على وجه محمد محمود مما قضت عليه نهائيا . أما بالنسبة للسياسة التى انتهجها فقد سار محمد محمود على سنة بقية الزعماء من التغنى بالانجليز وتنفيذ كل ما يريدونه فاتفق معهم على بناء ثكنات تقام على ضفاف القنال قدرت بمبلغ ١٢ مليون جنيه تدفع مصر نصفها وهـــذه الاتفاقية علاوة على كونها مما لا تشرف مصر لأنها أكدت أحقية الاستعمار فى البلاد عبء ثقيل على الميزانية المصرية كما انتهجت الوزارة سنة التشهير بوزارة النحاس السابقة فى استثناءاتها بترقيـة أنصارها وفى الوقت نفسه لجأت إلى نفس الأسلوب فى استثناءات الموظفين وترقيتهم وسلكت بذلك مسلكا لا يقره العدل أو الانصاف .

ولما استنفذ فاروق غايته من الوزارة أسقطها . ففى يوم ١١ أغسطس سنة ٣٩ بينما كان محمد محمود جالسا فى فندق وندسور جاءه أمين الملك وطلب منه الاستقالة وكان الطلب مباغتة لصاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء كما كان اهانة . ولكن محمد محمود قبل الاهانة من قبل لأنه تولى الحكم مستمداً سلطته من الملك لا من الشعب وقبل أن يظل فى الحكم والصفعات تتوالى عليه ولقد كان الأولى بمحمد محمود أن يظل موضع الاحترام خصوصا وقد بلغ مركزاً ساميا ولكن من هان يسهل الهوان عليه .

على ماهر يعلن الأحكام العرفية

ولما استقال محمد محمود عهد الملك إلى على ماهر (١٨ أغسطس سنة ٣٩) بتأليف الوزارة فشكلها من أنصاره الذين كانوا يطبلون له ويزمرون مثل أولاد الشيخ عبدالمجيد اللبان (أى من سعد اللبان

وإخوته) وغيرهم من أنصاره ومن السعديين ولم يشترك فيها الأحرار الدستوريين لأنهم كانوا يستشعرون الغضاضة لاعتقادهم أن على ماهر مغتصب الحكم من رئيسهم محمد محمود .

اتسمت وزارة على ماهر بالطابع الذى اشتهر به والذى يجب أن يقال عنه أنه رجل الساعة فخلق وزارة الشئون الاجتماعية كما خلق الجيش المرابط . ومما ساعده على أن يكون محط الأنظار وقوع الحرب العالمية الثانية (٢٩ أغسطس ٣٩) فأعلن الأحكام العرفية (أول سبتمبر ٣٩) وأعلن الرقابة على الصحف والمطبوعات والمكاتبات والرسائل والسينما والمسرح والاذاعة وكل وسيلة من وسائل الاعلام وعين نفسه حاكماً عسكريا واقترنت الأحكام العرفية بقطع العلاقات مع ألمانيا ووضع الرعايا الألمان الموجودين فى مصر تحت الرقابة كما وضع المصريون الذين لهم ميول نازية تحت الرقابة أيضا ووضع التموين والتحركات العسكرية تحت إشراف عسكرى كما تقرر معاقبة من ينشر أخبارا تضر بصالح الحليفة أو حلفاء الحليفة (والحليفة هنا هى بريطانيا كما كانوا يسمونها وقت ذاك) أو أخباراً من شأنها تثير البلبلة بين الناس . ملخص القول أن الأحكام العرفية كانت بمثابة قيد للمصريين وبمثابة تدعيم لمحالفة سنة ٣٦ أو بمثابة اكراه الناس على الصلاة للمغتصب حتى يزيد من قوة اغتصابه واستعماره



على ماهر
أو الحاكم بأمره

لقد أعلنت الأحكام العرفية سنة ١٩١٤ أى فى بدء الحرب العالمية الأولى بقرار من الحاكم العام الانجليزى وتولتها السلطة البريطانية . أما فى هذه المرة فقد أعلنها الحاكم المصرى وظلت الحياة النيابية قائمة بينما تعطلت الجمعية التشريعية فى الحرب الأولى وظلت معطلة حتى نهاية الحرب ولكنها لم تعطل فى الحرب العالمية الثانية . ويظن المتفائلون أن فى إعلان الحاكم المصرى الأحكام العرفية إنقاذاً لكرامة مصر ولكنى أقول لهم أنهم خاطئون إذ ما الفرق بين أن أموت بيد عدوى أو أن أموت بيد شقيقى ؟ وعلى أية حال فاعلان الأحكام العرفية فى كلتا الحالتين كان لصالح الانجليز وعلى حساب حرية المصريين وعلى العموم فلم يكن للبرلمان نفوذ أو تأثير خلال الحرب الثانية .

ولقد ظلت مصر منذ اعلان الحرب العالمية حتى سقوط فاروق وهى ترصف فى ظل الأحكام العرفية . وعلى أية حال فإن على ماهر أو أى حاكم آخر جاء بعده أساء استعمال هذه الأحكام العرفية وسخرها لخدمة أغراضه والانتقام من خصومه واعتقال معارضيه والتنكيل بهم حتى باتت مصر أرضا ضحله ، فقد هدد على ماهر النحاس بالاعتقال فلما سقط وجاء الوفد فيما بعد (سنة ٤٢) اعتقل النحاس على ماهر ، كما اعتقل مكرم أيضاً عندما خرج عليه وأخرج كتابه الاسود فلما ألغيت الأحكام العسكرية فى عهد وزارة أحمد ماهر التى خلفت النحاس وأعيدت بمناسبة حرب فلسطين استغلها الحكام وخاصة فاروق للانتقام من خصومه فلما ألغيت بانتهاء حرب فلسطين أعادها ابراهيم عبد الهادى باسم المحافظة على الأمن واستغلها للانتقام من خصومه، ولما ألغيت بعد ذلك أعادها النحاس فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ أثناء

حريق القاهرة بحجة المحافظة على الأمن أيضا وأراد أن يستغلها للتشكيل بخصومه ولكن الملك أسرع باستغلال الأحكام العسكرية وأقال النحاس وتغذى به قبل أن يتمشى النحاس بالملك وراح الملك تحت ظل الأحكام العسكرية يقيم الوزارات ويسقطها بمعدل كل شهر وزارة حتى سقط هو نفسه فى ٢٣ يوليو ٥٢ . وهكذا عاشت مصر منذ الحرب العالمية حتى سقوط فاروق فى يوليو ٥٢ وهى تتعثر فى نكبات الأحكام العسكرية دون قبس من نور الحرية وظلت الأحكام العسكرية سيفا مسلطا على كل رأس فى البلد لأنها كانت تستغل فى غير ما وضعت له ولذلك كانت هذه الأحكام العسكرية سلاحاً له حدين وكان نصيب كل من يعلنها أن يكتوى بنارها قبل خصمه فعلى ماهر هو الذى أعلنها وهو الذى قاسى مرارتها فى السجن والاعتقال زهاء ثلاث سنين والنحاس هو الذى أعلنها سنة ٥٢ وكان هو الذى اكتوى بنارها .

إن فى قانون العقوبات ما يغنينا عن الأحكام العسكرية فلم تكن أبداً فى حاجة إلى اعلان الأحكام العسكرية بأى حال من الأحوال مما يؤكد لنا أن المسألة لم تتعلق بالحرب أو الظروف بقدر ما تتعلق بأزمة الحكم فى مصر .

نعود إلى موضوع على ماهر فنقول أنه سار بسياسته وخطته التى وضعها فى الحكم وفى أبريل سنة ٤٠ قدم النحاس إلى السفير البريطانى السير مايلز لامبسون وقد أصبح اسمه اللورد كيلرن مذكرة تتضمن مطالب الوفد فى الجلاء بعد الحرب . والواقع أن مذكرة الوفد لم تعن الجلاء أو الجدية بقدر ما كانت تعنى من تهريج سياسى فالنحاس الذى يبكى على الوطن فى مذكرته ، هو نفس النحاس الذى أمضى

معاهدة الشرف والاستقلال . ولكن غرض النحاس انحصر فى توجيه الأنظار إليه بعد أن رأى أن عجلة الأحكام العرفية ستقضى عليه متشبها بسعد زغلول عندما قدم عريضته إلى المندوب السامى سنة ١٩١٨ معتقداً بأن تصرفه هذا يزيد من شعبيته ويخلق منه بطلا وطنيا .

والواقع أن عريضة النحاس كانت للاستهلاك المحلى وبمثابة مظاهرة ليرضى الوطنيين الذين كانوا يحترقون لرؤية جيش الاحتلال فى القاهرة كما أراد فى الوقت نفسه أن يتخذ منها تهديداً لبريطانيا حتى يذكرها بأنه سيثير المتاعب لها إذا ظل بعيداً عن الحكم ، وكان فى مقدوره أن يكون خصما عنيداً أو أن يكون صديقا نافعا ، الأمر الذى أدى فيما بعد إلى حادث ٤ فبراير وهو الذى جاء فيه النحاس إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية .

ولقد قام على ماهر من ناحيته بحركات مسرحية ليظهر فى الصورة الكبيرة فزار السودان فى فبراير سنة ٤٠ وأراد بهذه الزيارة أن يعبر عن اتحاد شق الوادى ، كما احتفل بازاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل (١٤ مايو ٤٠) بحضور الملك فاروق كى يظهر فى الصورة وهو المناوىء لبريطانيا أن الملك يؤيده فى النزاع . وفى الوقت نفسه كان تصرفه بمثابة رد على عريضة النحاس للانجليز . وأنه كان صاحب فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب وهى الفكرة التى أدت إلى إساءة العلاقات بين السراى والانجليز إذ نسبوا إلى على ماهر والملك ميولا نحو المحور (ألمانيا وايطاليا) مما أدى لأن ترسل السفارة البريطانية إلى الملك تبليغا بضرورة اسقاط وزارة على ماهر . فاستدعى الملك الزعماء إلى قصر عابدين لمشاورتهم ومن ضمنهم النحاس فانتهى قرارهم

إلى ضرورة استقالة على ماهر واقترحوا تأليف وزارة قومية ولكن النحاس رفض وأصر على إجراء الانتخابات بحجة فشل الائتلاف الذى سبق تكوينه قبل ذلك .

واستقال على ماهر وقال فى خطابه الشهير « عادت بريطانيا لأساليبها العتيقة » ولعله أراد بمقاله هذا أن يخرج بطلا وطنيا حيث بات تقليداً أن الهتاف ضد بريطانيا أو الاعتقال من أجلها بمثابة صك البطولة .

والمؤسف أنه بينما كانت الحرب دائرة والانجليز يحتلون البلاد ودول المحور تهدد باحتلال مصر - بدلا من الانجليز - وتعرضت البلاد للتخريب الشامل فيما لو أصبحت ميدان قتال .

بينما يحدث كل ذلك يتراشق الزعماء بالألفاظ ويتغنون بوطنية رخيصة ويتنازعون من أجل مصالح شخصية وفى الوقت نفسه يصر النحاس على انتخابات حرة وفى ذلك معنى الأنانية التامة .

حسن صبرى يموت فى البرلمان

وفى ٢٨ يونيو طلب الملك من حسن صبرى تأليف الوزارة فشكلها من الأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطنى والمستقلين ومن اللحظة الأولى أكدت هذه الوزارة تنفيذ شروط المعاهدة بروحها ونصها . وهكذا نرى دائماً أن أول عمل لرئيس الوزارة هو التغنى بفضائل الانجليز وكرم أخلاقهم كيلا يكون الطرد سبيله .

فقد كان طرد على ماهر عظة لحسن صبرى ولذلك بدأ صلاته بالركوع أمام الآلهة الانجليز .

ولكنى أتساءل لم لم يحترم الانجليز شروط معاهدة ٣٦ بعدم

التدخل فى الشئون الداخلية بينما أصروا على أن يأخذوا كل الالتزامات التى تقول بها المعاهدة لهم ؟ ؟ ! !

ليس السبب القوة وفرض إرادة الأنجليز على مصر بقدر ما فى روح الاستضعاف التى كانت تتفشى فى البلاد فلو أنهم كانوا واثقين من أنه لن يوجد رئيس وزراء يقبل الحكم عندما طلبوا إقصاء على ماهر لما قاموا بالتبليغ البريطانى . ولكنهم كانوا يعرفون نفوس الزعماء المصريين وتهافتهم على الحكم مما كيف جو السياسة البريطانية.

فإذا كانوا قد طالبوا باقصاء على ماهر مما يعتبر طلبا قاسيا وظالما فى نظر الأحرار فإنهم لجأوا فيما بعد عندما وجدوا التهاون من المصريين إلى الاجتراء بزيادة المطالب حتى انتهى الأمر إلى الانتهاك الصريح الذى لا يوجد إلا فى عصابات اللصوص المسلحة وذلك فى حادث ٤ فبراير المشئوم .

وإذا كان الانجليز مسئولين عن طرد على ماهر فإن على ماهر نفسه كان أكثر مسئولية لأنه كان من الواجب عليه وهو يعرف أنه سوف يستضعف أمام الانجليز ألا يجعل الأمر يصل إلى حد الطرد بل كان من الواجب عليه تحاشى الأزمة بأن يتسلل خارجا ـ وهذا أضعف الإيمان ـ أما بأن يظل فى الحكم وهو واثق من النتيجة بتعريض كرامة البلد للامتهان ، فلعمرى إن ذلك نوع من الأنانية حيث يضحى بالوطن فى سبيل الشخص وإذا ظن البعض أن بقاء على ماهر ليسجل على الانجليز تدخلهم ويشهد الدنيا على طغيانهم فإنى أرد على ذلك بأن الانجليز قد انتهكوا على مشهد من العالم حرمة مصر قبل وبعد ذلك الحادث مرات عديدة أو ليس وجودهم فى مصر

دليل قاطع على وجود الجريمة الاستعمارية بما فيها من مآسي ومذابح وهتك عرض وإثارة دماء ؟؟!! . . .

نعود إلى حسن صبرى فنقول أنه سار ـ مع الأسف ـ فى تدليل الانجليز إلى أبعد مدى ، فد امتيـاز البنك الأهلى لمدة أربعين سنة وذلك قبل انتهاء امتيازه الأول بثمانى سنين وقد أراد بذلك أن يحرق لهم البخور ويطمئن نفسه فى أنه باق فى الحـكم .

ومن المؤسف أن تثور فى هذا الوقت ، المملوء بالعواصـف والتوتر العصبى مسـألة اشتراك مصر فى الحرب . فقد رأى الحزب السعدى بزعامة رئيسه أحمد ماهر أن قوات المحور الزاحفة على مصر عبر الصحراء الغربية قد اخترقت الأراضى المصرية فلا مندوحة إذن من دخول مصر ضد المحور دفاعا عن أراضيها فذلك أكرم لمصر من رد العدوان عن أراضيها بدلا من ترك الأمر إلى انجلترا .

قد يكون أحمـد ماهر على حق فى ذلك وإن ظن البعض أنه رفع صـوته تزلفا إلى الانجليز وإن كان قد دفع فـيما بعد دمه ثمنا لهذا الرأى عندما تولى الوزارة بعد ذلك سنة ١٩٤٥ واغتيـل لاعلانه الحرب على المحور كما سيجيء بعد .

أما أصحاب الحق الآخر فى الرأى الذى كان يعارض الدخول فى الحرب فقد تزعمه اسماعيل صدقى وحجته أن دفاعنا ليس فى الواقع عن الأراضى المصرية وإنما عن الانجليز ، فهم سيظلون محتلين البلاد لو جاز وطردنا المحور ليساوموا معنا بطريقتهم المعروفة فالخير أن نترك القوتين المتناطحتين يحطمان بعضهما .

أما الوفد فسكت عن ابداء رأيه فى هذه المسـألة الخطيرة لأنه

خشى أن يطالب بالدخول فى الحرب فيغضب الرأى العام الذى كان ضد الحرب وخشى أن يعارض الدخول فى الحرب فيغضب أصدقاءه الانجليز واقتصر على المطالبة بتـــأليف وزارة محايدة واجراء الانتخابات وهى النغمة التى لا يفتأ يرددها عندما يكون خارج الحكم ؟

أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى

وفى غمرة هذه الأحداث عين أحمد محمد حسنين باشا (٢٧ يوليو سنة ١٩٤٠) الأمين الأول للملك ورائده عنـدما كان فى انجلترا رئيسا للديوان الملكى. ولقد اقترن وجوده فى هذا المنصب بأحداث جسيمة وزاد نفوذه عما كان لحسن نشأت نفسه سنة ٢٤-٢٥ ولعلى ماهر سنة ٣٧ - ٣٩ .

ولقد قيل عن أحمد حسنين الكثير ، حتى قيل إنه كان زوجا للملكة نازلى أم فاروق أو عشيقا لها . ولـكن الذى يهمنا فى أحمد حسنين أنه طوال الفترة التى قضاها فى رئاسة الديوان كان بمثابة الملك غير المتوج فقد كان صاحب الكلمة العليا فى البلاد حتى على الملك فاروق نفسه لأن أحمد حسنين استمد نفوذه من الملكة نازلى نفسها وكان ينظر إلى فاروق نظرته إلى الطفل . والواقع لو قيل أن على ماهر قد أفسد فاروق سياسيا فإن أحمد حسنين أكمل عليه وأفسده اجتماعيا ، فهو الذى ساعده على طريق الفساد ومهد له العبث والخمر والنساء والميسر وكل وسائل الفحشاء . وكان أحمد حسنين لا يتورع فى مضاجعة نازلى على مشهد من فاروق مما هدم فاروق هدما وجعله أمعة فى القصر ومحتقراً فى الشعب . فقد كانت رائحة القصر تفوح بين الناس وتزكم الأنوف وكان فاروق يبكى الساعات الطوال وهو

يرى أمه في وضع مذر ترن ضحكاتها بين حجرات القصر . ولاشك أن تصرفات أمة أثرت على اخواته ، فشببن منحلات يقلدن أمهن وتتخذ كل واحدة لنفسها عشيقا حتى إن صغراهن واسمها فتحية اتخذت من شاب « أفاق » يدعى رياض غالى وهومسيحى زوجا لها وهربت معه إلى أمريكا .

هذه التصرفات كلها أثرت أسوأ الأثر على فاروق وهدمت أعصابه وجعلته أقرب إلى الجنون منه إلى الحكم .

وفى ٢٤ نوفمبرسنة ١٩٤٠ بينما كان حسن صبرى يلقى بيانه عن خطاب العرش في البرلمان بحضرة فاروق سقط ميتا .

إلى الأمام يا رومـــل

عهد الملك إلى حسين سرى تأليف الوزارة (٢٥ نوفمبر ٤٠) فشكلها من الدستوريين والمستقلين وأعلن أن سياسته هى سياسة الوزارة السابقة ، وبذلك صارت على سنة استرضاء الانجليز وتنفيذ رغباتهم إلا أنه فى أواخر عهدها استهدفت لمشاكل وأزمات عديدة فالمستوزرين الحاقدين على سرى الذين كانوا يريدون أن يحلوا محله قد أفسدوا العلاقة بينه وبين القصر ، كما كان لاضطراب الحالة المعيشية أثر كبير على استقرار الحكم حيث ارتفعت تكاليف المعيشة وشحت المواد الغذائية والكساء . واقترن ذلك بأزمة حادة مفاجئة فقد قامت المظاهرات الصاخبة نادى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا للقائد الألمانى روميل الذى كان يحارب الانجليز فى الصحراء الغربية متجها نحو مصر قائلين « إلى الأمام يا روميل » .

لخاف الانجليز وطلبوا من سري أن يضع حداً لهذه المظاهرات ولكنه لم يدر ما يفعل فقد كان الموقف أكبر من شخصه مما اضطره لأن يقدم استقالته في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢.

٤ فبراير سنة ١٩٤٢

كان أسف الانجليز عندما أقال الملك النحاس سنة ٣٨ شديداً فلما قامت الحرب (سبتمبر ٣٩) اتجهت رغبتهم إلى تعيين النحاس فالصداقة القديمة التي توطدت بين الانجليز والنحاس قبل المحادثات وفي خلالها وبعد امضاء المعاهدة وأثناء حكم النحاس جعل الانجليز يثقون فيه ويطمئنون إليه . فمثلا كان اللقب الرسمي للسير مايلز لامبسون هو المندوب السامي وكان له امتيازات ضخمة ، فقد كان يتقدم السفراء وكان يدخل من الباب الملكي في محطة القاهرة وكانت تفرش له السجاجيد الحمراء ويسير في الطرقات محاطا بموكب من الموتوسيكلات وعربات الحكومة التي كانت تخلي الطريق بينما يصطف الجنود على الجانبين . . . إلى غير ذلك من مظاهر الاستعمار أما بعد المعاهدة فقد أصبح اسمه الرسمي « السفير البريطاني » ويحكمه بروتوكول وزارة الخارجية ، أي أن المعاهدة قضت على كل هذه المظاهر الاستعمارية بما فيها من امتيازات . ولكن النحاس باشا بالرغم من ذلك أبقى هذه الامتيازات للسير مايلز لامبسون بصفة شخصية لأن النحاس رأى أن الكرم المصري يجب أن يتهاون في الكرامة حتى يكون سخيا ، يضاف إلى ذلك التصريحات العديدة التي كان يطلقها النحاس على الدولة المغتصبة بتسميتها الدولة الصديقة ، والحفلات العديدة التي كان يقيمها النحاس للسير مايلز لامبسون وفيها كانت

تظهر حرمه السيدة زينب الوكيل وهى متـأبطة ذراع السير مايلز لامبسون (بالرغم مما كانت تلاقيه هذه الصـــورة من شتى أنواع الامتعاض من الرأى العام بصفتنا دولة شرقية) إلى غـير ذلك من الدلائل التى تؤكد الصداقة الوطيدة بين الاثنين . كل ذلك جعل الانجليز يثقون فى النحاس ويعتقدون أنه كويسلنج مصر الذى يمكن أن يساعدهم (وكويسلنج هذا نرويجى عينه الألمـان رئيس وزارة على النرويج خلال الغزو النازى فى الحرب العالمية الثانية) وكان كويسلنج قد خان وطنه وساعدهم فى احتلال البلد وتوطيد أقدامهم فأصبح رمزاً يمكن استعارته مجازاً على كل رئيس وزارة يوطد سلطان الأجنبى فى بلـده .

ولم يخف الانجليز هذه الرغبة فى أن يكون النحاس باشا رئيسا للحكومة المصرية لاطمئنانهم إليه . ولقد صرح بذلك ـ أكثر من مرة ـ اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية . كما امتدحت الصحف البريطانية حسن شمائل النحاس حيث قالت جريدة التيمس البريطانية « إن النحاس هو الرجل الذى يمكن لبريطانيا أن تعتمـد عليه » ولقد كان السفير البريطانى خلال الأزمة التى قامت بين الملك والنحاس عندما كان رئيسا للوزارة والتى انتهت باقالته سنة ١٩٣٨ كان السفير البريطانى يتدخل لاصلاح ما بين الملك والنحاس كما كان لا يفتـأ كلما خلا مركز رئيس الوزارة أن يطلب من الملك تعيين النحاس فلما تحرجت الأمور فى أواخر حكم حسين سرى كرر السفير البريطانى للملك تنفيذ ما سبق أن طلبه وهو تعيين النحاس فاستدعى الملك إليه الزعماء فى ٣ فبراير ١٩٤٢ وراح يشاورهم على انفراد وبدأ بالنحاس وطلب منه أن يؤلف وزارة قومية أى من جميع الأحزاب

ولكن النحاس رفض الفكرة بحجة أنه لا يمكنه التعاون مع الوزراء الرجعيين الذين اشتركوا فى إلغاء الدستور أو تعطيله أو الاخلال به فطلب منه أن ينتظر حتى ينتهى من بقية مشاوراته مع الزعماء الآخرين على أن يعود للحديث معه للمرة الثانية بعد استشارتهم .

ولكن السفير البريطانى علم على الأثر أن النحاس رفض تأليف وزارة قومية برئاسته فقابل أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى وأخبره بأنه علم أن النحاس قد رفض تأليف وزارة قومية وطلب إليه أن يبلغ الملك رغبة السفير وهى أن يكلف النحاس باشا تأليف وزارة وفدية يعنى وفدية خالصة دما ولحما دون أن يكون فيها أى عنصر غير وفدى فرد عليه أحمد حسنين بأن المسألة ما زالت على على بساط البحث وأن الملك يتشاور فى الأمر مع الزعماء .

وفى اليوم التالى أى فى ٤ فبراير دعى الملك إليه فى القصر فى الساعة الرابعة رؤساء الوزارات السابقة وبقية زعماء البلاد وهم مصطفى النحاس ـ على ماهر ـ أحمد ماهر ـ أحمد زيور ـ اسماعيل صدقى ـ عبد الفتاح يحيى ـ حسين سرى ـ محمد حسين هيكل ـ محمد توفيق رفعت ـ على الشمسى ـ حافظ عفيفى ـ حافظ رمضان ـ بهى الدين بركات ـ محمود حسن ـ أحمد محمد حسنين .

النحاس على ظهر الدبابات البريطانية

اجتمع الزعماء فى الساعة الرابعة بقصر عابدين فى حجرة مجلس البلاط برياسة الملك فاروق وتولى السكرتارية أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى وتلا فاروق على المجتمعين بيانا أشاد فيه

بفضل الاتحاد ـ ثم استطرد قائلا أنه منذ الامس (يعنى منذ ٣ فبراير) وهو دائب الاتصال بالزعماء ساعيا فى التشاور معهم لتأليف وزارة قومية ـ الا ان السفير قد طلب إليه استدعاء النحاس باشا وتكليفه تشكيل الوزارة فرد عليه بانه كان قد قرر فعلا قبل طلبه ان يستدعى النحاس باشا وبقية الزعماء لمشاورتهم فى تأليف وزارة قومية — وبعد انتهاء مشاورات امس (٣ فبراير) طلب السفير البريطانى مقابلته لرئيس الديوان وذكر له انه بلغه ان النحاس رفض تأليف وزارة قومية وانه يطلب منه ان يبلغ الملك رغبة السفير فى ان يكلف الملك النحاس فى تأليف وزارة وفدية بحته فرد عليه رئيس الديوان بأن الموضوع كله على بساط البحث بين الملك والنحاس وبقية الزعماء على أن السفير قابل اليوم (٤ فبراير) رئيس الديوان وسلمه انذارا بريطانيا وهذا نصه :

Unless I hear by 6 p.m. that Nahas Pasha has been asked to Form a Cabinet His Majesty King Farouk must accept the consequences.

ومعناه « إذا لم يكن النحاس باشا قد ألف الوزارة حتى الساعة السادسة مساء فعلى الملك ان يتحمل كل النتائج المترتبة على ذلك »

وطلب الملك من المجتمعين التشاور فى الامر ثم تركهم وغادر الحجرة

وتشاور المجتمعون ، وكان رأى الاغلبية تأليف وزارة قومية ، ولكن النحاس رفض الفكرة واصر على تأليف وزارة وفدية بحتة من الوفديين فقط — وانتهى المجتمعون إلى الاحتجاج على الانذار وكتبوا صيغة الاحتجاج ووقعه جميع الزعماء وهذا نصه « ان فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة

الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس باستقلال البلاد أو يخل بأحكام المعاهدة » .

وأقر الملك ماتم عليه الاجتماع وتولى أحمد حسنين حمل الاحتجاج إلى السفير البريطانى ولما قابل احمد حسنين السفير قال غاضبا

« this is not a reply»

أى أن هذا ليس ردا . ثم أضاف بأنه سيحضر فى التاسعة مساء لمقابلة الملك .

وقبيل الساعة التاسعة حضرت طوابير الدبابات البريطانية المسلحة بالمدافع وأحاطت بقصر عابدين فى شكل عدوانى - ثم حضر السفير البريطانى وكان معه الجنرال استون قائد القوات البريطانية فى مصر وقتئذ وبعض الضباط البريطانيين مسلحين بالمدافع الرشاشة والمسدسات .

ودخلوا القصر فلما أراد أحد رجال السراى مقابلتهم والتحدث إليهم - دفعه السفير بيده وأزاحة عن طريقه قائلا :

« I Know my Way »

يعنى « إنى أعرف طريقى »

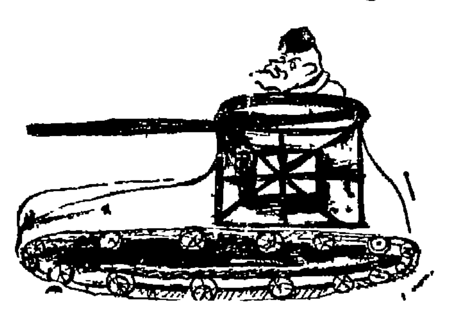
ودفع السفير باب حجرة الملك دون استئذان وكان أحمد حسنين موجوداً - وبدون تحية أو مقدمات - قدم السفير للملك عريضة للتنازل عن العرش قائلا له « sign here » أى « وقع هنا »

أى أن يوقع على العريضة التى تحوى نزوله عن العرش

ولكن فاروق قبل الانذار - وقبل أن يعين النحاس باشا رئيسا للوزارة - فخرج السفير وذهب الى السفارة - ثم طلب الملك استدعاء النحاس وبقية الزعماء فلما اجتمعوا لديه . قال الملك « أكلفك يانحاس

بتشكيل الوزارة ، ولكن النحاس اعتذر إلا أن الملك أصر على أن يشكل الوزارة فقبل .

حينئذ انبرى أحمد ماهر فقال « كنت أظن النحاس باشا وهو كما قال عن نفسه أنه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يرفض تشكيل الوزارة أما وقد قبلها فإنى أعلن أن النحاس يتولى الحكم الليلة مستنداً إلى أسنة رماح الانجليز » . فقال النحاس « لست أنا الذى يستند إلى أسنة الرماح » . فقال صدقى باشا « أظنك رأيت بعينيك الدبابات البريطانية التى جاءت من أجلك » .



النحاس باشا فى طريقه إلى الحكم
على ظهر الدبابات البريطانية

فطلب الملك أن يذهب النحاس إلى السفير البريطانى ويبلغه نبأ تكليفه تشكيل الوزارة وذهب النحاس إلى السفير البريطانى ليخبره بأنه سيتولى تشكيل الوزارة . كما اتفقا (النحاس والسفير البريطانى) على أن يتبادلا كتابين ذراً للعيون فقال النحاس فى كتابه إلى السفير « إنه لا المعاهدة البريطانية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل » إلى أن قال « توطوت صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقا لنصوص المعاهدة » .

ورد السفير بكتاب قال فيه « إن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون والاخلاص فى تنفيذ المعاهدة » .

هذه هى مجرى الأحداث آثرنا أن نذكرها تفصيليا لما فيها من خطورة وجسامة فى حياة مصر الحديثة .

والملاحظ قبل أى شىء أن الكتابين الأخيرين اللذين تبودلا بين السفير والنحاس يدعمان التدخل من جانب الانجليز والخنوع الشديد من جانب النحاس وأنهما كانا أكثر تأييداً لبريطانيا منه استنكاراً لها .

أما بالنسبة لحادث ٤ فبراير فلا شك أن المسئولية تقع أولا على بريطانيا حيث دأبت منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ على اختلاق المناسبات وتحين الفرص لاستعراض عضلاتها لتخيف الأحرار . وسواء كان الانجليز جادين فى خلع فاروق أو أنهم كانوا يريدون « التهويش » وسواء أرادوا اذلال العرش أو تهديده ، فلم يحس بالمرارة إلا الشعب المصرى ، فهو الذى جرح فى كبريائه وهو الذى أحس بغليان الدم . وإذا كان غرض الانجليز ارضاء النحاس باشا بحمله على ظهر الدبابات إلى كرسى الحكم فقد أضروا فى سبيل ذلك بالملايين من أبناء الشعب . وهم فى الوقت نفسه أضروا بالنحاس لأنهم طبعوه بطابع العميل البريطانى الذى لا يمكن أن يثق فيه وطنى بعد ذلك . وإذا كان غرض الانجليز بطابور دباباتهم الطويل الذى ساروا به إلى قصر عابدين تأكيد الاستعمار وتأكيد قوة بريطانيا ، فإن ذلك كان خطأ بحتا لأن جرح ٤ فبراير ظل يدمى فى جسد الشعب حتى أدى إلى طرد الانجليز نهائيا فى معركة السويس سنة ٥٦.

لقدعاشت بريطانياعلى القرصنة بالتدخل فى شئون البلادالداخلية من خلع الملوك إلى اجلاسهم على العروش فقد لجأت فى الحرب العالمية

الأولى إلى خلع الخديو عباس وإجلاس الخديو حسين بدلا منه كما لجأت من قبل إلى خلع الخديو اسماعيل واجلاس الخديو توفيق وكذا عمدت فى هذه الحرب العالمية الثانية إلى خلع الامبراطور شاه رضا بهلوى واجلاس ابنه مكانه . فعبثهم بالتيجان تقليد معروف فى تاريخ سياستهم العتيقة ، فالملوك فى نظرهم لا تخرج عن كونها دمى مثل ملوك الشطرنج يحركونها كيفما شاءوا . ونحن لا ندافع هنا عن الملوك وإنما ندافع عن الكيان المصرى الذى جرحه الانجليز .

وإذا ظن البعض أن انجلترا أرادت بسياستها التى اتبعتها فى حادث ٤ فبراير حماية ظهرها حيث كانت تخوض حرب حياة أو موت فى الصحراء الغربية ، فقد كانت تتقدم قوات أعـــدائها من الألمان والايطاليين فليس فى ذلك شفيع لها لأن تهاجم مصر بالدبابات .

فالدول التى كانت تتقاتل معها انجلترا هى ألمانيا وايطاليا وأنصارهما وليس لمصر طرف فى الخصومة . ولكن سياسة الانجليز تقوم على الجبن حيث عجزوا عن الوقوف أمام روميل فتحولوا نحو مصر وكأنى بالقائل :

أسد على وفى الحروب نعامة ربداء تجفل من صفير الصافر

أما المسئول الثانى فهو النحاس، فقد كان ولا ريب مشتركا مع الانجليز فى هذه المؤامرة متفقا معهم فى خططهم عالما بمواعيد تحرك الدبابات مؤمنا برغبتهم راضيا عنها متلهفا عليها مستحثا تنفيذها . ولا شك أيضا أنه قد علم بحديث السفير مع رئيس الديوان الخاص بأنه إذا لم يقبل النحاس تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية دما ولحما . ولا شك أيضا أن هذا ما جعله سائرا فى طريق أنانيته

حتى النهاية لأنه كان متأكداً من مجيئه الحكم ، وبذلك لعب الدور حتى أصاب الهدف . فقد كان واثقا من النجاح وما كان للسفير البريطانى أبداً أن يقوم بخطته بما فيها من مغامرة دون أن يكون قد تدبر الأمر مع النحاس وكان رسوله للسفير فى هذه المؤامرة أمين عثمان (الذى كان متزوجا انجليزية والذى أصبح فيما بعد وزيراً للمالية فى حكومة النحاس وهو صاحب الجملة الشهيرة بأن مصر بامضائها المعاهدة أصبحت متزوجة من بريطانيا زواجا مسيحيا أى لا انفصام فيه ولا طلاق) وكانت رغبة النحاس من الحكم لا للتمتع بأبهته فحسب وإنما للانتقام من خصومه .

فقد أذل الملك النحاس باقالته سنة ١٩٣٨ فلا مندوحة للنحاس من أن يستعيد كرامته هذه المرة بتوليه رياسة الحكومة رغم أنف الملك . كما أن الخصومة بينه وبين الزعماء الآخرين قد بلغت أشدها وبذلك كان يحدو النحاس الميل للتنكيل بهؤلاء الخصوم ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا باستناده إلى قوة وليس هناك فى ذلك الحين قوة اقوى من قوة الانجليز .

ولقد كان واجبا على النحاس ـ وهو الذى يطلق على نفسه أنه زعيم الشعب ـ ألا يقبل أبداً الحكم بهذه الوسيلة البريطانية ، ولا يعفيه من أنه قبل الحكم كما قال انقاذاً للشعب ، لأن الانجليز إنما أرادوا بحركتهم استرضاء النحاس لا اغضابه . ولو أنه قبل تأليف وزارة قومية استجابة للشعور الوطنى لا تأليف وزارة وفدية استناداً إلى القوة المسلحة البريطانية لكان أكثر تعقلا وأقل إجراما فى حق الوطن، فالمعروف أن الائتلاف يكون أجدى وقت الأزمات وفى

حالة تعرض البلاد للخطر . والبلاد كانت فى ذلك الوقت فى مسيس الحاجة إلى الاتحاد والمفروض قطعا فى النحاس أن يستعين بالزعماء المصريين مهما اختلف معهم فى الرأى على العدو الغاصب (الانجليز) لا أن يستعين بالغاصب على أبناء وطنه ولكن النحاس هلل لمقدم الدبابات البريطانية لأنه كان يشتاق إلى الحكم والنفوذ بأى وسيلة حتى لو كانت الوسيلة غير مشروعة .

وبذلك أصبح النحاس مسئولا مسئولية كاملة فى حادث ٤ فبراير الذى يمثل الخيانة بكل جوانبها البشعة لشعب أولاه ثقته حيث اعتمد على الغاصب المحتل فى توليه رياسة الحكومة .

وإذا كان النحاس مسئولا فالملك هو الآخر مسئول ، صحيح إن فاروق ظهر فى صورة الوطنى المعتدى عليه الذى انتهك بيته ولكن فاروق أبعد ما يكون عن الوطنية فاعتداءاته المتكررة على الدستور واساءة استعمال حقه فى تعيين الوزارات واقالتها أو اسقاطها . كل ذلك قد أضر بسمعة الملك فقد أقال الملك النحاس سنة ١٩٣٨ وعين بدلا منه محمد محمود ثم أسقط محمد محمود، ثم استمر فى تلاعبه بالحكم صحيح أن مساوىء حكومة النحاس كانت تقتضى الاقالة وأيضا حكومة محمد محمود يقتضى اسقاطها لأنها لا تستند إلى برلمان منتخب انتخابا يمثل الشعب . ولكن الملك لم يقل النحاس أو يسقط محمد محمود لهذه الأسباب وإنما طرد الوزارتين لأن رغبته فى الحكم المطلق وفى اذلال وزرائه حتى يصبح مهابا شامخا ، وهو إذا تعلل بفساد الحكم فهو كاذب ، ولا شك أن تعاقب ثلاث وزارات بعد وزارة محمد محمود من شأنه أن يرج هيبة الحكم ومن شأنه أن يتيح للانجليز فرصة التدخل لأن فاروق مهد الطريق لهم . فلو أن الملك كان محترما

باحترامه الدستور وقوانين البلاد لما جرؤ الانجليز على حادث ٤ فبراير ولكن عبثه بالحكم وبالشعب هو الذى خلق جو التوتر الذى أدى إلى النكبة الوطنية . يضاف إلى ذلك أن فاروق تعود أن يشد أمام الانجليز ثم يرضخ تحت وطأة أقدامهم ، وقد عرفوا فيه هذه الميزة عندما اشتد فى عهد وزارة على ماهر ثم رضخ وقبل إسقاطها عندما ضغطوا عليه . فلما جاءت الأزمة الأخيرة وطلبوا منه تعيين النحاس وماطل لجـأ الانجليز إلى الدبابات للضغط فانحنى . ولو أن الملك احتفظ بهيبته واحترام رأيه ، لما جرؤ الانجليز على حادث ٤ فبراير ولكن الملك كان متردداً دائما هزيل الشخصية الأمر الذى أدى إلى أن تحيط الدبابات الانجليزية بقصره .

وليس حادث ٤ فبراير هو الأول كما لم يكن الأخير، فقد كانت من جراء سياسة فاروق المترددة أن تعرضت البلاد خلال حكمه لهزات عديدة من التدخل البريطانى وحسبي حادث المطار وهو بعد حادث ٤ فبراير ، ذلك أن الأمبراطورة فوزية شقيقة فاروق وزوجة الأمبراطور شاه ايران لما حضرت إلى مصر بالطائرة وذهب فاروق لمقابلتها وجد السفير البريطانى بالمطار فى انتظارها أيضا فأشاح فاروق بوجهه متجاهلا اياه . مما أدى بالسفير لأن يختلق من هذا الحادث أزمة سياسية ويصر على أن تقام له حفلة تكريم يقدم فيها فاروق الاعتذار . وقد انحنى فاروق لرأى السفير . . انحناءه دائما للقوة فأقام الحفل فى قصر عابدين .

وشخص مثل فاروق قد ترك أذنيه لمستشاريه من الوصوليين مثل على ماهر وأحمد حسنين وبعد ذلك كريم ثابت وحافظ عفيفى والخادم محمد حسن وبولى الحلاق .. شخص مثل ذلك كان خليقا به أن يصل

إلى ما وصل إليه من مهانة حتى انتهى به الأمر إلى السقوط عن العرش بما يحق عليه القول :

أعطيت ملكا ولم احسن سياسته   وكل من لا يسوس الملك يخلعه

على إننا فى الوقت نفسه لا نعفى بقية الزعماء من حادث ٤ فبراير المشئوم فعلى ماهر مثلا كانت علاقته بالانجليز سيئة وفى ذلك راح يلقى البترول على النار كى يزيدها اشتعالا . ولا شك أن سياسة على ماهر الغامضة التى ظهر فيها بوجوه مختلفة سببت الكثير من المشاكل فقد ظهر خصما للانجليز وصديقا لهم كذلك كان شأنه مع الألمان خصما وصديقا ومع الوفد كان خصما وصديقا ومع حكومات الأقلية كان أيضا خصما وصديقا وإذا كانت سياسة الالتواء أو الظهور بوجهين قد أكسبته بعض الشيء ، فإنها قد أضرت بالبلد الشيء الكثير .

مكرم عبيد مسئول عن توجيه النحاس باشا وأيضا عن حادث ٤ فبراير

أما بقية الزعماء مثل أحمد ماهر وصدقى وغيرهما فالخصومة العنيفة التى كانوا يضمرونها للوفد قد خلقت هوة عميقة ، الأمر الذى أدى إلى إضطراب الموقف وهم إذا كانوا قد طالبوا خلال الأزمة بوزارة قومية كحل للمشكلة فلم يكن عن نية صادقة أو ايمانا بالائتلاف وإنما كيلا يفوز النحاس بكل الغنم فيكون لهم شيء من النفع .

أما أحمد حسنين وهو حلقة هذه الأزمة فقد كان كل همه الاستشار أكثر مما كانت تهمه مصر . وعندى أن أحمد حسنين بما كان له من امكانيات وبما له من سلطة كان مدركا ما فى أعماق الانجليز قبل

حادث ٤ فبراير ، ولكن كان من صالحه أن تتأزم الأمور بين كل الجهات حتى يمكن له أن يفرض نفسه ويصبح صاحب الكلمة العليا فى القصر وموضع الاعتبار فى البلد .

النحاس يؤلف وزارته الخامسة

وفى ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ألف النحاس وزارته ، ثم استصدر مرسوما بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة ، كما استصدر مرسوما بابطال التعيينات السابقة لمجلس الشيوخ بحجة أن تعيينهم كان باطلا .

واجتمع البرلمان الجديد (٣٠ مارس ٤٣) بغالبية وفدية ساحقة لأن الدستوريين والسعديين قاطعوا الانتخابات .

وصارت وزارة الوفد على مبدأ التشايع لطبقات على طبقات والتهليل للنحاس اينما ذهب .

على أن أول مايؤخذ عليها أنها سايرت الانجليز على طول الخط فكان لا يفتأ النحاس أن يمتدحهم فى كل مناسبه ويكبر للورد كيلرن فعندما قدم السفير البريطانى إلى رئاسة مجلس الوزراء لتهنئته بالوزارة هيأ النحاس مظاهرة لاستقباله وهتفت بحياته . الأمر الذى لم يحدث فى أى عهد من العهود لا من قبل النحاس ولا من بعده . كما دعاه إلى حفلة تكريم (١٢ يناير ٤٣) بسراى الزعفران لمناسبة الانعام عليه بلقب « لورد » . وما كان يجوز أبداً لرئيس وزارة أن يقيم حفلة لممثل الدولة الغاصبة التى قتلت أبناء وطنه .. ولقد خطب النحاس فى هذه الحفلة فأكثر المديح للسفير البريطانى ودولته ناعتا اياه «الأخ الصديق»

كما رد عليه السفير بخطبة مماثلة أيد فيها استعمار بريطانيا لمصر حيث قال « إن القدر والجغرافيا هما اللذان قضيا بارتباط بلدينا للمصلحة» كما قال « بريطانيا شريكة مصر فى الشئون العالمية ، وهى الدولة الأوربية العظيمة الوحيدة التى تتوقف مصلحتها الحقيقية على الاحتفاظ بسلامة كيان الأراضى المصرية » .ومن المؤلم أن السفير البريطانى كان يصرح بكلام ينطوى على الحماية فى حفلة رسمية وفى حضرة رئيس الوزراء ، ثم يصفق النحاس لهذه اللغة الاستعمارية .

ولعمرى أن النحاس كان فى غنى عن اقامة هذه الحفلة ولكنه أراد أن يعبر عن شعوره وشكره للسفير البريطانى الذى كان له فضل تمكينه من الحكم حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة البلد . وهذا مما يؤكد لنا أن مذكرته التى سبق أن قدمها إلى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٠ وهو فى المعارضة لم تكن عن جدية وإنما كان غرضه رفع صوته إلى الانجليز ليأتوا به إلى الحكم . ولا شك أن كل تصرفات النحاس وهو خارج الحكم ، إنما الغرض منها النفاق والتدجيل على الشعب فعندما تولى الحكم فى ٤ فبراير حتى نهاية حكمه لم يعمل النحاس شيئا فى سبيل القضية المصرية ولم يحاول استخلاص تصريح واحد من الانجليز ليطمئن به الأحرار الذين كانوا يحترقون خوفا على مستقبل الوطن وأيضا لم يحاول مفاتحة الانجليز فى شىء من هذا ، فقد ترك المطالب الجوهرية وانتهز الانجليز الفرصة فاستفحل طغيانهم فى البلد حيث نهبوها اقتصاديا وسخروا كل امكانياتها لخدمة عجلتهم السياسية والعسكرية.

على ماهر الذى كان حاكما بأمره صغر شأنه حتى اعتقله النحاس

واستغل النحاس الأحكام العرفية أسوأ استغلال إذسخرها لمنفعته . لقد عارض النحاس سنة ١٩٣٩ اعلان الأحكام العرفية فى وزارة على ماهر بحجة أن البلاد ليست فى حاجة إليها ، ولكنه لم يكد يتولى الحكم سنة ٤٢ حتى اتخذ منها وسيلة لاضطهاد خصومه .. فاعتقل خصومه والمناهضين له والاساءة إليهم فاعتقل على ماهر فى حرم مجلس الشيوخ ضاربا بالحصانة البرلمانية التى كان يتمتع بها على ماهر وضاربا بحرمة مجلس الشيوخ عرض الحائط . كما اعتقل مكرم عندما خرج عليه ولم يرعى الصداقة والزمالة القديمة .. واعتقل كثير من ضباط الجيش وكثير من المدنيين لمجرد شكه فى وفديتهم ، وكذا اضطهد الصحافة وكمم أفواهها وفرض عليها رقابة صارمة .

ولقد قال النحاس عند توليه الحكم ، إن وزارته حزبية ولكنها ستحكم حكما قوميا ودستوريا وأن الأفراد أمام القانون سواء بصرف النظر عن حزبيتهم . ولكن لم يكن صادقا فقد حكم حكما حزبيا بحتا أغدق فيه الدرجات الاستثنائية والعلاوات والترقيات على الموظفين من أنصاره وأصهاره . ولقد ترك الحبل لأنصاره وأصهاره يستغلون نفوذ الصداقة والقربى ، وكان عالما بهذه المساوىء ، يشجعها ويقرها الأمر الذى أثر على سمعة الوفد أسوأ الأثر حتى فى نظر الموالين له .

ولقد تسابق أنصار الوفد فيما بينهم وكان أصهار النحاس أكثر الجماعات استفادة من النحاس الأمر الذى أغضب مكرم عبيد الذى أحس بالغيرة فوقع الخلاف بين مكرم والنحاس وهو وزير فى حكومته فأخرجه من الوزارة ، ثم فصله من الوفد ومعه راغب حنا كما فصل من قبل النقراشى وأحمد ماهر .

فخرج مكرم عبيد وألف حزبا أسماه «الكتلة الوفدية» وكذلك ألف كتابا اسماه «الكتاب الاسود» ضمنه كل سيئات النحاس من استغلال النفوذ وحمل عليه حملة زادت سمعته سوءاً فاعتقله النحاس.

والحقيقة نقول إن مكرم كان أحد العمد القوية التى طبلت وزمرت للنحاس منذ أن أصبح رئيسا جليلا عقب وفاة سعد زغلول سنة ٢٧ فكان ينفخ فيه باستمرار ويؤيده فى سياسته الخارجية والداخلية وكان يشجعه على اعتدائه على الدستور فإذا اختلف معه الآن فلأن النحاس قد استعلى على من خلقوه وكان مكرم أحد هؤلاء الذين خلقوا النحاس وأحد الذين اشتركوا معه فى الحكم وفى تحمل مسئولياته ومن ضمنها مسئولية حادث ٤ فبراير المشئوم



مكرم عبيد ـ سكرتير الوفد
سلمه النحاس ذقنه فأراد قتله

وفى ٢٩ نوفمبر ٤٣ انعقد مؤتمر القمة فى فندق مينا هاوس بالهرم بين المستر روزفلت رئيس جمهورية أمريكا والمستر ونستن تشرشل رئيس حكومة بريطانيا والجنرال شيانج كاى تشيك رئيس جمهورية الصين وعديد من زعماء الحلفاء لبحث سير الحرب العالمية فى ذلك الوقت فتقدمت جبهة المعارضة من رؤساء الأحزاب المعارضة وأقطاب الزعماء المعارضين بمذكرة إلى أقطاب الحلفاء طالبين اجلاء الجيوش الأجنبية عن مصر وحرية

مصر فى ممارسة سلطتها على قناة السويس . وقد منعت وزارة النحاس نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها فى الصحف مما أثار دهشة الأحرار فقد بات التحدث عن الوطنية والدعوة إليها بمثابة جريمة فى نظر الوفد فى حين أن وزارة على ماهر لم تمنع مذكرة الوفد سنة ٤٠ .

ولكن للواقع والتاريخ كان يقول إن الغرض من هذه المذكرة إنما كان فى احراج الوفد أكثر منها دعوة إلى القضية الوطنية ، فقد لجأت المعارضة إلى كل وسيلة لاضعاف وزارة النحاس .

وأخيراً أراد الملك اقالة النحاس (أبريل سنة ٤٤) وتكليف أحمد حسنين تأليف الوزارة ولكن عندما استشارت السراى لندن جاء ردها « No Change » أى لا تغيير .

والمؤسف فى ذلك هو اتجاه السراى فى اقحام لندن فى المسائل الداخلية لأن استشارة لندن معناه دعوة صريحة إلى لندن للتدخل مما يؤكد أن فاروق لم يتعظ من أزمة ٤ فبراير والمؤسف أيضا أن يتمادى النحاس فى طغيانه اعتماداً على تأييد بريطانيا وتعضيدها .

ومما هو جدير بالذكر أن النحاس سعى ـ بمشورة بريطانيا ـ إلى إنشاء جامعة الدول العربية فدعا وفود الدول العربية إلى الاجتماع فى الاسكندرية (سبتمبر ١٩٤٤) وانتهت إلى وضع ما سمى بروتوكول الاسكندرية .

وكان غرض الانجليز من الجامعة هو استغلالها لتكون أداة لمكافحة الشيوعية . على أن النحاس لم يعمل شيئا فى ضم الصف المصرى وتوحيد القوى المصرية .. بل سار على سياسته الحزبية الصارخة مما يجعل البلاد فريسة للفساد والأهواء الشخصية وخدمة الجيوش

الأجنبية سواء الانجليزية أو حلفائها من أمريكان وفرنسيين .. الخ
وفى ٨ أكتوبر ٤٤ أقيلت وزارة النحاس وهذه ثالث إقالة فقد كانت الاقالة الأولى فى عهد الملك فؤاد بينما الاقالتين الأخيرتين فى عهد الملك فاروق .

مصرع أحمـــد ماهر

كان النحاس يقيم فى فندق سيسل وفى الساعة الخامسة والنصف تسلم كتاب الاقالة وفى هذه اللحظة بالذات تسلم أحمد ماهر كتاب تعيينه رئيسا للوزارة والملاحظ أن إقالات النحاس كلها كانت ممتزجة بالخوف ، مما يؤكد لنا جبن الملك وعدم مقدرته على مواجهة الأمور بشجاعة . والملاحظ أن الوزارة الجديدة قد حشدت بين صفوفها كل الزعماء من الأحزاب المعارضة للوفد كما فعلت قبل ذلك بالضبط وزارة محمد محمود التى أعقبت اقالة النحاس سنة ٣٨ أى من السعديين والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطنى والمستقلين وكان أول عمل لها الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين

شبح ٤ فبراير ظل يطارد النحاس باشا حتى طرده من الحكم

كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم فى ظل الأحكام العرفية ، كما حلت البرلمان وأجرت انتخابات جديدة وقد رفض الوفد الدخول فى الانتخابات بحجة أن الأحكام العرفية قائمة وهى حجة قديمة واهية لأن الوفد نفسه أجرى الانتخابات سنة ٤٢ فى ظل الأحكام العرفية.

والواقع إن وزارة أحمد ماهر سارت على سنة الوزارات السابقة فلم تكفل حرية الانتخابات بالرغم من أن خصمها الألد وهو الوفد لم يشترك فيها وكان من الواجب عليها أن تتركها حرة ولكنها تدخلت لانجاح مرشحيها أو الذين رضيت عنهم .

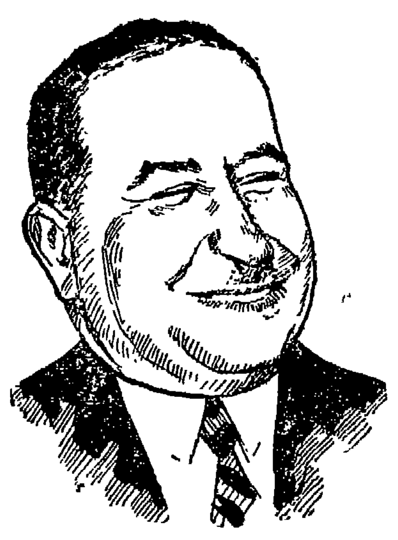
واستصدرت الوزارة مرسوما (٢٠ ديسمبر سنة ٤٤) ببطلان مرسوم النحاس بالغاء تعيينات الشيوخ التى صدرت فى عهد حسين سرى سنة ٤١ وقضى المرسوم الجديد باعادة هؤلاء الشيوخ الأحياء منهم لمباشرة أعمال عضويتهم بالمجلس وزوال العضوية عن الذين عينوا بدلا منهم فى عهد وزارة النحاس وعن كل من حل محل هؤلاء بسبب الوفاة أو الاستقالة .

وفى هذا ما يريك مدى العبث بأكبر سلطة فى البلاد وهى السلطة التشريعية وسلطة مجلس الشيوخ بالذات لأن عضو الشيوخ أصبح (كالشخشيخه) تعينه حكومة فتأتى غيرها لتقرر أن تعيينه باطلا فتسقطه ثم تأتى حكومة ثالثة تسقط هذا الأخير وتعيد تعيين الأول الذى سقط من قبل وهكذا .

كما أصدرت مرسوما بالغاء الاستثناءات التى تمت فى عهد الوفد ولكن يؤخذ عليها أنها أحالت كثيراً من الموظفين إلى المعاش . ولا شك أن هذا عيب فى وزارة الوفد ما كان لهذه الوزارة أن تسلكه

لأن محاربة الناس فى أرزاقهم ، مما لا يتمشى مع الحكم السليم وروح العدالة والمنطق .

وفى ذلك العهد قابل الملك فاروق المستر روزفلت على يخته الراسى فى المياه المصرية . وفى هذه المقابلة تم الاتفاق على دخول مصر الحرب حتى يمكن لها أن تشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو بين الدول التى أعلنت الحرب على المحور . وقد ألقى أحمد ماهر بيانا فى مجلس النواب عن اعلان مصر الحرب (٢٤ فبراير ٤٥) وانتقل إلى مجلس الشيوخ ليلقى بيانه فيه . وفى البهو الفرعونى الذى يفصل المجلسين أطلق عليه شاب يدعى « محمود العيسوى » الرصاص فأرداه قتيلا . ولا شك أن البلبلة التى أثيرت حول دخول مصر الحرب والدعاية التى انتشرت بين الناس من أن الحكومة سترسل فرقاً مصرية إلى ميادين القتال قد أثارت التوتر بين النفوس وكان من أثرها وقوع هذه الجريمة التى ذهب ضحيتها رئيس الوزراء .



أحمد ماهر باشا

نحن لا نحب القتل ولا نميل إلى قتل أعدائنا الذين يختلفون معنا فى الرأى فلكم دينكم ولى دين وإنى لادين بمبدأ عدم العنف لأن العنف مظهر من مظاهر ضعف الحركة الوطنية . فالقتل لاختلاف الرأى يدل

على عدم النضج ويدل على ضعف التفكير ويدل على عدم السمو فى الفهم السياسى وهو دليـــل قوى على التبلد الذهنى ولذلك فنحن لا نقر القتل مهما كان السبب والدافع له ، ولذلك أيضا فإن مقتل أحمد ماهر ليس إلا خطأ جسيما ارتكبه شاب مجنون باسم الوطن وسنرى فيما بعد أن موجة القتل التى بدأت بأحمد ماهر قد راحت تسرى بين الناس حتى أصبحت سنة ١٩٤٩ مرضا اجتماعيا خطيراً .

محمود فهمى النقراشى يؤلف الوزارة

وفى الليلة التى قتل فيها أحمد ماهر فى ساعة متأخرة عين محمود فهمى النقراشى باشا رئيسا للوزارة .

وفى ٢٦ فبراير انعقد مجلس الشيوخ والنواب وقرر إعلان الحرب على ألمانيا واليابان وهما الدولتان اللتان كانتا فى حرب مع انجلترا وأمريكا أما ايطاليا شريكة ألمـــانيا واليابان فقد خرجت عليهما وانضمت إلى انجلترا وأمريكا ، وفى ٧ مارس عين عبد الحميد بدوى رئيسا للوفد المصرى فى سان فرنسيسكو الذى أبرم ميثاق الأمم المتحدة .

ومن الملاحظ أننا الآن وقد انتهت الحرب العالمية الثانية لم يكن لها التأثير الذى كان للحرب العالمية الأولى . ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت البلاد شعلة متأججة . الموظفين - التجار - أصحاب الأملاك - الفلاحين - العمال - الطلبة - الأزهر كانت كل طبقات الأمة على اختلاف أشكالها شعلة متوهجة أما فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فقد كان الخمول والكسل والتراخى هو الطابع المميز للوجه

السياسى فى مصر اللهم إلا بعض مظاهرات يقوم بها الطلبة . وإذا كان التراخى قد عم البلاد ، فإن الوفد هو المسئول حيث تحول من جماعة سياسة تهدف إلى طرد المستعمر ومقاومة السراى إلى شبه شركة الغرض منها الاثراء على حساب الوطن . فالوفد هو المسئول عن تحول الحياة القومية إلى حياة فردية .. حيث عمل على اتساع روح النفعية والانتهازية واتخذ زعماؤه وأصهاره الاشتغال بالسياسة وسيلة للاستغلال . والذين أيدوا الوفد منذ أصبح متهالكا فريسة الفساد أيدوه على أساس الانتفاع وعلى اعتبار أنه الطريق نحو السلطة والجاه والثروة . وإذا كان الوفد قد تحلل نهائيا وأصبح خرافة سياسية ، فإن بقية الأحزاب أصبحت هى الأخرى أسوأ من الوفد فالنواب والوزراء يتنقلون من الوفد للأحزاب الأخرى ومن الأحزاب الأخرى إلى الوفد بقدرما يجدون من مصلحة وكسب ، ولقد راحت الأحزاب جميعا حسب مفهوم التجارة السياسية حينذاك تهلل للقضية الوطنية وتتاجر باسمها متناطحة بعضها ضد بعض للوصول إلى الحكم وبالتالى لاستجلاب النفع . وفى هذه الدوامة السياسية كانت السراى لا تفتأ تضرب ضرباتها من حين لآخر لنهب ما يمكن نهبه من الشعب عما أثر على الاعتبارات الأدبية ففسدت الذمم وفسدت معها الأخلاق وكثرت الرشاوى ودب الانحلال فى كل نواحى الأمة السياسية وكان الزعماء لا يفتأون من حين لآخر يقومون بحركات تمثيلية



محمود فهمى النقراشى باشا

وباستعراضات وطنية لاستجداء الأنظار والاستهلاك المحـــلى .

ولكن هذا لا يعنى أن الفساد الذى عم بين القادة الزعماء قد تطرق إلى أعماق الدولة ، بل بالعكس ظل عصب الدولة سليما وظل الأحرار من أبناء الوطن دون أن تلوثهم التيارات الحزبية ، فقد ارتفع الادراك السليم بين الأحرار ونضجت العقول . وكان من نتائج هذا التقدم إدراك الأمة أهمية الجلاء فازدادت به تعلقا وازدادت تمسكا بالجلاء الناجز غير المشروط ، وطبعا كان نتيجة ذلك أيضا كراهية الأمه لمعاهدة ٣٦ حيث تنبه الشعب وفهم أنها أمليت كرها عليه

المعروف أن القواد والزعماء والساسة هم الذين يقودون الأمة. ولكن حدثنا الواقع فى مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى سقوط فاروق سنة ٥٢ أن الأمة هى التى كانت تقود الزعماء . فهى التى دفعت بالحكومات المختلفة التى توالت عليها إلى بسط القضية العربية أمام الأمم المتحدة وهى التى أرغمت الحكومات المصرية المختلفة أيضا على أن تخرج بالقضية المصرية من مجرد مشكلة بين مصر وبريطانيا إلى مشكلة عالمية كما سيجىء بعد ، فالرأى العام المصرى هو الذى أدى إلى عرضها على مجلس الأمن والرأى العام المصرى هو الذى دخل حرب فلسطين وكون الكتائب التى حاربت الانجليز فى القناة .. والرأى العام هو الذى أسقط فاروق .

وفى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تقرر إلغاء الأحكام العسكرية وفى ٢٠ ديسمبر ٤٥ طلبت الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية تعديل معاهدة ٣٦ وكان رد الانجليز مماطلا كالعادة حيث ظهرت نيتهم السيئة فقامت المظاهرات واشتد سخط الأمة . وفى ٩ فبراير

قامت مظاهرة من الطلبة متجهة إلى قصر عابدين فلما وصلت فوق كوبرى عباس تصدت لهم قوات البوليس من طرفى الكوبرى واعتدوا عليهم بالعصى الغليظة بقسوة متناهية فأصيب ٨٤ طالبا ونقل الكثير إلى المستشفيات فى حالة سيئة ويعتبر حادث الكوبرى وصمة فى جبين النقراشى فاعتداء البوليس بالضرب على المظاهرات السلمية عمل منكر حيث لم تكن هناك هتافات عدائية ضد الحكومة وفى الوقت نفسه قامت المظاهرات فى الاسكندرية وفى بقية المدن المصرية وتعرض لها البوليس فقتل ثلاثة فى الاسكندرية وثلاثة فى الزقازيق وواحد فى المنصورة . . هذا غير عديد الجرحى الذين قدروا بالمئات .

امتعض الرأى العام من سياسة العنف التى قابلت بها الحكومة شباب المتظاهرين وأغلبهم من الطلبة الأبرياء . ولقد كان من الواجب على النقراشى ألا يتعرض لهؤلاء الطلبة بمثل هذه القسوة لأنها كانت مظاهرات بريئة غرضها تدعيم مركزه فى مفاوضاته ضد الانجليز ، فلو أن البوليس لم يمنعها لانتهت دون حوادث ولكن تصدى البوليس لها هو الذى أدى إلى نتائجها السيئة . وكان رد فعل ذلك سيئا فى الرأى العام حيث لم يجد النقراشى بداً ليكفر عن خطئه إلا بالاستقالة

أبو السباع مرة ثانية

ألف اسماعيل صدقى (١٧ فبراير ٤٦) الوزارة . وهذا الرجل ليس جديداً علينا فقد عرف ببغضه الشديد للجماهير واستعلائه على الشعب . ولكن صدقى سنة ٤٦ يختلف عن صدقى سنة ٣٠ حيث

أصبح رجلا مريضا متهالكا فهو إذا عمد إلى الشدة أو القسوة فعن ايمان لا عن مقدرة فقد بات مستحيلا على صدق هذه المرة أن يلجأ إلى العنف وإن كان تواقا له ، لأن الشعب المصرى كبر بمقدار ١٦ سنة ولذلك كان من الصعب على صدقى أن يلجأ إلى أسلوبه القديم رهبة من الشعب . فقد جاء للحكم هذه المرة وهو خائف من الشعب لا ليخيف الشعب . ولقد بات من المستحيل على صدقى أن يصد المظاهرات وإلا اكتسحته أمامها كما اكتسحت النقراشى وكان من المستحيل أيضا أن يتركها تمرح كيفما شاءت ولذلك اتخذ خطا وسطا .

تميز الجو الذى أعقب الحرب العالمية الثانية بضرورة الجلاء وبعدم الحزبية فكان الرأى العام أكبر من الزعماء وأعلى منهم تفكيراً وسمواً وكان أكثر تقديراً للأمــــور وأبعد نظراً وأكثر ايمانا بالجلاء وأكثر تضحية وعمقا فى النظر إلى المسائل . ولذلك هتفت الجماهير فى اليوم الذى أسموه يوم الجلاء (٢١ فبراير) حيث أغلقت الحوانيت وعم الاضراب العام جميع الطوائف ـ هتفت الجماهير بالجلاء الناجز كما هتفت « لا حزبية بعد اليوم » .

ومن المؤسف أن المظاهرة التى سارت وكانت سلمية الغاية ما أن وصلت ميدان التحرير حتى تصدت لها السيارات البريطانية المسلحة واقتحمت جموع المتظاهرين فى غير مبالاة مما أدى إلى قتل ٢٣ وجرح ١٢١ كما وقعت بعض حوادث أخرى مشابهة فى الأقاليم حيث قتل طالب فى المنصورة وجرح كثير .

ولقد كان لهذا الحادث الأليم رنة حزن شديدة بين البلاد ، كما تأكد الجميع أن الروح البريطانية لا يمكن أن تتغير فبريطانيا صديقة

طالما رضخ لها الشعب فإذا تململ عادت إلى طباعها الوحشية .

وأعلنت الأمة الحداد على ضحاياها واعتبرت يوم ٤ مارس سنة ١٩٤٦ يوم حداد عام حيث أعلنت الاضراب العام ، فأغلقت المدارس والمتاجر وعمت جميع البلاد موجة من الكآبة ، وتجددت الاضطرابات في الاسكندرية فتعرض لها الجيش البريطاني مما أدى إلى قتل ٢٨ وجرح ٣٤٢ ،وقتل وجرح بعض الجنود البريطانيين . ظهرت الأمة في هذه الأيام العصيبة بروح وطنية عالية فقد طوت روح الحزبية جانبا وأصبحت تسعى إلى هدف قومي واحدهو طرد المستعمر من البلاد .

وفي خلال ذلك قررت الحكومة البريطانية نقل اللورد كيلرن من القاهرة بعد أن قضى بها زهاء اثنى عشر سنة وتعيين السير رونالد كامبل سفيراً لها بدلا منه في القاهرة .

وإذا اعتقد المتفائلون أن تغيير اللورد كيلرن بما اشتهر به من جمود استعماري برجل آخر فيه معنى تغيير السياسة البريطانية فهم خاطئون .. فالانجليز طابعهم التغرير بالشعوب والأمم لا التغيير في السياسة والتقاليد ، فمع أن لورد كيلرن قد جرح الشعور الوطني في أكثر من مرة وخاصة في حادث ٤ فبراير ، إلا أن جوهر السياسة البريطانية لم يتغير .

وفي ٧ مارس صدر المرسوم الملكي بتعيين وفد المفاوضة المصري برياسة اسماعيل صدقي وعضوية محمد شريف صبري وعلي ماهر وعبد الفتاح يحيى وحسين سري ومحمود فهمي النقراشي وأحمد لطفي السيد وعلي الشمسي ومكرم عبيد وحافظ عفيفي وابراهيم

عبد الهادى وقد رفض الحزب الوطنى الاشتراك فيه لأن مبدأه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، أما الوفد فلم يشترك لأنه أراد الرئاسة وأراد انتخابات حرة وعينت الحكومة البريطانية وفدها برئاسة لورد ستانسجيت وزير الطيران البريطانى . ولعمرى أن قبول مصر مبدأ المفاوضة سنة ٤٦ هو نفس الأسلوب الذى قبلت به مصر مفاوضة بريطانيا منذ ٢٨ عاما أى منذ سنة ١٩١٨ عقب الحرب العالمية الأولى ونفس المماطلة التى دأبت عليها بريطانيا فى سياستها مع الشعوب التى احتلتها ، وبذلك بدأت الرحلة وراحت المفاوضات تتعثر مرة وأخرى .

وترك لورد ستانسجيت مسئولياته وواجباته فى وزارة الطيران وعاش فى مصر وكأنه عين وزيراً فى الوزارة البريطانية لشئون المفاوضات المصرية . فقد كان كل هم لورد ستانسجيت تطويل الأمر وكسب الوقت بقدر ما يمكنه حتى أصبحت المفاوضات أشبه بالفكاهة أو المزاح على أن الحقيقة هو أن الانجليز استضعفوا الوزارة لأنها لا تعتمد إلى قوة شعبية . والمؤسف أن تاريخ الوزارة وتاريخ أعضاء وفد المفاوضة كله داكن وحتى لو اشترك الوفد فى وزارة قومية فإن الكفة المصرية ما كانت لترجح لأن التكتيك العام كان معدوما .

والملاحظ أنه فى الوقت الذى راحت مصر تضيع وقتها فى مفاوضات غير مجدية كانت سوريا ولبنان وايران تعرض مشاكلها على مجلس الأمن حيث كانت هذه الدول الثلاث محتلة بقوات فرنسية أو سوفيتية أو أمريكية أو انجليزية ولقد أنصفت هذه الدول نفسها باختصار الطريق وبسط القضية على المحافل الدولية .

وأخيراً سافر صدقى إلى لندن وفاوض المستر بيفن وزير الخارجية

البريطانية وأتى بمشروع معاهدة أسميت (صدقى - بيفن) وهى معاهدة لا تختلف عن معاهدة ٣٦ فى شىء وقد رفضها سبعة من أعضاء مجلس المفاوضة وكان رد صدقى على هؤلاء حل مجلس المفاوضة .

ولا شك أن مشروع معاهدة صدقى تأكيد لاحتلال الانجليز وتأكيد لاطلاق يدهم فى السودان . والمؤسف أن يصرح صدقى عقب وصوله بأنه سبق أن قال فى الشهر الماضى بأنه سيجىء بالسودان إلى مصر وأنه قد نجح فى مهمته وأن الوحدة بين مصر والسودان قد تقررت ، فثارت عليه الدوائر الاستعمارية البريطانية مما اضطر مستر اتلى رئيس الحكومة البريطانية تكذيب صدقى قائلا أن الوضع فى السودان لم يتغير مما وضع وزارة صدقى فى حرج شديد فلم ير بداً إزاء هذا الموقف من الاستقالة .

الواقع أن صدقى كان يعرف وهو يشكل وفد المفاوضة المصرى وكان يعرف أيضا وهو يفاوض الانجليز بأن المفاوضات فاشلة ، أما لماذا أقدم صدقى على المفاوضات ؟ فلأن ضغط الرأى العام كان شديداً جداً ، فلم يجد بداً من الاستجابة له حيث وجد أن وزارته لا يمكن أن تعيش يوما واحداً دون ايجاد حل للمشكل البريطانى .

وزارة النقراشى الثانية

وفى الوقت الذى قبل فيه الملك استقالة صدقى (٩ ديسمبر ٤٦) عهد إلى محمود فهمى النقراشى تأليف الوزارة الجديدة من الدستوريين والسعديين .

والملاحظ فى تأليف الوزارات واسقاطها أنها أصبحت تأخذ

نغمة رتيبة حتى أصبحت أشبه بطاحونة (جحا) إذ لم يعد فيها شيء جديد فنفس الوجوه ونفس السياسة التى بدأت بها مصر منذ سنة ١٩ دون تغيير شيء من الأسلوب حتى ملها الشعب . فإذا كان النقراشى قد عاد هذه المرة فلم كان سقوطه فى المرة السابقة ؟

لقد سقط فى المرة الأولى لأنه عجز أن يسوس مواطنيه بحكمة عندما عمد إلى العنف فى حادث الكوبرى . ولكن هل كان فى اقصائه عن الحكم فترة بمثابة عقاب له كالموظف الذى يوقف عن عمله أو تخصم منه بضع أيام من راتبه عقوبة عن خطأ فى عمله ؟ ؟

المهم أن الشعب سار فى طريقة نضاله من اتخاذ إجراء فعال نحو اخراج الانجليز نهائيا من أرض الوطن فاتخذ يوم ١٩ يناير سنة ٤٧ وهو ذكرى توقيع اتفاقية السودان يوم حداد عام احتجاجا على هذه الاتفاقية فعمت الرهبة البلاد وصدرت الصحف فى وشاح أسود .

وفى ٣١ مارس ١٩٤٧ احتفل الشعب برفع العلم المصرى فوق ثكنات قصر النيل بعد جلاء الانجليز عنها .

واستأنف النقراشى المفاوضات مع بريطانيا ، وهذه سياسة خاطئة لأن السوابق أكدت أن بريطانيا لن تغير من أسلوبها وأن الغرض من المفاوضات هو التمويه على الشعب .. إلا أنه لما طال أمرها حين أصرت بريطانيا على موقفها قطعها النقراشى وعرض القضية على مجلس الأمن .

وقال فى عريضة الدعوى أن بريطانيا تحتل مصر على الرغم من إرادة الشعب .

ومع وضوح حجة مصر فإن مجلس الأمن امتنع عن أن يصدر قراراً بجلاء القوات البريطانية ووقف موقفا سلبيا محضا .

ولعل السبب فى فشل القضية أن وقت العرض جاء متأخراً إذ كان واجب عرضها قبل ذلك بعام ونصف حين عرضت قضية سوريا ولبنان وايران قضاياها على المجلس وكان فى بداية عهده فأنصفهما فلو أن مصر عرضت قضيتها فى ذلك الحين لكان من المرجح أن ينصفها فى الوقت الذى قضى فيه لصالح سوريا ولبنان وايران ، ولكن الحكومة المصرية لجأت إلى السياسة التقليدية القديمة، وهى سياسة المفاوضات وبذلك تأخر عرضها على المجلس عاما ونصف فأضاعت وقتا طويلا وضيعت الفرصة حيث تغيرت الظروف . ومما هو جدير بالذكر أن المناورات الحزبية كان لها ضلع فى فشل القضية حيث أضعفت جبهة مصر وكان من الواجب ترك الخلافات جانبا فى هذا الوقت العصيب ، فالنحاس باشا بصفته رئيسا للوفد بعث إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة برقية ـ خلال نظر القضية ـ أعلن فيها أن الحكومة المصرية التى رفعت دعوى مصر أمام مجلس الأمن لا تمثل مصر وأنها لا تمثل غير الأشخاص الذين تتألف منهم وأنها بذلك لا تملك التحدث باسم مصر ولا التصرف فى سياسة مصر الخارجية وأن شكوى مصر الممثلة فى حكومة النقراشى لا تعبر تعبيراً

محمود عزمى

كان مراسلا صحفيا خلال عرض القضية المصرية على مجلس الأمن سنة ١٩٤٧

صحيحا عن مطالب الشعب . هذه هى البرقية التى أرسلها النحاس إلى مجلس الأمن والتى تمثل الخيانة بأعلى مظاهرها .

كانت ضربة أليمة أصابت مصر فى الصميم قبل أن تصيب النقراشى لأن أى نفع يأتى به أى زعيم لمصر لا يعتبر نفع للزعيم وإنما هو نفع لمصر .. فمصر خالدة أما الزعيم فسيزول ويذهب من على المسرح إن عاجلا أو آجلا ، ولكن النحاس الذى يعز عليه أن يرى الخير لمصر على يد غيره أحس بالغيرة ومصر تقترب من شفا الاستقلال وهو فى سبيل أن يدوس على النقراشى داس على مصر وداس على نفسه

وبعد ذلك عاشت مصر فى خصومة تامة وتجاهلا كاملا لبريطانيا وولت وجهها منذ ذلك الحين شطر الجيش تقويه وتعتمد عليه .

حـــرب فلسطين

وأتبعت بريطانيا أسلوبا فى الانتقام فاتجهت نحو مشكلة فلسطين فعقدتها ، حيث أصدرت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ٤٧ قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية معنى هذا ، الموافقة على انشاء دولة صهيونية فى فلسطين . وهذا القرار الذى قضى على كيان فلسطين وعروبتها هو أكثر امعانا فى الظلم من قرار مجلس الأمن فى القضية المصرية ، والمؤسف فى ذلك أن تتفق روسيا وأمريكا وانجلترا على تقسيم فلسطين متجاهلين حق العرب .

ويدخل فى سياق الكلام أن الأمم المتحدة وقفت جامدة أمام مأساة الشعوب العربية فى تونس والجزائر ومراكش إلى غير ذلك

مما بات واضحا لا لمصر فقط وإنما للدول العربية جميعا أنها إذا أرادت أن تعيش حرة فعليها أن تعمل بنفسها فى سبيل تقوية نفسها وتقدمها وذلك بالجهاد والتكتل وتوحيد الكلمة أما إذا استنامت أو اعتمدت على غيرها من الدول أو اعتمدت على منظمة الأمم المتحدة فإن ذلك لن يجدى نفعا .

وعلى أثر صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين أعلنت بريطانيا بأنها حددت يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ لانهاء الاحتلال على تلك البلاد . وقبل جلاء الانجليز عنها اتفقوا مع اليهود على أن يحلوا محلهم فأعطوهم السلاح ومكنوهم من معاقلهم وسلموهم مدينة حيفا ثغر فلسطين .

واتفقت الدول العربية بأن تدخل جيوشها أرض فلسطين ، ولكن الدول العربية فى ذلك الحين كانت تتبع سياسة موالية لبريطانيا . فلو كانت جادة لمدت المجاهدين العرب بالسلاح حتى يحولوا دون تمكين اليهود من معاقلهم ولكن العرب كانوا يسايرون السياسة البريطانية وبذلك تركت الوقت يضيع سدى فى اجتماعات مضنيه ومحزنة وتصريحات جوفاء دون القيام بعمل جدى ، ولم تتحرك الجيوش إلا بعد خروج الانجليز وحتى هذه الجيوش كان ينقصها السلاح وايمان قادتها بالقضية فالخيانة كانت تتفشى مما أدى إلى هزيمتهم أمام شرذمة من بضع عصابات من اليهود . على أن ضباط الجيش المصرى وجنوده والمتطوعين والفدائيين الذين سبقوه قد أدوا واجبهم كاملا رغم الخيانات العديدة فقد كانوا بعد فترة وجيزة من اعلان الحرب على مشارف « تل أبيب » معقل اليهود .

ولكن ما كادت تمضى ثلاثة أسابيع حتى تدخل مجلس الأمن وطلب الهدنة من الفريقين فاستجاب اليهود واستجاب العرب . وما كان واجبا أبداً على العرب أن يستجيبوا حينذاك لنداء مجلس الأمن لأنه لا يعقل أن أرى اللص فى بيتى ينتهك عرضى وأقف مكتوف اليدين أو اتفق مع اللص على هدنة . فاستجابة العرب خطأ لأنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى ولذلك كان يجب الاستمرار فى الحرب . أما ملوك وزعماء العرب فى ذلك الحين فقد كانوا يتشبعون بدماء الخيانة ، فأوقفوا القتال رغم ارادة الشعب العربى وتنفيذاً لهذه الهدنة وقف القتال فى يوم ١١ يونيو سنة ٤٨ ، ولكن اليهود خرقوا شروط الهدنة بعد ذلك واحتجت الدول العربية . . وخرق اليهود الشروط مرة أخرى واحتجت الدول العربية مرة أخرى وهكذا استمر اليهود فى خرق شروط الهدنة واستمر العرب فى احتجاجهم وفى خلال ذلك قووا أنفسهم ودعموا مراكزهم بما تمكنوا به من الحصول على الأسلحة من الدول الاستعمارية .

وندبت هيئة الأمم الكونت فولك برنادوت للتوفيق بين العرب واليهود فقتله اليهود بمدفع رشاش (١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨)

وكان قتل وسيط الأمم المتحدة استهانة من اليهود بالأمم المتحدة كما أكد خيانة اليهود حتى لأنصارهم ، على أن عبرة مقتله دلت على أن اليهود لا يقيمون وزنا للمعايير الخلقية وأنهم يستغلون ما فى العرب من خلق كريم لينفذوا به إلى مآربهم .

ولقد أوضح لنا قتل برنادوت وخرق اليهود المستمر لشروط الهدنة بأن مشكلة فلسطين لن تحل إلا بالقوة المسلحة ؛ وأن أى حل

آخرلن يجدى فعلى الدول العربية إذا أرادت حماية نفسها من توسع اسرائيل - كما يقولون من الفرات إلى النيل أو إذا أرادوا أن يقضوا على اسرائيل بطردها نهائيا فليس هناك ثمة حل إلا القوة المسلحة.

وفى خلال ذلك، حوصرت قوة من الجيش المصرى فى قرية الفالوجا بقيادة الأميرالاى السيد طه الذى أطلق عليه لقب « ضبع الفالوجا » كما كان بين أفرادها السيد الرئيس جمال عبد الناصر حيث كان يحارب بلقب بكباشى. وكثيرمن الضباط الأحرار الذين قاموا فيما بعد بحركة الجيش فى ٢٣ يوليوسنة ٥٢ وقد استمر حصار القوة مائة وثلاثين يوما حتى تم توقيع الهدنة الدائمة فى ٢٤ فبراير سنة ٤٩ فعادوا بأسلحتهم ومعداتهم وعتادهم. وقد استقبل الشعب أبطال الفالوجا استقبالا قوميا رائعا لاحتمالهم عناء القتال والحصار والثبات بشجاعة وصبر عظيم جعل منهم مفخرة من مفاخر الجيش المصرى.

إعلان الأحكام العرفية

أعلنت الحكومة على أثر اعلان حرب فلسطين الأحكام العرفية (١٥ مايو ٤٨) وعين النقراشى باشا رئيس الوزراء حاكما عسكريا وإذا كنا قد تحدثنا عن الأحكام العرفية وقلنا أن فى مواد قانون العقوبات ما يكفى لردع الخارجين على القانون لأننا نخشى أن تستعمل الأحكام العرفية فى غير ما وضعت له ليستغلها الحاكم العسكرى، ولأن الأحكام العرفية سلاح له حدين - فقد تسقط الوزارة وتأتى وزارة أخرى لتنتقم من الوزارة السابقة التى أعلنت الأحكام العرفية متخذة من هذه الأحكام العسكرية سياجا تختفى به أهواءها السياسية، على أن

أخشى ما أخشاه أن يؤدى الضغط المستمر على الحرية إلى الانفجار خصوصا وأن الحركات التحتية كثيراً ما تجد أرضا خصبة فى الجو المشبع بالارهاب فتكثر المؤامرات والاغتيالات . أما فى الجو الحر حيث تتفتح النوافذ ويدخل نسيم الحرية بما تكفله من اطمئنان وراحة بال ما يساعد على أن تذهب أولاً بأول روح الشر - فإذا كنا قد نادينا بعدم اعلان الأحكام العرفية فلأنا كنا نشفق دائما على الحاكم كيلا يحدث الغليان والانفجار الذى قد يطيح بالحاكم نفسه.

وليس فى حرب فلسطين ما يبرر اعلان الأحكام العرفية ، لأن الجنود كانت تحارب خارج الأراضى المصرية كما أن الروح الوطنية كانت فى أعلى قمتها . وقد أثبتت الحوادث فيما بعد أنه لم يوجد خائن واحد فى هذه الحرب ولكن تلذذ الحاكم بأبهة الحكم العسكرى يشبع كثيراً من نهم الحكم المطلق الذى يجيش فى أعماقه ومن ثم لا يألو جهداً فى اختلاق كل مناسبة لاعلان الأحكام العرفية والتمتع بما فيها من سطوة وجاه .

موجـــة الإرهاب

عمت البلاد فى ذلك الوقت موجة من الجنون المصحوب بالقتل والارهاب فقد قتل أحمد ماهر سنة ٤٥ ثم راحت موجة القتل تتزايد حتى بلغت ذروتها سنة ٤٩ .

ولا شك أن سبب ذلك كله فساد الحكم والتجاء الحاكم إلى القوة والعنف فى الوصول إلى مآربه دون الحكمة والروية والتعقل . فالمعروف أن كل قوة لها رد فعل مساولها فى الاتجاه وفى الحركة ولذلك كانت

الموجة الارهابية التى وقعت فى البلاد هى رد فعل للضغط فى الحكم . فقد قتل أحمد ماهر رئيس الحكومة وأمين عثمان الذى كان وزيراً للمالية فى وزارة النحاس وقتل أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر وقتل اللواء سليم زكى كما قتل محمود فهمى النقراشى رئيس الحكومة والشيخ حسن البنا . كما حاول بعض المجرمين نسف محكمة مصر ووضعت قنبلة فى سينما مترو أودت بحياة خمسة من الأبرياء كما قتل مواطن فى محاولة الشروع فى قتل ابراهيم عبد الهادى . . إلى غير ذلك من الحوادث الأليمة الدامية .

كل هذه الجرائم مسئول عنها الحاكم كما قلت ـ وأنا لا أقصد بقولى مسئول لأنه لم يتمكن من التحكم بالسلطان على البلد بيد من حديد وإنما أقول مسئول لأنه لم يحكم حكما عادلا فتطايرت شظايا القنابل نتيجة حكمه الظالم .

أما المسئول الثانى فهو المحرض .. فقد حرضت السراى على قتل أمين عثمان وذلك بتشجيع حسين توفيق واشتركت فى قتل حسن البنا وفى ذلك أكبر دليل على الهوة التى انزلق إليها فاروق لأنه إذا كان الملك وهو أكبر رأس فى البلد يعمد فى سياسته إلى وسائل رجال العصابات واللصوص كالخط مجرم الصعيد وإلى الفتوة وقطاع الطرق والسفاكين دون أن يتمكن من توطيد سلطانه بالعدل والحزم إذا كان هذا ملكا وهذا طابعه فإنى أقول على البلد السلام .

أما المسئول الثالث فهم الذين هللوا وباركوا للقتل ، فقد ذهبت بعض الصحف فى قضية أمين عثمان فأضفت صفات البطولة على كثير من مرتكبيها ونوهت بتضحياتهم وأشادت بمواقفهم ورفعتهم الى

مصاف العظماء الأبطال وراحت تردد أقوالهم ووصفتها فى اطاراته تثير الإعجاب . أنا لا أقصد بكلامى هذا دفاعا عن أمين عثمان الذى كان يعتبر من الخونة وإنما أقصد به الدفاع عن الكيان الاجتماعى .

إن القاتل ـ قاتل ـ مهما كان السبب والغاية لأنه لو جاز لكل انسان أن يأخذ حقه بنفسه لانعدمت صفة الحكومة وانعدم النظام وعمت الفوضى ، فمن مات له قتيل لا يجوز أن يأخذ بنفسه الثأر وإلا أصبح مجرما وإنما يرفع أمره إلى الوالى ليأخذ حقه له . وإذا أطنب البعض على القصد الذى لجأ إليه حسين توفيق فى جرائمه فهؤلاء اعتبرهم مشجعين محرضين على الجريمة وعلى ارتكاب أى جريمة أخرى مماثلة ولذلك أرانى مضطراً لالقاء المسئولية فى ذلك على بعض الجماعات التى هللت للجريمة دون نظر إلى أن المجرم فى يد القضاء والعدالة وهى صاحبة الكلمة العليا فى الأمر . إنما كانت فى تغنيها بالجريمة والمجرم تغنى للملك الذى شجع الجريمة ولعمرى أن الصحافة فى ذلك خرجت على واجب الأمانة وصوت العدل وعن قدسية الواجب الذى نيط بها وتصرفها هذا كان جرحا فى جبين مصر .

أما المسئول الرابع فهو القاتل الذى قبل أن يلطخ يديه بالدماء ويشبع تعطشه إلى الدم تحت ستار الوطنية ولعمرى أنه قاتل وقاتل وقاتل أمام الله والناس والقانون ولا يعفيه أى عذر فى ارتكابه جريمته . والجرائم السياسية وإن كان لها وضع خاص فى قوانين بعض الدول إلا أنها لا تخرج عن كونها جريمة ازهاق روح وتدل على ضعف المستوى التفكيرى والتبلد الذهنى وهى دليل على انحلال المجتمع وعدم تقدير للمسئولية القانونية والاجتماعية وهى أكثر

ظهوراً فى الطبقات البدائية عنه فى الطبقات النامية وفى الدول المتخلفة عنه فى الدول الراقية .

ولذلك لا أرانى مشجعا للقتل أو التهديد أو الارهاب بأى وسيلة كانت ، وإنما متطلعا دائما للمناقشة الكريمة دون غرض واقناع الحجة بالحجة والبينة بالبينة - ولعمرى إن هذا أعلى مراتب التفكير الإنسانى الذى يقوم على مبادىء الحضارة والخلق .

وفى غمرة هذه الأحداث ظهر حزب الاخوان المسلمين برياسة الشيخ حسن البنا ولعب دوراً فى ذلك الوقت ، ومما زاد فى تفاقم الأمور أن الجبهة المتطرفة من جماعة الاخوان المسلمين اعتنقت الارهاب واعتبرته وسيلة مشروعة لقلب النظام والوصول إلى الحكم.

ولقد اعتقد الأخوان المسلمون فى يوم من الأيام أنهم فى سبيلهم إلى الحكم ولعلهم استبطأوا الطرق المشروعة فلجأوا إلى القتل والارهاب لاخافة ذوى النفوس الضعيفة ولخلق هيبة لهم عند الآخرين ولكن إذا كان الاخوان المسلمون لجأوا باسم الدين إلى قتل النفس التى حرم الله قتلها بحجة أنهم فى سبيل عمل أعظم وهو الحكم على أساس الشريعة الاسلامية .. فلعمرى أنهم خاطئون ، فالاسلام لم يرتفع على أشلاء الأبرياء ، وإنما قام على أساس العدل والحكمة والتسامح ولم يكن الدين الاسلامى أبداً دين العنف أو الشدة أو الإرهاب أو العصابات واللصوص .. وإنما هو دين النظام واعطاء كل ذى حق حقه والمجادلة



النقراشى مرة أخرى ولكنه كان صغيراً هذه المرة وأقل صغراً بعد أن أعلن الأحكام العرفية

بالتي هي أحسن ولكن الارهابيين من الجناح المتطرف اندفع إلى وسائل القتل والارهاب .

الديناميت فى شوارع القاهرة

فى ٦ ديسمبر ١٩٤٥ ألقى حسين توفيق قنبلة على سيارة النحاس ولكنه لم يصب وفر الجانى ولم يضبط ولم يعرف أنه هو الجانى .

وفى ٥ يناير سنة ٤٦ أطلق حسين توفيق ثلاث رصاصات على أمين عثمان أردته قتيلا وقدم للمحاكمة ، وكانت المحاكمة مسرحا للظاهرات السياسية وتحبيذ القتل والاجرام وتأثرت المحكمة وخفضت الحكم إلى درجة التبرئة - بحيث يمكن القول أن ذلك مهد إلى قتل الخازندار والنقراشى والمحاولات الاجرامية فى النسف والتدمير التى وقعت بعد ذلك .

وفى جناية مقتل الخازندار استعملت محكمة الجنايات الرأفة مع القاتلين وفى ٢٥ أبريل شرع جماعة من الجناة فى نسف دار النحاس بجاردن سيتى وفى يوليو سنة ٤٨ شرع مجرمون فى نسف دار وكالة حكومة السودان ، وفى هذا الشهر أيضا ألقى طوربيد من الديناميت بين محل شيكوريل ومحل أركو وفى أغسطس ألقى ديناميت أمام محل بنزايون وآخر أمام محل جاتينيو . . وثالث فى مبنى شركة أراضى المعادى .

وفى سبتمبر حدث انفجار ديناميت فى حارة اليهود أودى بحياة ٢٠ وإصابة ٦١ وفى نوفمبر هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس ليلا وأطلقت عليها الرصاص الرشاش فقتل اثنين من حراس الدار

واصابت ثلاثة ولم يصب النحاس وفى الشهر نفسه حدث انفجار فى مبنى شركة الاعلانات الشرقية بشارع جلال أدى إلى تخريب الشركة واتلاف مطبعتها وورقها ومبانيها . وفى نوفمبر سنة ٤٨ ضبطت سيارة بحى الوايلى محملة ديناميت . وفى ٤ ديسمبر سنة ٤٨ قتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة . كما اضطربت الدراسة فى الجامعة والمدارس الثانويه واستعمل الطلبة القنابل اليدوية .

كل هذه الأحداث ـ كما ذكرنا ـ مردها سوء الحكم وفساده فقد أصبحت البلد مباءة وأرض سوء مما بات صعبا على الانسان الاطمئنان على نفسه .

ولكن المؤسف فى هذا كله هو أن القضاء قد تعرض لتدخل من الجهات العليا فنحن مع كراهيتنا لأمين عثمان والنحاس وغيرهما من الزعماء إلا أننا لا ندين بمبدأ اغتيالهما لأن الاغتيال سلاح من أسوأ الأسلحة كما لا ندين بمبدأ التدخل والتأثير على القضاة لأن العدل إذا اهتز فإن الدولة ستهتز . . فالقضاء هو عجلة القيادة التى يطمئن إليها المواطنون ، والقضاء أيضاً هو الشيء الوحيد فى مصر الذى ظل دون فساد بعد أن فسدت كل نظم الدولة وسلطاتها المختلفة ولذلك لا يعتبر التدخل فى القضاء انقاذ رقبة مجرم ، وإنما هو بمثابة وضع رقاب المواطنين جميعا فى الحلقة .

وفى ديسمبر سنة ٤٨ أصدر النقراشى قراراً بحل جماعة الاخوان المسلمين وفى يوم ٢٨ أغتيل النقراشى بيد مجرم فى صحن وزارة الداخلية وتبين أن القاتل طالب بكلية الطب البيطرى اسمه عبد المجيد أحمد حسن وأنه كان مطلوبا اعتقاله ولكن النقراشى قال عنه فى ذلك «إنى لا أحب التوسع فى الاعتقالات » .

وبعد مقتل النقراشي تولى ابراهيم عبد الهادى (٢٨ ديسمبر) رياسة الوزارة . إلا أن موجة الاجرام استمرت فقد حاول مجرم نسف دار محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق . وفى ١٢ فبراير قتل الشيخ حسن البنا وهو يغادر دار جمعية الشبان المسلمين .

وفى ٥ مايو سنة ٤٩ شرع جماعة فى قتل ابراهيم عبد الهادى وهو فى طريقه إلى حلوان فلم يصب وأصيب مواطن بدله بشظية مات على التو . وفى يوم ١٥ من نفس الشهر قررت الحكومة مد الأحكام العرفية عاما آخر ، ويعتقد البعض أن ابراهيم عبد الهادى كان على حق فى مد الأحكام العرفية حتى يمكن أن يعيد إلى البلد نظامه ، ولكن ما فائدة طلاء البيت بينما البيت كله آيل للسقوط . فلم تكن الفوضى التى عمت البلاد نتيجة تراخى الحكومة .. فالحكومة كانت متشددة جداً ولكن المشكلة كانت تتركز فى فساد نظام الحكم فالملك كان يشترك فى المؤامرات ، فقد اشترك فى مؤامرة قتل حسن البنا كما اشترك فى تخفيف الحكم على المجرمين وفى تهريب حسين توفيق .

ابراهيم عبد الهادى

أما وزير الملك الأول ابراهيم عبد الهادى فكان من الذين ملأهم الحقد ضد النحاس بطرده من حظيرة الوفد ولذلك شجع اغتياله كما شجع اغتيال حسن البنا ، لأن متهوسا من الاخوان المسلمين قتل زميله النقراشي وإذا كان هذا شأن رئيس الوزارة فى سياسته الانتقامية التى تشبه البدائية فى الأخذ بالثأر فإن الأمر يكون قد خرج من حيز الحكومة المنظمة التى تقوم على مبادىء القانون والاعتبار الإنسانى

إلى الفوضى الاجتماعية التى تقوم على الثأر والبداوة وسوء الحكم والهمجية والمعروف أن الطابع المميز للدولة هو سيادة القانون ، أما الذى ساد فى عهد ابراهيم عبد الهادى فالفوضى والانتقام .

ولقد استغل الرجل الأحكام العسكرية إلى أبعد ما استغلها أى رئيس وزارة قبله وملأ السجون بالمعتقلين وكانت أقل شبهة تحوم حول أى فرد كفيلة بأن تزج به إلى السجن وتقضى على آماله . ولقد قيل الكثير عن ابراهيم عبد الهادى وانتزاع الاعترافات المزورة ووسائله فى التعذيب التى فاقت العصور المظلمة حتى بلغت هتك العرض .. لقد جعل من العسكرى الأسود سلاحا دنيئا للتعذيب والتنكيل والانتقام من المسجونين ولقد بلغت سطوة ابراهيم عبد الهادى حداً أن قتل أحد الذين حيوه مرة وهو فى طريقه إلى داره لمجرد شبهة . وإذا


ابراهيم عبد الهادى

كنا قد شكونا من أن البلد كانت تعيش على ديناميت الارهاب ، فإنا نشكو من أن البلد عاشت فى عهد ابراهيم عبد الهادى عيشة فقد فيها الإنسان كرامته واحترامه .. ولقد كان يباهى بجبروته ويفخر قائلا بأنه سوف « يلبس الرجالة طرح » .

وإذا كانت طائفة من الخارجين على القانون من الاخوان المسلمين المتهوسين قد لجأوا إلى العنف لضيق عقلهم فما ذنب الأبرياء والأحرار الذين أخذتهم الحكومة بجريمة غيرهم حيث قال تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ، ولقد كره الشعب ابراهيم عبد الهادى جداً حتى أطلق عليه « ابراهيم عبد الهادى كلب الوادى » .

وإذا كان ابرهيم عبد الهادى قد تعالى سنة ٤٩ متفاخراً بسيف الأحكام العرفية فإن حقيقته قد ظهرت على طبيعتها ـ وهو أمام محكمة الثورة فيما بعد عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، فقد ظهر رجلا متهالكا مستضعفا يطلب الشفقة والعطف . . بينما أبى الشفقة والعطف على الشعب عندما كان رئيس حكومة .

ولا شك أن قيمة أى رجل تظهر واضحة وهو فى الوهج وحقيقة ابراهيم عبد الهادى ـ ضعيف أصلا ، أما القوى فهو المركز الحكومى الذى كان يعتليه فلما سقط عنه أصبح لا حول له ولا قوة .

جـــبروت الملك

ولقد ظل نظام الحكم الذى ابتدعه أحمد ماهر ثم النقراشى ثم اسماعيل صدقى ثم النقراشى ثم ابراهيم عبد الهادى عقب اقالة النحاس أى من ٨ أكتوبر سنة ٤٤ حتى سقوط ابراهيم عبد الهادى فى ٢٥ يوليو سنة ٤٩ ـ أقول ظل هذا الحكم بمثابة ستار لحكم ملكى سافر استعلى فيه فاروق على وزرائه وشعبه وظهر ذلك الاستعلاء فى وزارة أحمد ماهر حين جاء المستر فرنكلين روزفلت رئيس جمهورية أمريكا إلى مصر وأبدى رغبته فى مقابلة فاروق على الطراد الذى رسا فى مياه البحيرات المرة . ومع أن هذه المقابلة كانت على مزيد من الأهمية فقد رفض فاروق أن يصحب معه رئيس وزرائه أحمد ماهر أو وزير خارجيته محمود فهمى النقراشى ، ضاربا بالتقاليد الأدبية والدستورية عرض الحائط مؤثراً اصطحاب أحمد حسنين رئيس ديوانه . ولاشك أن تصرف فاروق هذا يعتبر خروجا على ما تواضع عليه الملوك وما

سبق أن التزم به أبوه سنة ١٩٢٧ حين أجبر على أن يصحب معه فى رحلته إلى أوربا وقت ذاك رئيس وزرائه عبد الخالق ثروت . ولكن فاروق لم يشأ أن يخضع للتقاليد التى قبلها أبوه من قبل وانفرد بمقابلة روزفلت وحده ولعمرى أن ذلك لضرب من الطغيان لا مثيل له .

وفى سنة ٤٥ عندما زار فاروق الملك عبد العزيز آل سعود فى « رضوى » لم يصحب معه رئيس وزرائه ولا وزير خارجيته .

ولقد اتبع نفس الأسلوب مع النقراشى - بعد مقتل أحمد ماهر - فكان النقراشى لا يتصرف فى شىء إلا بعد الرجوع إليه . ولقد حدث مرة أن كان النقراشى بالاسكندرية فدعا مجلس الوزراء للانعقاد فلما علم فاروق وكان فى القاهرة أمر بعدم عقده فألغاه النقراشى .

وفى عهد صدقى كان فاروق يتصرف وهو متجاهل تماما رئيس وزرائه فقد دعا ملوك ورؤساء الدول العربية بانشاص سنة٤٦ دون علم رئيس الوزراء أو وزير الخارجية .

وفى سنة ٤٩ عندما قام حسنى الزعيم بانقلابه فى سوريا ونحى شكرى القوتلى استدعاه فاروق فى انشاص وأكرمه واعترف به دون علم رئيس وزرائه ابراهيم عبد الهادى فى ذلك الحين .

ولقد لازمته نزعة الطغيان بشكل واضح خلال قيام هذا النظام فكانت من الأسباب التى باعدت بين الشعب وفاروق وأدت إلى كراهيته وكراهية وزرائه .

وفى حرب فلسطين استغلها فاروق استغلالا دنيئا ، فقد استغل حاجة الجيش إلى الأسلحة والذخائر من الخارج ؛ فعقد صفقات تجارية من الأسلحة الفاسدة مع رهط من المقربين إليه ومع علمه بأن

الأسلحة كانت تتفجر فى أيدى الجنود قبل أن يلقوا بها إلى العدو ومع علمه بأنها كانت تودى بحياة الكثير من بواسل الجيش الأبرياء إلا أنه استمر فى تجارتها لما كانت تدر عليه من مال وفير ، ضاربا بالضمير والانسانية والكرامة والوطنية والهيبة عرض الحائط . ولا شك أن جريمته فى الأسلحة الفاسدة قد نزلت به إلى أحط الدرجات مما كانت سببا من أسباب سقوطه .

وفى ذلك العهد انتهك فاروق عرض ابن على أيوب بأن اختلى بزوجته فلما اكتشف الزوج الأمر قتله فاروق .

واستهتر فاروق بهيبة الملك فراح يكثر الرحلات الماجنة إلى أوربا يعاقر النساء فى كابرى ودوفيل .

وإذا كان فاروق قد استفحل أمره سواء كان سياسيا أو اجتماعيا أو خلقيا فلأن وزراء ذلك العهد كانوا من الضعف حيث استهانوا بكل شىء فى سبيل البقاء على كرسى الحكم فهم الذين قبلوا أن يهزأ فاروق بهم ويستهين بواجبهم ويعتدى على حقوقهم وحقوق الشعب ، وإنى لأسأل كيف لرجل مثل أحمد ماهر تعرض فى ماضيه للاعتقال من الانجليز والمحاكمة واقتراب رقبته من حبل المشنقه ، ثم هو بعد ذلك كان أستاذاً جامعيا حراً وكان رئيسا لمجلس النواب وقيل عنه أنه اشتهر بالشجاعة الأدبية - حتى أن مظاهرة من طلبة جامعة القاهرة هتفت مرة ضده وهو رئيس وزارة ، فذهب وحده وهو أعزل ليناقشهم فى حرم الجامعة ، وتاريخه ملىء بالمغامرات أقول إنى لأسأل كيف لرجل مثل أحمد ماهر هذا - كيف قبل على نفسه أن يهان إلى هذا الوضع من فاروق الذى يعتبر فى سن حفيده ؟ السبب

أن أحمد ماهر كان متهالكا على الحكم مستميتاً فيه بأى ثمن .. فأبهة الحكم وجلاله قتلت ما فى نفسه من روح الكرامة والكبرياء ، ولا يخفى أيضا أن أحمدماهر كان مشهوراً بلعب الميسر على سباق الخيل ولذلك أخذ السياسة نوعا من المغامرة التى دأب عليها فى الميسر واستمات فى الحكم استماتته فى الحصول على المال - فالمعروف أن المقامر لا يقيم وزنا لكرامته وكبريائه . . وهو فى سبيل اشباع رغبة الميسر يقامر بكل شىء حتى بأثاث منزله ، ولقد قامر أحمد ماهر بأثاث شعبه عند ملك عرف فيه هذه الصفة فاستغلها لأبعد الحدود .

أما النقراشى فقد كان تلميذاً لأحمد ماهر مترسما خطاه ، تعلم فى مدرسة أحمد ماهر وفى هذه المدرسة رأى أستاذه يطأطىء الرأس للملك لحفظ أن معارضة الملك تعتبر كفراً سياسيا وجحوداً برب النعمة ولذلك سار على منواله . وإذا كان فاروق قد تمكن من أن يملك صرع الفرس فإن المهر الصغير يتبع أمه .

ولا يخفى أن النقراشى كان مدرسا تخرج فى مدرسة المعلمين العليا ومن دأب المدرسين اطاعة ناظر المدرسة فى تنفيذ جدول الحصص وقد كان النقراشى مدرسا مطيعا لناظره فاروق .

أما اسماعيل صدقى وهو الرجل الداهية الذى عاش فى معارك دامية فى الماضى وحنكه الزمن - ترى كيف يقبل على نفسه هذا الوضع؟ السبب أن صدقى باشا وهو فى أخريات حياته كان يحن إلى أبهة الحكم بعد أن ظن أن القطار قد فاته إلى الأبد . فالمعروف أن كبار السن أكثر الناس تعلقا بالحياة ، والحكم كالخمر من ثمل به قل أن يسلاه وفى النشوة نسى صدقى كبر السن والكرامة وعاش متطلعا إلى

يوم من أيام الحكم فى الماضى، فلما تصدق عليه فاروق بالحكم قبل الصدقة شاكراً.

العيب فى هؤلاء الزعماء أنهم أخذوا الحكم حرفة فحافظوا عليه محافظة الموظف على لقمة عيشه يقبل المهانة من رئيسه فى سبيل بقائه فى العمل. ولقد عرف فاروق تهالك الزعماء على الحكم واستماتتهم فيه فطغى وتجبر.

أما ابراهيم عبد الهادى فقد قبل الهوان لأبعد حد لأنه سليل مدرسة حزب السعديين من أحمد ماهر والنقراشى فلا غرو أن يجىء ثالث هؤلاء الثلاثة بنفس الصفات التى كانت لرئيسيه السابقين من خنوع وخضوع للملك.

على أن الذى يثير الدهشة فى هؤلاء جميعا هو موقف على أيوب وزير المعارف فى وزارة ابراهيم عبد الهادى.. فهذا الرجل قتل فاروق ابنه بعد أن انتهك عرضه، ولكن بالرغم من الجرح الذى أدمى به فاروق قلبه وشرفه، قبل الرجل أن يكون فى ركاب فاروق وخادما يتغنى بمدائح الملك - ولعمرى أن رجلا كعلى أيوب ليريك إلى أى مدى انحدر الزعماء فى ذلك العصر وإلى أى مدى أذل الحرص أعناق الرجال وفى هذا ما يوضح لنا السبب الذى من أجله طغى فاروق.

ولد سر أبيه

ومع كل فإن البلد ما كانت لتخل من الأحرار مثل محمد عبد القادر حمزة.. فقد كان نقيبا للصحفيين حر الفكر والرأى نشأ نشأة استقلالية فى تعليمه وتهذيبه. يؤمن بالمثاليات والخلق الكريم

عمل بالصحافة وتدرج به القلم حتى أصبح نقيبا للصحفيين فكان يدافع عن الحرية والأحرار أينما كانت أو كانوا . وكان رئيسا لتحرير جريدة البلاغ فسخرها لمنازلة الطغيان فهاجم فاروق في اللحظة التي كان الجميع يتمسحون بجاهه . . ولعله أول من كشف مساوئه للشعب وفي سبيل ذلك دفع من حياته ستة أشهر في السجن قضاها في صداقة المرض وضعف الصحة ولما خرج لم يتخاذل أو يخنه قلبه بل ظل على ما هو عليه من كبرياء الفكر ووجاحة العقل حتى قضى نحبه ـ لم يجمع ثروة مادية وإنما ترك أدبا وذكرى وتاريخا لمن يريد أن يتعلم شجاعة الرأى وعزة النفس. أما أبوه عبد القادر حمزه فقد كان من الرواد الذين جمعوا بين الصحافة والسياسة والأدب فقد لازم سعد زغلول في صفحاته الأول وحمل واجبه في الجهاد



محمد عبد القادر حمزه

ولكنه اختلف معه لأن عبد القادر حمزه كان يرى غير ما رأى سعد من تعصب للوفدية ومغالاة في الخصومة . وهو في سبيل خدمة وطنه أسس البلاغ فتمكن بذلك من تمصير الصحافة وتحريرها حيث كانت وقفا على الأجانب والبيروتيين أمثال تقلا باشا وأنطون الجميل وخليل ثابت وفارس نمر وغيرهم من أصحاب الصحف الأجنبية

مثل الأهرام والمقطم والمقتطف والمصور والهلال وغيرها . فكان البلاغ أول لسان حر ناطق بايمان عن حق وطنى بما كانت تحس به مصر والعرب وقت ذاك فلاشك إذن أن ابنت أولاده نباتا حسنا .

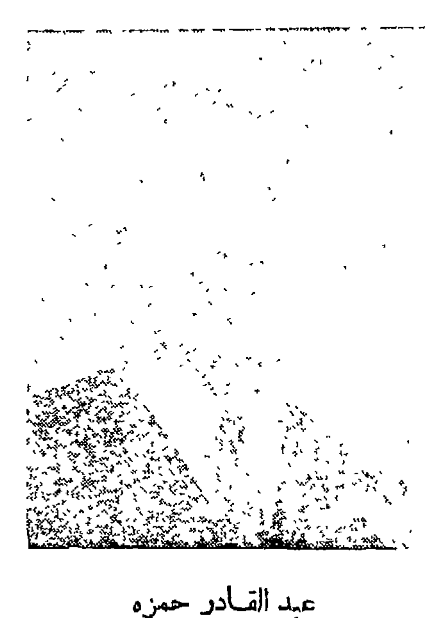
ولقد ظل عبد القادر حمزه منذ اللحظة الأولى حتى وافته المنية أنموذجا كاملا للرجل الصادق الأمين لرأيه ووطنه .

حسين سرى مرة أخرى

تجددت فكرة الوزارة الائتلافية من جميع الهيئات وارتضت الأحزاب حسين سرى رئيسا للوزارة فشكلها (٢٦ يوليو سنة ٤٩) من الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين وقد بدأت عملها برأب الصدع وذلك بالافراج عن بعض المعتقلين ووقف المحسوبيات وتقسيم الدوائر الانتخابية تمهيداً لاجراء الانتخابات .

إلا أن المشاحنات العديدة التى كانت تحدث بين الجهات المختلفة فى الوزارة ادت إلى عرقلة أعمالها فبالرغم من أن الوزارة كانت قومية ، إلا أن التعصب الشديد بين كل جماعة من الأحزاب كان الطابع المميز لها فقد كانت المشاحنات تثور لأتفه الأسباب مما أكد بأن الوعى لم ينضج بين الزعماء إلى الدرجة التى توضع فيها مصالح الوطن العليا فى المقدمة ، وهذا نقص كبير فى اتجاه الحياة السياسية فى مصر لأن تشكيل وزارة قومية كانت تجربة لم تشهدها البلاد إلا منذ سنين بعيدة فلما تحققت الآن كانت ترقب فى لهفة نجاح هذه التجربة ولاشك أن فشلها يزعزع ثقة الشعب فى زعمائه وفى مقدرتهم وكفاءتهم

ولقد عملت تيارات الشقاق عملها فى هدم الائتلاف وساعد على ذلك المهاترات الصحفية التى صبت البترول على النار وكان أكثر الخلاف على الدوائر الانتخابية وكان الوفديون يرقبون الانتخابات بصبر ، مستميتين فى توزيع الدوائر لمـــا فيه مصلحتهم لأن ذلك كان الطـريق إلى الحكم حيث دخلوا فى نزاع مرير مع بقية الأحزاب مما أدى إلى أن يقدم سرى استقالة وزارته الائتلافية ويشكيل وزارة محايدة (٣ نوفمبر سنة ٤٩) وكان أبرز أعضاء هـــذه الوزارة الدكتور محمد هاشم زوج بنت حسين سرى الذى كان يتشبه بالسنيور شيانو زوج عايدة ابنة موسولينى ديكتاتور



عبد القادر حمزه

ايطاليا السابق . فقد كان الدكتور هاشم هو النجم اللامع فى هذه الوزارة حتى ليمكن القول أنه الرجل الذى كان يمسك دفة الوزارة. والواقع أن سرى باشا نفسه لم يكن غير موظف تربى فى جودواوين الحكومة بعقلية جامدة وافق ضيق .. وقـد اشتهر بأن يقال عنه أنه صريح ، إلا أن الواقع يقول إن صراحته كانت تقوم على

الحماقة وهو مع ما بلغ من مركز سام ، وتقلد رياسة الوزارة سنة ٤٠ لم يتشذب فى تصرفه فكان يعامل موظفيه بالفاظ يأباها الخلق السليم. وهى صفة كثير من وزراء ذلك العصر — التعالى على الصغار — والاستضعاف أمام الكبار - فحسين سرى - الرجل الضعيف - كان يقف ذليلا أمام فاروق لا يقدر على مجابهته وضعيفا أمام الانجليز وهزيلا أمام أى قوة آخرى يرى أنها أكبر منه .

لقد مر علينا حسين سرى قبل ذلك - ولكنه كان مرورا عابرا عندما وقف عاجزا أمام المظاهرات التى حطمت اخريات حكمه سنة ١٩٤٢ ولا شك أن انتقاصه إلى الحكمة والفطنة أكسبه الكثير من مركب النقص .

ولم يشفع له قرابته للملكه فريدة طليقة فاروق - بل لعل ذلك كان خسارة أكثر منه مكسبا لأنه كان يشعر دائما بعـــدم ثقة فاروق فيه وكان يعتقد أيضا أن الشعب لا يثق فيه .

كما كان ينتقص الحزبية التى قد تسنده أوالعصبية أوالجاه الذى قد تزيد من نفوذه - حسب مفهوم ذلك العصر - كل ذلك افقده الثقة فى نفسه فوضع كل امله فى الدكتور محمد هاشم زوج أبنته فكانت وزارة حسين سرى هى فى الواقع وزارة محمد هاشم ،

اجرى حسين سرى الانتخابات فظفر الوفد بأغلبية ساحقة حيث حاز ٢٢٨ مقعـداً والمستقلون ٣٠ مقعـداً والسعديون ٢٨ والاحرار الدستوريون ٢٦ والاشتراكيون واحد

وعلى الاثر قدم حسين سرى استقالته (١٢ يناير سنة ١٩٥٠) وفى نفس اليوم عهد الملك إلى النحاس باشا تأليف الوزارة .

النحاس باشا يؤلف وزارته السادسة والأخيرة

يتساءل الكثير كيف حصل النحاس على هذه النتيجة ؟

والجواب على ذلك أسباب عديدة أولا : كان الجو السياسى مائعا فقد اختلط الأمر كله على رجل الشارع فلم يعد يدرك شيئا عن برامج الأحزاب والغايات التى قامت من أجلها لأنها كلها قد خرجت عن الغرض الذى أنشئت من أجله .. وإذا رجعنا إلى الماضى قليلا نجد أن الوفد منذ انشائه وهو يتمتع بشعبية قوية مردها حنجرة سعد زغلول القوية التى استغلها فى الخطابة وصياغة الكلام فى أسلوب منمق جميل وفى براعة الاستهلال وحسن الختام وكانت حنجرة سعد طليقة عذبة أخاذة بالأسماع حتى تمكن الرجل بذلك من الدخول على السذج وإذا كان لسعد فضل فى تأسيس حزب الوفد وتدعيمه فأصبح دينا واعتقد الفلاحون والسذج أن الذى لا يؤمن بالوفد سيدخل النار ، وكان الوفد خير حزب يجيد الدعاية السياسية بما كان له من تنظيمات حزبية قوية وكانت لجان الوفد منتشرة فى كافة الأقاليم، ولقد كرس سعد كل حياته فى خلق اسم سياسى له فى البلد وفى أن يدخل فى ذهن الناس أنه نبى الوطنية فكان من يخرج على الرسول يرميه بالكفر والالحاد والخيانة ولا يسلم من أن يتعرض للايذاء أو الاغتيال ، ولقد رمى سعد عدلى وثروت ونسيم وغيرهم بالكفر والالحاد ، ولقد تعرض هؤلاء لعداوة الوطن . وكان سعد خصما عنيفا ، فهو إذا بدأ بالهجوم لا يسكت أو يسكت خصمه . . وكانت كلماته عند أنصاره وحوارييه بمثابة قرآن ـ فكان الناس يستشهدون ويستدلون فيما بينهم بجمل من كلام سعد ، فهم إذا ذكروا أن سعد قال « بات

واضحا ، كأن النبي هو الذى قال ـ وويل لمن يكذب فهو لا يسلم حينئذ من شر سعد .

ولكن سعداً الجبار كان يستضعف ويتراخى أمام القوة ، ولقد استضعف وتراخى أمام حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة سنة ١٩٢٣ حيث كان يستعطفه قائلا « حنانيك يا نشأت » علما بأن سعد كان فى ذلك الوقت فى السبعين ونشأت فى الثالثة والثلاثين . ولم يكن حسن نشأت بالرجل القوى الذى أوتى الحكمة من الصغر أو الفتى الضالع الذى يرهب الرجال .. فحسن نشأت ولد ضعيفا وعاش موظفا ضعيفا وخرج من الحكومة موظفا ضعيفا ولكنه استعلى على سعد وزجر له فخاف سعد وانكمش ، وهذا يريك أن قوة الزعماء التى كانوا يظهرون بها أمام الشعب هى بمثابة طبل أجوف إذا خدشته تمزق وتهاوى على نفسه ويريك أيضا أن قوة الوفد كانت فى قرع الطبول والدعايات .

وسعد الذى كانوا يسمونه نبى الوطنية ورث خليفته النحاس هذه الصفة وبمرور الزمن رسخت الوفدية فى الأذهان وعاش الناس وهم وفديون دون أن يعقلوا سبب وفديتهم .

ولقد رأينا الدكتاتورية البرلمانية التى خلقها سعد والتى أخرس بها كل لسان حروبها أصبح إلاها ، حتى لقد قال بعض السذج « إن الخروف يولد وهو يقول يحيى سعد » ولقد رأينا فى الوقت نفسه انكماش سعد أمام حسن نشأت وأمام الانجليز عقب مقتل السردار لأنه رأى العين الحمراء من السراى الممثلة فى نشأت ورأى العين الحمراء من الانجليز وصفة الانكماش من الصفات التى يأنف منها الزعيم الوطنى

وتريناً فى الوقت نفسه أعماق الزعيم فى الشجاعة الكاذبة التى يتغنى بها .

ورأينا النحاس بعد سعد وهو يطوف البلاد ويحطم سلاسل مجلس النواب سنة ١٩٣٠ ولكننا فى الوقت نفسه رأيناه وهو يخون بلده فى ٤ فبراير .

ليس فى حديثنا عن سعد خروجاً عن الموضوع فالكلام له عود على بدء والحديث مرتبط بعضه ببعض . فإذا ذكرنا الدين الوفدى اضطررنا أن نذكر الخرافة الحزبية التى ابتدعها سعد والتدجيل السياسى الذى قام به أنصاره حتى تعرف كيف رسخت أسطورة الوفد المصرى فى أذهان السذج فأعماهم عن انكماش سعد وخيانة النحاس وهذا هو السبب الذى رجح كفة النحاس فى انتخاباته الأخيرة سنة ١٩٥٠ .

وإذا كان النحاس رجلا مسيئاً .. فلعمرى ان خصوم الوفد فى سوئه ، فالأحرار الدستوريون كانت تنقصهم الروح الشعبية ، كما كانت اعتداءاتهم العديدة على الدستور سبباً فى بغض الناس لهم ؛ ولذلك باتوا فى نفس القارب الذى بات فيه الوفد ، ولكنهم كانوا ينتقصون التنظيم السياسى الذى امتاز به الوفد ومن ثم عاشوا فى ضيق أما السعديون فكانوا فى وضع أسوأ .. فسياسة ابراهيم عبد الهادى البغيضة التى قامت على الارهاب أكسبت السعديين كل الكره والعداوة يضاف إلى ذلك أن الحزب السعدى كان ينتقص أيضاً التنظيم السياسى الذى امتاز به الوفد .

ولا يخفى أن بعد الوفد خمس سنين عن الحكم قد أنسى الناس مساوئه . وفى هذا الجو المائع الذى عمت فيه الحقيقة على المواطن

لأن يختار أصلح المرشحين . لعب الوفد دوره واستغل دعايته لأبعد مدى ، الأمر الذى أدى إلى فوزه فى الانتخابات . وليس معنى نجاح الوفد فى الانتخابات أن الشعب راض عن الوفد أو عن النحاس أو أنه ساخط على خصوم الوفد وإنما معناه أن الشعب فى حيرة واضطراب وقلق وأنه كاره جميع الأحزاب وجميع الزعماء ولا يدرى ما يصنع

النحاس يقبـــل يد الملك

وفى اليوم الذى استقال فيه سرى باشا (١٢ يناير ١٩٥٠) دعا الملك النحاس إلى تأليف الوزارة وفى نفس اليوم أيضا عين سرى رئيسا للديوان الملكى .

ومن اليوم الذى ظهرت فيه نتيجة الانتخاب أظهر الملك تخوفه الشديد من النحاس ، فقد قدم النحاس إلى الحكم بسلطة شعبية قوية كفيلة بأن تهز العرش وتقضى عليه ، ولقد اغتبط الأحرار جميعا لمقدم النحاس فى ذلك الموكب الشعبى الحافل لأنهم رأوا فيه تدعيما لسلطان الشعب وكبح جماح الملك ووقفه عند حده .

وبينما كان الخوف يدب فى قلب الملك ـ كان النحاس باشا هو الآخر يشعر بمثل هذا الخوف فقد عرف أن الملك دأب على اقالته فى كل مرة يتولى فيها الحكم وأنه لا يألو جهداً فى اتخاذ كل الوسائل لابعاده عن الحكم وأن الأغلبية التى حازها النحاس لا يمكن أن تكون شفيعا للنحاس عند الملك ـ ففاروق أرعن متقلب متهور والنحاس يخشى أن يلجأ الملك فى لحظة من لحظات الطيش أن يلقى به إلى الشارع كما فعل من قبل ولذلك قدم إلى القصر والجبن يملأ قلبه

من أن يفاجأ بالاقالة . كان هذا يجرى فى اللحظة التى بلغ فيها خوف الملك أشده فأراد الملك أن يخفف من عبء الالتحام ، فعين حسين سرى رئيسا للديوان الملكى ثم طلب منه أن يكون موجوداً وقت المقابلة مع النحاس .

وذهب النحاس إلى القصر أول مرة لمقابلة الملك وتقابل الرجلان وكل منهما يرتجف خوفا ويوجس شراً من الآخر . . وكان موقف حسين سرى موقف المهدىء بين الرجلين . وحيا الملك النحاس وتكلم معه باقتضاب فى المسائل الرسمية ولم يستغرق الحديث دقائق وتنفس النحاس الصعداء وتنفس فاروق الصعداء وحمد كل منهما الله أن اللحظات الأولى مرت بسلام . وهنا قال النحاس «أريد طلبا واحداً يا مولاى » وأمسك حسين سرى أنفاسه بينما قال فاروق وقد توجس شراً « وما هو ؟ » قال النحاس « أن تسمح لى يا مولاى أن أقبل يدك » . وهنا انهار الشعب وانهار الدستور وانهارت القيم الاخلاقية وانهارت المبادىء وكل الاعتبارات المادية والأدبية الممثلة فى شخص الرجل الذى حاز على الأغلبية البرلمانية وثقة الشعب .

فقد عرف فاروق أن النحاس ضعيف وهزيل . . . فلا معنى إذن لأن يحكم حكما دستوريا لأن الرجل الذى وكلته الأمة عنها وهو النحاس قد سلم الوكالة إلى عدوها وهو الملك .

ولقد كانت قوة النحاس فى أنه ممثل للشعب وسواء كان هذا التمثيل حقيقة أو زيفا ، فقد كان بمثابة المسدس الموجه إلى فاروق وسواء كان هذا المسدس محشواً بالطلقات أو فارغا ، فإن فاروق كان يعيش دائما فى رعب لأنه يجهل مدى قوة المسدس الذى فى يد

النحاس ، والآن وقد سلم النحاس المسدس إلى فاروق فلم يعد هناك أمام فاروق مجال للخوف . وهكذا أسلم الشعب بنفسه كل حقوقه إلى فاروق ولم يعد له حق يطالب به .

وسمح الملك للنحاس أن يقبل يده وقبل النحاس يد الملك وخرج بعد أن ترك عند الملك كرامة الشعب .

وما أن غادر النحاس حجرة الملك حتى ألقى الملك كرامة الشعب فى سلة المهملات ، ولذلك لم يكن غريبا على الملك أن يطغى فى عهد وزارة النحاس الأخيرة طغيانا لا حد له .

أما النحاس فقد ظن أنه كسب الجولة فبارضاء الملك يمكن له أن يطمئن إلى بقائه فى الحكم ليشبع شهواته وشهوات أنصاره وأصهاره وبذلك أصبح هناك شبه اتفاق بين الملك والنحاس على اعتبار الشعب المصرى غنيمة واقتسام الغنيمة بين الرجلين . ولقد نسى الرجلان أن هذا الاتفاق كان السبب الذى أدى بسقوط النحاس فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وبسقوط فاروق فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وشكل الوفد الوزارة وكان أبرز أعضائها الدكتور طه حسين وزير المعارف ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية ، وكان كل واحد من هؤلاء بمثابة النجم الصاعد له جبهة وله أنصار داخل الوزارة وخارجها ، وراح يدعمها بما أوتى من قوة ونفوذ وكانت هذه الجبهات الثلاث هى المحور الذى تدور حوله سياسة الحكومة أو بمعنى آخر كان الصراع بين هؤلاء الثلاثة هو الذى شكل سياسة حكومة النحاس مما ادى إلى حريق القاهرة وبالتالى سقوط الوفد إلى الأبد .

طه حسين ـ محمد صلاح الدين ـ فؤاد سراج الدين

ولد طه حسين فى ظروف قاسية فلم يجد غير الأزهر سبيلا يرشف منه العلم فدخله ـ ولكنه بعد أن تخرج فيه اكتشف أن تعليمه الأزهرى لم يمهد له طريق المجد الذى كان يرنو إليه ولم يحقق طموحه وآماله . فقد وجد أن الجامعيين الذين تعلموا بالمدارس العالية أفضل منه حالا مما خلق عنده عقدة الاحساس بالرغبة فى أن يرتفع بنفسه وجعله يضيق ذرعا بالأزهر والأزهريين ـ ولكنه صمم أن يبزهم فسافر فى بعثة إلى فرنسا ، ولما عاد أخرج كتابه « الأدب الجاهلى » فثار عليه الأزهر واعتبر ذلك الكتاب كفراً وخروجا على الدين وبعد أن كان طه حسين يرجو ان يكون الأزهر حليفه أصبح خصمه

ولقد تأكد الرجل أن طالب المجد لا يمكن أن يناله بالطريق العادى فالحياة قاسيا وفى حاجة إلى ما يجعلها لينة كالزيت الذى يوضع بين التروس ليحول دون تحطم الآلة فتردد بين الاحزاب ـ طلبا للزيت ـ وتقرب من الأحرار الدستوريين ، وأخيراً ألقى به المطاف إلى السراى باعتبارها صاحبة السلطة والنفوذ وأن صاحب الملك يستشعر القوة فعمل محرراً فى جريدة حزب الاتحاد وهو حزب الملك الذى خلقه نشأت باشا ، ثم لجأ إلى سبيل آخر وهو الجامعة ونجح فى أن يلف حوله الشباب بما له من حلاوة أسلوب وجمال إلقاء . . فخلق له مدرسة وتلاميذ ، وبعد طول الشوط التقى مع الوفد ووجد الهوى فى قلبه فاحتضنه النحاس باشا وأسند إليه سنة ١٩٥٠ وزارة المعارف (التربية والتعليم) فاستغل طه حسين الفرصة وراح يحقق ما كان يصبو إليه .

كانت حكومة الوفد تعيش فى شعوذة سياسية وكان النحاس يمثل الزعيم المتهالك الذى يتخاصم حوله الورثة ، ولقد اعتقد البعض أن طه حسين أولى الجميع بالوراثة فأفرط المديح لمصطفى النحاس وأكثر الثناء له وراح يشبهه بالمصطفى عليه السلام ومما ساعد على التشبيه أن مصطفى النحاس سمى النبى المصطفى صلى الله عليه وسلم .

وفى حفل أقيم للنحاس وقف الدكتور طه حسين يمتدحه ويذم خصومه مستشهداً بالحديث النبوى الشريف . قال طه حسين « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من أحبكم إلى أقربكم منى مجلسا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا . وإن من أبغضكم إلى وأبعدكم منى يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون.. قالوا يا رسول الله ، قد علمنا الثرثارون والمتشدقون فما المتفيهقون . قال المتكبرون» ولم ينس طه حسين وهو فى غمرة المديح للنحاس أن يمدح ربه .

ولا شك أن المديح الذى كان يغمر به طه حسين النحاس من الأسباب التى شجعت النحاس على سلوكه - ولا شك أيضا أن أى مديح آخر قدمه غير طه حسين للنحاس أو الملك كان من الأسباب التى شجعتهما على السلوك السىء أيضا .

وبعد فنحن لا نعفى طه حسين مما وقع من وزارة النحاس الاخيرة فالمعروف أن كل وزير مسئول عن وزارته والوزراء جميعا متضامنين فى السياسة العامة للدوله .

أما محمد صلاح الدين وهو القطب الثانى فى حكومة الوفدفكان منذ نعومة أظفاره من شباب الوفد - سافر فى بعثة إلى فرنسا للحصول على الدكتوراه ولكنه عاد دون أن يحصل على الدكتوراه وإن ظل

الجميع ينادونه بالدكتور وهو ليس « دكتور » كان سكرتيراً لوفد المفاوضة فى لندن سنة ١٩٣٠ برياسة النحاس وبعثه وقت ذاك برسالة لاستشارة القاهرة فتعطلت طائرته وضلت الطريق حتى لقب بالرسول التائه . وتقدم الصفوف سريعا حتى أصبح موضع ثقة النحاس فعينه سنة ٤٢ وكيلا لوزارة الخارجية إلا أنه كان من الناحية العملية الوزير الفعلى لأن النحاس كان رئيسا للوزارة ووزيراً للخارجية فاعتمد على صلاح الدين فى تصريف شئون الخارجية وفى سنة ١٩٥٠ عينه وزيراً للخارجية .

ولقد شغف صلاح الدين بالفن والتمثيل والموسيقى كما شغف بالصحافة والأدب ولذلك كان يأخذ شئون الخارجية من جانب الرنين الموسيقى أو من الجانب الأدبى والصحفى .. فكان يعطى أذنا للذين حوله معتمداً عليهم كل الاعتماد دون الاعتماد على الأساس السليم فيما يعنى أو يسمع أى أنه كان (ودنى) كما لم يحسن اختيار مستشاريه والمقربين إليه وأصدقائه ومريديه فكان مستشاره السياسى مصطفى الحفناوى وهو محام ألحقه صلاح الدين بالخارجية ثم نقلله فى وظيفة بسفارة مصر بباريس حتى يتمكن من نيل شهادة الدكتوراه فى جامعة باريس التى كان قد أعدها عن قناة السويس . ولما عاد الحفناوى إلى مصر أصبح الخبير الخاص فى شئون مشكلة قناة السويس والمستشار السياسى الخاص لصلاح الدين وكان مستشاره القانونى عبد المنعم مصطفى وهو موظف عتيق فى وزارة الخارجية ومضطهد أو منسيا فتمكن من الدخول على صلاح الدين وأصبح موضع

محمد صلاح الدين

سره ومستشاره القانونى الخاص ـ وكان مستشاره الصحفى عبد الحميد الاسلامبولى الذى جلب عليه المتاعب العديدة . ومع أن وزارة الخارجية كانت مليئة بالموظفين الأكفاء ، إلا أن صلاح الدين كان له طابعه الخاص فى اختيار مستشاريه والمقربين إليه .

اعتقد صلاح الدين أنه الوريث الشرعى لزعامة الوفد فهو محدث ولبق ووفى ومخلص للنحاس . ولا شك أن صعود نجم صلاح الدين وحصوله على حظوة سياسية عند النحاس قد أثار حسد منافسيه وخاصة طه حسين وفؤاد سراج الدين مما خلق صداما وصراعا شديداً داخل الوفد وخارجه الأمر الذى أثر على اتجاه الوزارة السياسى سواء فى الدخل أو الخارج

أما فؤاد سراج الدين وهو الركن الثالث فقد كان من أثرى الأثرياء أبا وأما ونسبا وكانت قوة المال هى التى قفزت به سريعا إلى مصاف الوزراء . ولقد تمكن الرجل بما له من مال أن يكون مزاحما خطيراً لطه حسين ولمحمد صلاح الدين ولقد اقترب وداً من النحاس حتى أصبحت داره مواجهة لدار النحاس فى جاردن سيتى وبات يرى نفسه الوريث الشرعى للنحاس وكان سراج الدين سخيا فتح داره على مصراعيها وراح يتجه إلى الطبقات الشعبية بنفحات سخية كما راح يحول الاتجاهات السياسية التى تهتف لجبهته وتشوش على مديح طه حسين وفن صلاح الدين . وكان صراع الرجال الثلاث طه حسين وصلاح الدين وسراج الدين هو الذى يقرر سياسة حكومة الوفد ـ فقد كان كل واحد من هؤلاء يعرض كل ما فى جعبته يرمى بما فى

فؤاد سراج الدين

يده وكانت نتـــائج ذلك كله المظهر السياسي الذى تميزت به حكومة الوفد الأخيرة .

ولقد ألقى طه حسين بكل ما عنده وهو أن التعليم كالهواء والماء ايمانا بأن يكون ماصنعه معجزة وقوة جديدة تضعه فى القمة وتدمر منافسيه صلاح الدين وفؤاد سراج الدين فجاء صلاح الدين وألقى بمعجزة ظن أنها أقوى من معجزة طه حسين وتلك هى إلغاء المعاهدة لا إيمانا بما فعل ولكن منافسة ومكابرة كى يهلل له الشعب ويكبر. فلما جاء دور سراج الدين فى أن يظهر ما عنده أمر جنود البوليس المصرى الذين حاصرتهم الدبابات البريطانية فى محافظة الاسماعيلية أن يطلقوا الرصاص على الدبابات وألا يسلموا سلاحهم حتى آخر قطرة من دمائهم ولم يكن ذلك ايمانا بالوطنية أو ايمانا بقوة الجنود المصريين ولكن ايمانا بأن ماصنعه أقوى مما صنعه زميليه طه حسين ومحمد صلاح الدين الأمر الذى أدى إلى حريق القاهرة (كما سيجىء بعد) وإلى سقوط النحاس .

الواقع أن الصراع الداخلى فى حكومة الوفد الأخيرة كان على أشده ولم يكن صراعا لله أو للخير بقدر ما كان صراعا لحب الظهور على أنه لم يكن هذا الصراع وقفا على هؤلاء الوزراء الثلاث الذين ذكرتهم ، بل تعدى إلى غيرهم مثل سليمان غنام وزير التجارة وعثمان محرم وزير الأشغال وأحمد حمزة وزير التموين إلى آخر القائمة من الوزراء .

فقد اعتقد هؤلاء الوزراء جميعاً أن الوزارة آيلة للسقوط وأنها لن تخلد طويلا وإن المولد لن يدوم فراح كل واحد يغرف لنفسه ولمحاسيبه بما يقدر عليه ، الأمر الذى أدى إلى غرق الباخرة وغرقهم معها جميعا .

الانهيار العام فى الوفد

ولقد عادت وزارة الوفد إلى سياستها التقليدية وهى الاستثناءات فى التعيينات والترقيات والعلاوات على المحاسيب والأنصار والأصهار والأقارب ، ومن المؤسف أن الاستثناءات القديمة التى سبق لها أن أجرتها وزارة الوفد سنة ٤٢ و ٤٤ ثم ألغتها وزارة أحمد ماهر سنة ٤٤ - ٤٥ عادت وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ إلى إلغاء قرارات وزارة أحمد ماهر وإعادة الاستثناءات إلى هؤلاء القدامى مع دفع الفروق لهم حتى بلغت مئات الألوف من الجنيهات فكانت المسألة بمثابة سرقة ونهب .

ولقد كان من المعتقد أن تقلع وزارة الوفد عن سياسة الاستثناءات اقلاعا نهائيا بعد ما رأته من تجارب سابقة كان لها الأثر على سمعتها ولما تجره على الأبرياء من أبناء الوطن من ظلم - ولكنها آثرت أن تسلك هذا الاتجاه مما أدى إلى سريان روح السخط والتذمر والتراخى فى القيام بالواجب - إذ ما فائدة الايمان بالعمل طالما تضيع حقوق المجدين لتسلبه طبقة محظوظة من أتباع الحكام ... ؟

ولقد سلكت حكومة الوفد سياسة حزبية بحتة مما أفسد الادارة الحكومية افساداً تاما .. فكانت لا تجاب أى مسألة لمواطن إلا إذا كانت بواسطة نائب وفدى مما خرج بالشيوخ والنواب عن واجبهم من الرقابة على الحكومة إلى الاتجار بالوظائف والتعامل بالوساطات مقابل مبالغ من المال . ولقد امتد التلاعب من رجال الوفد إلى الكيان الاقتصادى العام ، حيث تلاعبوا بسوق القطن وبالبورصة وبالمقاولات العامة والاستيراد والتصدير واغتصاب أملاك الدولة

فأثروا على حساب الطبقات الفقيرة والوسطى . كما عطلت المشاريع الكبيرة ككهربة خزان أسوان مثلا ... الخ

ولقد حكم الوفد هذه المرة الأخيرة حكما دكتاتوريا سافراً فخلع القناع عن الدكتاتورية البرلمانية التي ابتدعها سعد إلى حكم مطلق بحت أشد مقتا من حكم صدقى سنة ٣٠ ومحمد محمود سنة ٢٧ مما أدى إلى الشعوذة السياسية ، فاضطهد الصحافة والحريات العامة وكان يسقط من عضوية البرلمان من يعارضه بالالتجاء إلى الطعن فى صحة انتخابه وبذلك انعدمت المعارضة داخل البرلمان وخارجه . وغنى عن القول أن الرقابة البرلمانية قد انعدمت تماما على الحكومة .

ولقد اعتدت الوزارة على الدستور اعتداءاً منكراً الأمر الذى يجعلنا فى دهش شديد لأنه إذا كان الوفد وهو صاحب الأغلبية التى تبلغ ٩٠ فى المائة لا يتسع صدره للأقلية البالغة عشرة فى المائة الباقية فكيف يكون الأمر فيما لو حكمت الأقلية . ولذلك فمؤاخذتنا للوفد كبيرة فهى تسعة أضعاف وزارات الأقلية .

وكان مظهر اعتداء الوزارة على الدستور إنما فى اعتدائها على أكبر سلطة تشريعية فى البلاد وهى سلطة مجلس الشيوخ فقد ابطلت تعيينات الأعضاء الذين سبق أن عينهم أحمد ماهر وموضوع هؤلاء الشيوخ أن وزارة سرى سنة ٤١ عينت ثلث أعضاء مجلس الشيوخ فجاءت وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ فاعتبرت تعيينهم باطلا وأعادت بدلا منهم رجالا من أنصارها ولما جاءت وزارة أحمد ماهر سنة ٤٤ ألغت تعيينهم وأخرجتهم من مجلس الشيوخ لأنهم من الوفديين .. وأعادت الأعضاء القدامى فجاءت وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ وأبطلت هؤلاء وأعادت رجالها ولذلك لم تعتد وزارة الوفد على أكبر سلطة

فحسب بل اعتدت على المقومات الأدبية فى الخلق السياسى والاجتماعى والأدبى وأفسدت كيان هذه الهيئة التشريعية العليا وجعلت أعضاء مجلس شيوخ الأمة بمثابة موظفين قابلين للعزل والتجريح وجعلت (السيناتور) بمثابة رجل صغير معدوم الكرامة أو بمثابة (شخشيخه) فى يد الحكومة .. فسقطت هيبة الشيوخ ومعها هيبة النواب وبالتالى سقطت الهيبة العامة للدولة وأصبح الوفد بمثابة شركة مساهمة مجلس ادارتها الحكومة والعضو المنتدب هو النحاس والمساهمون هم أعضاء الشيوخ والنواب .

وهكذا أصبح نضال الوفد عن الأمة أسطورة وأصبح الدستور خرافة لأن النضال ليس بالكلام ولكن بالفعل والدستور ليس بالتغنى وإنما بالتطبيق والتقدير والاحترام .

ولقد ذهب الانحدار بحكومة الوفد حد التزلف إلى القصر وتبرير سيئاته وتغطية فضائحه .. فكانت تستجيب إلى كل طلبات الملك سواء كانت هذه الطلبات على حق أو غير حق . وكان رأى النحاس فى ذلك أن تقربه إلى السراى يشفع له فى البقاء فى الحكم .

إذا كانت للنحاس ذرة من كرامة باقية عند الشعب بعد حادث ٤ فبراير فلأنه كان يقف ضد السراى أما وقد قبل الرجل يد الملك واتبع سياسة الخنوع على طول الخط فلم يعد له ثمة احترام عند الشعب على أنه بالرغم من ذلك لم يأل جهداً فى بذل كل ما يمكن بذله ارضاء لفاروق .. فكان يهيىء له رحلاته الماجنة إلى كابرى ودوفيل وكان فاروق يقوم بهذه الرحلات الماجنة تحت اسم فؤاد باشا المصرى ولم تعترض الحكومة أبداً على مساوىء فاروق العابثة التى كان يأتى

بها فى الخارج بل شجعتها وباركتها حتى إن الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر عندما احتج مرة على تقتير الوزارة على الأزهر وقال « تقتير هنا واسراف هناك » ويقصد باسراف هناك اسراف الحكومة على فجور فاروق فى أوربا . أقول إن الوزارة آخذته على ذلك وخاصمته

وفى زواج فاروق من ناريمان صادق (٦ مايو سنة ١٩٥١) هيأت الوزارة له السرقات . . فراحت تجمع من الموظفين التبرعات لشراء الهدايا لفاروق أو بمعنى أصح سرقت من الكادحين والفقراء الأموال لتعطيها لرب العرش تحت ستار الهدايا . والواقع أنها كانت رشاوى وسرقات واتفاق جنائى على نشل المواطنين جميعا ولم يقف حد حكومة الوفد فى التستر أو تشجيع سرقات فاروق .. بل ساعدت السرقات التى كان يقوم بها أنصار فاروق مثل سرقات الدكتور أحمد محمد النقيب رئيس مستشفى مواساة الاسكندرية الذى أمر بصرف مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إلى كريم ثابت المستشار الصحفى لفاروق .

ولما ظهرت قضية الأسلحة الفاسدة وثبت أن لفاروق ضلعا فى التجارة الدنيئة على حساب القوات المحاربة فى فلسطين وتقدم محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة بمناقضة صفقات الأسلحة خشيت الوزارة أن ينكشف أمر الملك فأحالته إلى المعاش .

ومن الأمور المشينة التى تدل على استهتار النحاس بأموال الشعب أن الملك طلب سلفة من الوزارة أو بمعنى أصح طلب بأن يدفع مرتبه مقدما وقدره مائة ألف جنيه ـ كما يفعل أصغر موظف فى الدولة عندما يستدين ويحول راتبه على البنك ـ ضاربا بكرامة الملك عرض الحائط ـ فعلت الوزارة ما طلبه الملك متخطية فى ذلك الدستور والقانون والعرف وأبسط أنواع الآداب العامة .

ولقد ساعد النحاس فاروق فى التستر على فضائحه العائلية ـ فأم فاروق واخواته البنات هربن إلى أمريكا مع عشاقهن ، وقد أصرت الملكة نازلى أن تعيش عيشة داعرة كما أصرت ابنتها فتحية وهى مسلمة أن تتزوج من الأفاق رياض غالى وهو مسيحى .

ولما أخذت الصحف تذكر هذه المخازى منع النحاس نشرها مستصدراً قانونا يحرم نشر أخبار الأسرة المالكة الأمر الذى ساعد على تمادى أعضاء الأسرة المالكة فى المجون مع ما فى هذا القانون من جفوة ضد حرية الصحافة وحرية الرأى والنشر .

القضية المصرية فى خطر

كل ذلك وغيره قد أضر بسمعة الوفد وحكومته أما بالنسبة للقضية المصرية . . ففورة الرأى العام كانت قد بلغت حداً لا يمكن السكوت عليه فقد أثار مسلك الانجليز وصدامهم مع الشعب جميع الطبقات وقد فرغ صبر الشعب فى الوقت الذى أحرزت فيه سوريا ولبنان استقلالها ، مما أهاج الشعور الوطنى فاضطر الوفد مرغما أن يتخذ قراراً فى القضية المصرية فطلب المفاوضة مع بريطانيا .

وجاء المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا والماريشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطانى إلى مصر وأكدا للنحاس باشا ولمحمد صلاح الدين وزير الخارجية بأن بريطانيا ان تجلو عن مصر ومع ذلك ظل النحاس وصلاح الدين يصارحان الشعب بأن بريطانيا سوف تجلو والسبب فى أن النحاس لم يكن صادقا فى تصريحاته هو أنه كان يخشى أن يفاجىء الشعب بالحقيقة مما يؤثر على مركزه كرئيس

وزراء.فالأمر الذى كان يهم النحاس هو أن يحكم أكثر مما يهمه جلاء الانجليز عن مصر .

ولذلك صارت التصريحات الوفدية ستاراً يخفى به موقفه المخزى من القضية المصرية . ولقد أضرت هذه السياسة بالبلد ضرراً كبيراً لأنها لم تساير أو تستجيب الروح العالية التى كانت تتأجج بين طبقات الشعب ، وبذلك ظل الوفد فى سياسة الخنوع والاستسلام للانجليز والاستجداء للمفاوضة واجتناب الأزمات والتأجيل والتسويف الأمر الذى أغرى الانجليز فى تجميد الموقف والتمادى فى ازدراء المطالب المصرية والاستعلاء والطغيان . والواقع أن النحاس كان فى موضع يجب أن نشفق عليه لأنه كان راغبا فى الحكم ، ميالا لأن تسير سفينته فى نزهة هادئة ولكن ضغط الشعب كان أقوى من النحاس والانجليز، بذلك أصبح موقف النحاس حرجا حيث وضعوه بين ترسين ـ الانجليز لا يريدون الجلاء والشعب يريد الجلاء ومستعد لأن يخوض المعركة مهما كلفه الأمر

صلاح الدين
ألغى المعاهدة

على أن اشفاقنا كان أكثر على محمد صلاح الدين وزير الخارجية لأنه كان فى حيرة أشد من حيرة النحاس. ترى هل يسكت على الانجليز ؟ أم يتمشى مع الشعب ؟ أم (يصهين) مع النحاس ؟

وبعد فصلاح الدين كان يريد تقوية جبهته ضد جبهة فؤاد سراج الدين وجبهة طه حسين

وكان يريد أن يضم إليه الجانب الشعبي ويظهر فى صورة البطل الوطنى الامر الذى ادى به لأن يلغى المعاهدة .

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

اجتمع البرلمان (٨ أكتوبر ١٩٥١) بمجلسيه النواب والشيوخ وأعلن إلغاء معاهدة ٣٦ وإلغاء اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان وقد وافق البرلمان على هذه القرارات كما استقبلت البلاد إلغاء المعاهدة بحماس وغبطة واستعداد للبذل والتضحية والجهاد وتجاوبت مع الحكومة وتجلت روح الشعب العالية الثائرة التى سبق أن ظهرت بها فى سنة ١٩١٩ .

كان إلغاء المعاهدة بداية عهد جديد.. فقد سنحت الفرصة أمام البلاد للاتحاد وتوحيد الكلمة . وكان واجبا على الوفد أن يمد يده إلى المعارضة ، فانجلترا مثلا عندما تعرضت لعدوان هتلر وحدت الحكومة كلمتها مع المعارضة ووقفت قوة واحدة ضد هتلر .. ولقد كان خليقا بالنحاس والشعب المصرى مستعد ليخوض معركة التحرير كان خليق به أن يعمل على توحيد الصفوف ويستشير المعارضة فى تنظيم الكفاح أمام الانجليز فى الدور الجديد الذى أعقب إلغاء المعاهدة ولكنه لم يفعل فلم يمد يده إلى المعارضة وانتظر المعارضون أن تتصل بهم الوزارة للتشاور معهم فى الخطط ولكنها لم تفعل لأن أنانية النحاس تلح عليه دائما بأن يأخذ كل شىء لاسمه حتى ولو كان على حساب الوطن . ولقد ظن أن فى استشارة المعارضة ضعف ووهن لا وطنية أو حكمة وهكذا كان النحاس دائما يقلب معايير الأمور

وبعد فلم يكن الغاء المعاهدة عن صدق فية ـ وسنرى فيما بعد أن النحاس بعد إقالته قد أيد خليفته الذى أوقف سياسة مع بريطانيا ، يؤكد أن الغرض كله كان للتمويه .

النحاس يقول أنه أعد لكل شيء عدته

ومضى النحاس يعلن أن الوزارة أعدت لكل شيء عدته، ولكن الأيام أثبتت فيما بعد أنه لم يعد شيئا غير الخطب والكلمات .

وهتفت الجماهير « نريد السلاح » ورد النحاس « تريثوا أن كل شيء سيتم باذن الله والله مع الصابرين » ولم تتخذ الوزارة أى جانب من الحيطة فهى لم تدرب المتطوعين أو الفدائيين على حرب العصابات ولا سلحتهم ولا أعدت التنظيمات الدفاعية ولم تزود رجال البوليس فى مدن القناة بالسلاح ولا اتخذت اجراءات التموين ولا اهتمت بالمواصلات .

وسرت موجة الحماس فى نفوس الفدائيين .. وتجلت بطولتهم فى مهاجمة معسكرات ومخافر ومنشآت البريطانيين فى منطقة القناة .

ولكن لم ألغى النحاس المعاهدة ؟

هناك أسباب عدة أهمها انتكاس القضية المصرية فى عهد وزارة الوفد الأخيرة وتراجعها عما كانت عليه فى العهود السابقة فقدطلبت وزارة الوفد الدخول فى مفاوضات ، ولكنها استطالت وتبين أن الجانب البريطانى كان يقصد التسويف فقط يضاف إلى ذلك انزلاق المفاوضين الوفديين إلى درجة أن سلموا بقبول التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا وقبول الدفاع المشترك ووضع المطارات والموانىء والمواصلات والمراكز الاستراتيجية فى مصر تحت تصرف بريطانيا فيما لو عادت حالة الحرب أو دخلت بريطانيا الحرب ضد دولة أخرى

معنى ذلك عود إلى الحماية التي كانت مفروضة على مصر سنة ١٤ فأراد الوفد أن يوارى سوأة اخفاقه فى المفاوضات وما يجره ذلك إلى الاقالة فلجأ إلى عمل يكون له دوى ، وهو إلغاء المعاهدة يضاف إلى ذلك أن الوزارة الوفدية كانت قد تهالكت إلى حد كبير على الحكم وانغمست فى تيار الحزبية وفى الفساد العام فأخذتها العامة بألسنتها فأرادت أن تسكتهم فلم تجد أحسن وأقوى من إلغاء المعاهدة .

كما أن العلاقات بين السراى والوفد كانت قد بلغت حداً سيئا ، وترامى أن الملك فاروق بصدد اقالتها فأرادت بالغاء المعاهدة أن تحول دون ذلك ، وذلك باكتسابها تأييداً شعبيا جديداً فى كفاحها ضد الاحتلال وقد نجحت الوزارة فى ذلك وانكمش فعلا الملك فاروق.

ومع ، هذا فقد أبت بريطانيا الاعتراف بالالغاء على ان الدول الاربع ـ انجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا ـ تقدمت باقتراح أثر إلغاء المعاهدة وذلك بأن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول وأن تتولى هذه الدول بالاشتراك مع مصر حماية قناة السويس. معنى ذلك استبدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى . . لترسل أمريكا وفرنسا وتركيا وانجلترا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا قواتا تحتل قناة السويس وبالتالى تهدد باحتلال مصر .

المعـــارك فى القناة

ترتب على إلغاء المعاهدة إلغاء جميع الامتيازات التى كانت تتمتع بها القوات البريطانية وتشمل الرسوم الجمركية على الأسلحة والعتاد ومواد التموين والرسوم المستحقة على مرور السفن التى كانت تعمل

فى خدمة القوات البريطانية وأجور النقل والاتصالات البرقية والتليفونية والبريدية واعتبار وجود القوات البريطانية دون حق شرعى وبذلك امتنعت الحكومة عن تأدية هذه الخدمات التى كانت تقدمها للسلطات البريطانية .. كما حرمت دخول الضباط والرعايا البريطانيين الذين يعملون فى خدمة القوات البريطانية إلى داخل البلاد . أما الشعب فقد اعتبر وجود القوات البريطانية الموجودة فى البلاد فى مركز الغاصبين المحتلين مما يوجب محاربتها ومن هنا بدأ الكفاح فى القناة ، وقد ظهر الشعب بروح معنوية عالية فامتنع عمال وموظفو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين واستعد الشباب للكفاح . كما استعدت بريطانيا أيضا فبادرت بارسال قوات إلى القناة وتعزيز الحاميات البريطانية التى بالمنطقة .. بعد ذلك انسحب العمال المصريون الذين يعملون بالمعسكرات البريطانية وكان عددهم يربو على ستة آلاف عامل - والواقع أن هذا الاضراب الجماعى كان دليلا قاطعا على جدية الشعب واستعداده للتضحية وعدم التعاون مع المستعمرين . على إننا نأخذ على الحكومة تهاونها ازاء بعض هؤلاء العمال فلو أنها أعدت للأمر عدته من قبل لهيأت عملا جديداً لهذه الأيدى الجديدة فتزيد من ثروات البلد الاقتصادية مما يؤكد أن



حافظ عفيفى

الرجل الذى عارض الشعب كله فى إلغاء المعاهدة فعينه فاروق رئيسا لديوانه .. فكان يد الملك اليمنى

الحكومة لم تكن جادة فى إلغاء المعاهدة وإنمـــا سيقت إليها سوقاً كما أضرب المتعهدون والموردون الذين كانوا يمدون البريطانيين بمواد التموين وغيرها وكف المصريون عامة عن التعامل معهم .

الاسماعيلية وبور سعيد والسويس

قامت مظاهرة شعبية فى الاسماعلية يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ ابتهاجا بالغاء المعاهدة ولكن القوات البريطانية قابلت هذه المظاهرة بالسيارات المصفحة المزودة بالمدافع الرشاشة وراحت تطلقها على المتظاهرين فقتل سبعة منهم وجرح ٤٠ من بينهم عديد من رجال البوليس المصرى الذين كانوا يقومون بحفظ الأمن والنظام واحتلت القوات البريطانية المدينة .

وفى نفس اليوم تكررت المأساة ببور سعيد .. إذ قامت مظاهرة شعبية قابلتها المصفحات البريطانية باطلاق الرصاص، ولكن الجمهور ثار فاندفع نحو المخازن البريطانية وأشعل فيها النيران وقد قتل خمسة مواطنون غير الجرحى . واحتل الانجليز الجمارك واستولوا على المرافق العامة وفى اليوم التالى ازدادت الحالة سوءاً إذ اقتحموا بالقوة مراكز البوليس واحتلوها واحتلوا كوبرى الفردان كما احتلوا جمرك السويس ومحطات السكك الحديدية وبمعنى أصح عزلوا منطقة القناة وأقاموا فيها حاكما عسكريا بريطانيا وأخذت الدوريات البريطانية المسلحة بالمدافع الرشاشة تجوب شوارع بور سعيد والاسماعيلية والسويس مستفزة الشعور الوطنى .

وسيطرت القوات البريطانية على المدن والقرى القائمة فى منطقة

القناة واحتلت مداخل الطرق المؤدية إليها وأوقفت طرق المواصلات بين منطقة القناة وبقية البلاد وفرضت تفتيشا على جميع المصريين الراغبين فى الدخول إليها أو الخروج منها مهما كانت وظائفهم سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. وقد عمدوا فى وسائلهم إلى اذلال الشعب وتحقيره . . فكانت توقف القطارات الداخلة والخارجة وتفتشها تفتيشا دقيقا مستهينة بالشعور الوطنى وبكرامة البلد . ثم أخيرا منعوا تسيير القطارات . . فشلوا حركة المواصلات فى منطقة القناة .

ولم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تخولهم حق تفتيش المواطنين أو احتلال المدن ولكن بعد الغاء المعاهدة استباحوا لأنفسهم احتلال المدن العامة ومهاجمة المنازل ونهب المدن والقرى وسرقة الأفراد ومهاجمة أكشاك السكك الحديدية ونهب أموالها .

وعزلوا الجيش المصرى فى غزة والعريش . . وراحوا يتربصون ببعض فصائله . وقد احتجت السلطات الجمركية حتى زاد عدد هذه الاحتجاجات على ألفى احتجاج . كما هددوا بمنع وصول البترول من السويس إلى داخل البلاد .

الفدائيون

وتطوع شباب البلاد فى الكفاح وكونوا كتائب لمقاومة الاستعمار وذعر الانجليز من جهاد هذه الكتائب بعد أن أوقعت بهم خسائر فادحة وتولى عزيز المصرى وبعض الضباط من الجيش المصرى تدريب هذه الكتائب . كما أخذ المواطنون يتبرعون بالأموال لتزويد تلك الكتائب بالسلاح .

وفى يوم ١٧ نوفمبر شن الجيش الانجليزى هجوما على بلوكات النظام من رجال البوليس المصرى فأصيب اثنان وأطلق رجال البوليس المصرى الرصاص دفاعا عن أنفسهم فاستنجد الجيش الانجليزى بنجدات من الدبابات والمصفحات وراحوا يمطرون ثكنات المصريين بالرصاص .

وفى يوم ١٨ استفز البريطانيون المدنيين ورجال البوليس وأمطروا ثكنات البوليس بالنار وقتل من المصريين فى هذه المعارك ١٣ غير الجرحى وقتل من الانجليز ثمانية .وفى يوم ٣ ديسمبر وقعت فى السويس معركة أخرى بين الجانبين قتل فيها ٢٨ من المصريين وجرح سبعين وقتل من البريطانيين ٢٢ واصيب ٤٠ .

وفى يوم ٤ ديسمبر سنة ٥١ تجدد القتال فقتل من المصريين ١٥ منهم سيدتين وجرح ٢٩ وقتل من الانجليز ٢٤ وجرح ٦٧ .

وفى ١٧ ديسمبر قتل جنديان مصريان وأربعة بريطانيين . ولقد بلغت مجموع خسائر المصريين منذ بدء المعارك ١١٧ قتيلا و٤٣٨ جريحا

وفى يوم ١٨ ديسمبر أرسلت القوات البريطانية ٦ آلاف مقاتل و ٢٥٠ دبابة و ٥٠٠ مصفحة وطائرات .. ووقفت البوارج البريطانية فى المياه لاكتساح كفر أحمد عبده بالسويس وتقدمت هذه القوات ونسفت ١٥٦ منزلا فى الحى .

وفى غمرة هذه الأحداث أصدر الملك قراراً بتعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى . كما أصدر قراراً بتعيين عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى لندن مستشاراً ملكيا للشئون الخارجية وكلا الرجلين معروفان بميولهما للانجليز .

الهتاف بسقوط فاروق

وسارت المظاهرات فى شوارع القاهرة هاتفة بسقوط فاروق وفى ذلك يمكن لنا أن نرى الفارق الكبير بين الهتاف لفاروق يوم وصوله من لندن سنة ٣٦ والهتاف ضده خلال معارك القناة وذلك لأن فاروق كان بريئا ، أما الآن فإن مباذله بلغت حداً كبيراً فمغامراته النسائية وسلوكه المشين وتهتكه ودعره ولعبه الميسر وسهره الليالى فى الأوبرج ورحلاته إلى كابرى ودوفيل واتجاره بالأسلحة الفاسدة اجتمعت كل هذه المساوىء مع ما كان يجرى من حوادث دامية فانفجر الشعب ليعلن سخطه وغضبه على فاروق . . يضاف إلى ذلك أن موقف الملك من هذه الأزمة البريطانية كان موقف النذل الجبان فتعيينه حافظ عفيفى وعبد الفتاح عمرو أظهر للشعب أنه غير راض عن المصريين وأنه يمالىء الجانب البريطانى ، الأمر الذى كسر هيبة الملك وجلاله، فبات فاروق فى نظر المصريين لا يقل بغضا عن أرسكين القائد الانجليزى وقتذاك . وراح الشعب يعتقد أن كلا الرجلين ـ فاروق وأرسكين ـ أيديهما ملطخة بالدماء .

وانكسرت شوكة الانجليز وتحطمت الهالة التى كانت تحيط بهم كذلك انكسرت شوكة الملك وتحطمت عظمة التاج . ولما ولد ولى عهده أحمد فؤاد سارت المظاهرات فى شوارع القاهرة هاتفة بسقوطه والواقع أن مولد ولى العهد كان شؤما على الملك والعائلة المالكة جميعها . . فقد كان الناس يأخذون الملك بألسنتهم سراً ، أما اليوم وبعد مولد الطفل راحت تسبه جهراً فقد خرج الناس منادين بسقوطه كما مزق طلبة الجامعة صوره وداسوها بالأقدام فى حرم الجامعة .

وخرجت جريدة أحمد حسين رئيس حزب الفتاه بصور عديدة لمناظر من المصريين العراة الحفاة مستصرخة « رعاياك يا مولاى » .

ولما اضطربت الحاله تقرر تعطيل الدراسة فى الجامعة والمدارس الثانوية . وفى ١٩ يناير أعلن الجنرال أرسكين احتلال مدينة الاسماعيلية . . فاحتل المبانى العامة والمنشئات الحكومية وراحت المصفحات البريطانية تجوب أنحاء المدينة . وفى يوم ٢١ و ٢٢ زاد الضغط البريطانى .

معركة الاسماعيلية

وفى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ احتشدت قوات بريطانية ضخمة من الجيش البريطانى تؤيدها قوات كبيرة من الدبابات والمصفحات ومدافع الميدان ، وحاصرت مبنى محافظة الاسماعيلية ومبنى ثكنات بلوكات النظام وطلبت القوات البريطانية تسليم أسلحة جميع قوات البوليس وجلاء هذه القوات عن دار المحافظة وعن الثكنات بدون أسلحة فأبلغ الأمر إلى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فى القاهرة وكانت الساعة السادسة صباحا فأمر بعدم الموافقة ورد الاعتداء ومقاومة القوة بالقوة حتى آخر طلقة .

فأنذرت القوات البريطانية بأنه إذا لم تسلم القوات المصرية أسلحتها فوراً فستهدم دار المحافظة والثكنات على من فيها فأصر القائد المصرى على تنفيذ أمر المقاومة . . فأخذت القوات البريطانية تضرب المحافظة والثكنات بالمدافع والقنابل ورد جنود البوليس على العدوان وقابلوا الضرب بالمثل .

ولكن القوتين كانتا غير متكافئتين فلم يزد رجال البوليس المصرى على ٣٠٠ بثكنات بلوكات النظام و ٨٠٠ بالمحافظة وليس لديهم من الأسلحة غير البنادق أما قوة الانجليز فكانت تزيد على ٨٠٠٠ جندى مسلحين بأحدث الأسلحة وعصنين بالدبابات والمدافع والمصفحات تؤازرهم البوارج الحربية والطائرات .

ونشبت بين الطرفين معركة رهيبة أيدى الضباط والجنود الذين كانوا فى الثكنات شجاعة وتضحية ولم يجبنوا أو يتوقفوا عن اطلاق النار حتى نفذت آخر طلقة لديهم بعد أن استمرت المعركة ساعتين.

وبعد ذلك اقتحمت الدبابات الثكنات وأسرت من بقى حيا من رجال البوليس . أما القوة المصرية التى حوصرت فى دار المحافظة فقد قاومت مقاومة نادرة فأنذرهم الانجليز بتدمير الدار فوقهم ، فقال الضابط المصرى: إذا أراد البريطانيون أن يأخذونا فلن يتسلمونا إلا إلا جثثا هامدة . وقد سقط فى الميدان ٥٠ وأصيب ٨٠ وأسر الانجليز من بقى منهم حيا ودمرت دار المحافظة وثكنات البوليس .

حريق القاهرة

روعت أنباء الاسماعيلية الأهالى فأصابهم غيظ شديد . . فنى الثانية من صباح ٢٦ يناير امتنع عمال مطار القاهرة عن تموين أربع طائرات بريطانية تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية وحاولوا احراقها ولكن الطائرات تمكنت من الاقلاع .

وفى السادسة صباحا تمرد جنود بلوكات النظام فى ثكناتهم

بالعباسية وخرجوا فى مظاهرة يطوفون شوارع القاهرة حتى وصلوا جامعة القاهرة وكانت الساعة قد بلغت التاسعة . . فاختلط شعورهم بشعور الطلبة وساروا جميعا إلى دار رياسة مجلس الوزراء أمام دار البرلمان فأطل عليهم عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية وألقى فيهم خطبة حماسية ثم سارت الجماعات تحمل معها الغيظ والحقد وروح التدمير تنساب فى شوارع القاهرة فلما وصلوا كازينو أوبرا أشعلوا النار فيه .. ولما جاء رجال المطافىء لاخماد الحريق منعهم المتظاهرون وأتلفوا خراطيم المياه .

ثم توالى اشعال الحرائق والاتلاف فاجتاحت شوارع القاهرة كتله من نار حولت كل شىء إلى شعلة ملتهبة وقد بلغ عدد المحلات التى أحرقت ٨٠٠ محل وبلغ عدد القتلى ٢٦ والجرحى ٥٥٢ وشرد من جراء ذلك أكثر من ٥٠ ألف نسمة . . والواقع إن حريق القاهرة كان نكبة لم تر القاهرة مثله طوال تاريخها البعيد .

وفى المساء نزلت قوات الجيش إلى الشوارع وفى العاشرة والنصف أعلن النحاس باشا الأحكام العرفية وعين حاكما عسكريا . . فأعلن الرقابة على الصحف ومنع التجول ابتداء من السادسة مساء .

اقالة النحـــــاس باشا

وفى اليوم التالى أى يوم ٢٧ يناير سنة ٥٢ فى الساعة الحادية عشرة مساء أقيل النحاس . هذه هى الحوادث ذكرتها بالتفصيل لما لها من أهمية وأثر على حياة مصر ومستقبلها .

أما عن حريق القاهرة فلا شك أن المسئول الأول هو الاحتلال البريطانى ففظائع الانجليز فى القناة وخاصة مأساة الاسماعيلية .. قد أثارت سخط الجماهير فاندفعت فى غير وعى أو تفكير إلى الحريق كمظهر من مظاهر الغضب ، وتفاقم الشعور بالغضب إلى الاعتداء عامة وخاصة على الجانب البريطانى ثم تطور الغضب إلى السخط على كل شىء فراحت تحرق وتدمر كل ما يقابلها دون وعى أو ادراك.

أما المسئول الثانى فهو فاروق ؛ فتصرفه السياسى العام وتبلده قد زاد الجماهير هياجا ، يضاف إلى ذلك أنه يوم الحريق أقام مأدبة غذاء ابتهاجا بمولد ابنه أحمد فؤاد دعا إليها معظم ضباط الجيش والبوليس . وقد كانت هذه المأدبة سببا فى احتجاز قادة الجيش والبوليس من مباشرة أعمالهم فى حفظ الأمن ولقد كان من الواجب على الملك بعد أن رأى الحريق يلتهم القاهرة أن يلغى الحفلة ، خصوصا وأن مأساة الاسماعيلية التى قتل فيها عديد من رجال البوليس كانت فى اليوم السابق مما يستدعى الحداد عليهم لا اقامة حفل ابتهاج .

أما المسئول الثالث فهى الحكومة التى كانت غارقة فى الحزبية والمصلحة الشخصية تاركة مصالح الناس وأمنهم . فقد ظنت أن تراخيها أمام المظاهرات واطلاق العنان لها مما يدعم مركزها ويكسبها عطف الشعب ، فلم تشأ أن تأخذ هذه الفوضى بالحزم والشدة ووقفت جامدة أمام سيل الأحداث فكان ما كان من رغبة الجماهير الجامحة المدمرة . وبالرغم من البوادر التى دلت منذ مساء يوم ٢٥ يناير على أن يوم ٢٦ يناير سيكون من أسوأ أيام التاريخ .. وقفت الحكومة جامدة دون أن تأخذ للأمر حيطتها وبالرغم من علم الوزارة صباح يوم

٢٦ يناير بتمرد رجال البوليس من بلوكات النظام وقفت الوزارة جامدة أيضا بل باركته بالخطبة التى ألقاها عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية ولم تتخذ الوزارة أى اجراء حيال تلك الفوضى.

وقد ظل كبار رجال وزارة الداخلية فى برجهم العاجى دون أن ينزل أحدهم إلى الشارع ليرى ما كان يجرى . ولقد ظهرت القاهرة فى مظهر وكأن لا أحد مهتم بها . . فقد أضرب البوليس عن تأدية واجبه وأهمل رجال اطفاء الحريق وتعرضت البلد للسلب والنهب ولم تفكر الحكومة بالرغم من كل ذلك فى انزال الجيش اللهم إلا بعد الغروب عندما أتت النار على الأخضر واليابس ، ولقد قيل أنها كانت تخشى أن يتمرد الجيش كما تمرد البوليس .. ولذلك أجلت نزوله حتى المساء المتأخر فإذا صح ذلك فإن هذا يكون أكبر دليل على ضعف الحكومة وعدم أهليتها .

والمعروف أن وزير الداخلية ظل ملازما داره حتى الساعة الحادية عشرة ولما ذهب إلى الوزارة انصرف عن مراعاه أمورها إلى شراء عمارة تقع بشارع عبد الخالق ثروت رقم ٢٣ من بائعها جورج عريضة بمبلغ ٨٠ ألف جنيه ، ولقد ظل مشغولا بمصلحته الخاصة حتى تم تسجيل العقد فى الساعة الثانية مساء حيث انتقل مدير الشهر العقارى إلى مكتبه بوزارة الداخلية خصيصا لتوثيق البيع .

هذا عن حريق القاهرة أما عن موقف الحكومة عامة فى حربها مع بريطانيا فإننا نرى أن سلوك النحاس فى وزارته الأخيرة يختلف عن سلوكه فى ٤ فبراير سنة ٤٢ عندما استعدى بريطانيا على مصر فما سبب هذا التغيير فى سياسته ؟

الواقع إن النحاس لم يغير من موقفه ازاء الانجليز أو ازاء السراى فقد كان الرجل مستميتا فى صداقتهما .. ولكن الحوادث هى التى دفعته قهراً إلى اتخاذ الاجراء الذى اتخذه فقد رأينا المفاوضات استطالت وتصدعت ، بينما الملك يتربص به مما اضطره لالغاء المعاهدة وما ترتب عليها من صدام بين الشعب والانجليز وأدى إلى مذبحة الاسماعيلية التى أودت فى النهاية إلى حريق القاهرة وسقوط النحاس ، ولذلك لم يكن للنحاس ضلع فيما مر وإنما الضلع جاء عرضا

ولا شك أن خسارة النحاس كانت جسيمة لأنه خسر صداقة الانجليز وخسر صداقة الملك وخسر الحكم ولم يبق له غير الأمل فى أن يعود إلى المداهنة كى يعود إلى الحكم . فبعد اقالته ظل وفيا لسياسة التودد للسراى فقبل أن يؤيد برلمانه رئيس الوزارة الجديد على ماهر الذى خلفه فى الحكم وكان موقفا شاذاً لأنه وهو صاحب الأغلبية البرلمانية قبل عن طيب خاطر تأييد خصمه الذى لا يملك أعضاء برلمانيين والذى جلس على الكرسى الذى كان يجلس عليه . كل ذلك من أجل أمل العودة إلى الحكم . . والواقع أن النحاس لم يكن جاداً فى إلغاء المعاهدة وإلا لما وقف ذلك الموقف المائع من الانجليز .. وقد كانوا يعتقدون أن النحاس لا يبغى غير (التهويش) مما يجب مقابلته بتهويش مثله ولكن التهويش خرج - عن غير قصد - إلى جد انتهى بمعارك دامية . أو بمعنى أصح أن المخرج الذى أخرج التمثيلية التى أداها النحاس والانجليز على مسرح القناة وكان ضحيتها الشعب هذا المخرج نسى وأعطى الممثلين مدافع محشوة بالذخيرة الحية بدلا

سراج الدين اشترى عمارة يوم حريق القاهرة

من مفرقعات اصطناعية فلما أطلق الممثلون الرصاص أصابوا المتفرجين فسقط كثير منهم مدرجين بدمائهم .

وبالرغم من كل ذلك ظل الأمل يراود النحاس فى العودة إلى الحكم فعندما سافر بعد ذلك بأشهر إلى أوربا للتصييف كان النشيد الذى هتف به أنصاره وهو يصعد الباخرة فى الاسكندرية هو «نحن عائدون» أى عائدون للحكم ولكن تيار ٢٣ يوليو جرفه كما جرف الملك أمامه وكما جرف النظام كله .

على ماهر يتـــولى الوزارة

كلف الملك على ماهر تأليف الوزارة فشكلها من أنصاره المعروفين وهم سعد اللبان وابراهيم عبد الوهاب وغيرهما . أما أبرز ما استرعى النظر فهو إسناد وزارة الداخلية إلى أحمد مرتضى المراغى العميل الأول للملك وكان الطابع الغالب على هذه الوزارة هو أن أعضاءها من الموظفين أو أشباه الموظفين وليس لأحد منهم برنامج سياسى ولقد وقف على ماهر على المسرح ـ كعادته ـ فى شكل مظاهرة فزعم أنه صديق للملك وصديق للنحاس وصديق المعارضة وأنه البلسم ورجل الساعة الذى يجب أن تتجه إليه الأنظار فى حل المشاكل .

والواقع أن على ماهر هو على ماهر .. فمنذ أن ظهر على المسرح السياسى منذ أكثر من جيل وهو يحاول دائما أن يتباهى بأنه غامض وأنه صديق للجميع ، أما الرجل فيال من أعماقه إلى الحكم المطلق فهو لا يحب المعارضة ولا يميل إلى حكم الشعب ولا يرضى إلا بما يقوله فهو ديكتاتور .. ولكنه ديكتاتور قزم ملتو تنقصه روح الجرأة

وان كان دائما يزعمها ويوحي بانه يتصف بها - هذا هو على ماهر

وكانت وزارته وزارة تهدئة . . فقد أوقف الكفاح فى منطقة القناة وسحب الفدائيين واعتقل الكثير منهم ، كما عاد الكثير من العمال إلى المعسكرات البريطانية ، وعادت القوات البريطانية إلى التمتع بالامتيازات التي كانت قد فقدتها عقب الغاء المعاهدة وبذلك انتكست القضية المصرية خطوات إلى الوراء وإذا كنا قد رجعنا القهقرى ففيم إذن كان النضال ؟ وفيم أريق الدم المصرى . . ؟

كان على ماهر معارضا لسياسة الوفد كما أنه دعا المعارضة عند تكليفه بتشكيل الوزارة إلى الاشتراك معه مما يؤكد أنه جاء على أساس سياسي يخالف الأساس الذى كانت تسير عليه وزارة الوفد ولكنه بعد أن تولى الحكم وقف فى مجلس النواب وقال « إن سياستى ستكون استمراراً لسياسة سلفي العظيم » وسلفه العظيم هو النحاس.

إنى أحار مع على ماهر وادهش منه . . . ألا ترى معى أنه بهذا التصريح قد أصبح حليفا للوفد ؟ وبذلك كسب تأييد البرلمان له . وكانت هذه أول مرة يؤيد فيها برلمان وفدى وزارة خلفا لوزارة النحاس المقالة .

ويدلك ذلك على ثلاث أشياء الأول أن النحاس ما زال يسير فى سياسة مهادنة السراى كما سبق أن ذكرت ، والثانى أن الوفد بما فيه النحاس لم يكن راضيا على سياسة الكفاح ضد الانجليز .. فها هو النحاس يعطى ثقته لرئيس وزارة لا يريد الكفاح مما يؤكد ايثاره بريطانيا وايمانه بها . والثالث هو رغبة على ماهر فى أن يظل رئيسا للوزارة ورغبة النواب فى أن يظلوا نوابا ، ولا أعتقد أن فى هذا

أو ذاك من الخلق الكريم فى شيء .

وإذا كان الوفد قد خرج عن مألوفه عقب كل اقالة فآثر سياسة التقرب إلى السراى حيث كان يذهب أحيانا فى المرات السابقة إلى حد مقاطعة السراى ومقاطعة الوزارة التى تعقبه فإنه فى هذه المرة قد آثر أن يمد سياسة المهادنة التى بدأها سنة ١٩٥٠ عندما تولى الحكم انتظاراً للفرج . ويدخل ضمن ذلك أن أعضاء النواب من الوفديين قد آمنوا بهذا الرأى فأخذوا يتزلفون إلى السراى خشية حل مجلس النواب فرفعوا إلى فاروق محضر جلسة يوم ١٩ يناير سنة ٥٢ التى أبلغ فيها مولد ولى العهد أحمد فؤاد مكتوبا بماء الذهب تملقا وتزلفا ويدخل ضمن ذلك الكلام أيضا أن وزير الأوقاف حسين الجندى فى عهد وزارة الوفد رفع إلى الملك فاروق فى ٥ مايو سنة ٥٢ أى بعد اقالة وزارة الوفد بأربعة أشهر تقريبا تقريراً اشترك فى وضعه نقيب الأشراف وقتئذ محمد الببلاوى وفيه أثبت أن الملكة نازلى بنت سليمان باشا الفرنساوى ينتهى نسبها إلى سيدنا الحسين ابن بنت النبى عليه السلام.

وهذا يدلك على الإفك والبهتان ومدى تملق الوفد للسراى وذلك فى الوقت الذى تنتمى فيه نازلى إلى سليمان باشا الفرنساوى وفى الوقت نفسه أيضا تعيش عيشة داعرة فى أمريكا ، ويعيش ابنها فاروق عيشة فساد وانحلال .

استقـــالة على ماهر

وبالرغم من تأييد البرلمان لعلى ماهر استصدر مرسوما بحله وقال فى ذلك أنه لا يريد أن يستعمل المسدس ولكن يريد أن يطمئن إلى

نفسه مما يؤكد لنا أن على ماهر لم يكن حسن النية وأن الصداقة التي بينه وبين سلفه العظيم صداقة اصطناعية قائمة على الغش من أجل غرض مشترك سرعان ما يزول إذا ما زال هذا الغرض .

وبدأ على ماهر بالبحث عن حل للقضية المصرية وحدد يوم أول مارس سنة ٥٢ لمقابلة السفير البريطاني ولكنه استقال في ذلك اليوم دون أن تتم المقابلة أما لم استقال على ماهر؟ فلأن الملك أراد ذلك . فقد فرضت وزارته على الشعب وهي احدى الوزارات الأربعة التي تعاقبت على البلاد عقب حريق القاهرة ويمكن أن يطلق عليها بأنها وزارات السراي لأنها وزارات ضعيفة متهالكة يغلب عليها مركب النقص وهذه الوزارات لم تتجاوب مع الشعب لا في آرائه التقدمية ولا في نظرته إلى الجهاد . وقيام هذه الوزارات معناه قيام الحكم المطلق المضطرب الذي تتحطم فيه الحياة السياسية الكريمة . ولكن فاروق لم يكن يريد الاستقرار بل كان يريد وزارات ضعيفة يعبث بها كيفما شاء وكانت هذه السياسة من الأسباب التي أدت إلى اضطراب الحكم وبالتالي إلى سقوط فاروق . والملاحظ أن

على ماهر
عاد للمسرح بعد
طول غياب

ماضى على ماهر اتسم بالمناورات السياسية وأنه اشتهر بأن عظمه ناشف لا يسهل أكله ولكنه في هذه المرة قد ضعف وتهالك وأصبح عظمه هشا سهل التحطيم فبدلا من أن يلعب بفاروق كما تعود في الماضي أصبح الآن ألعوبة في يد فاروق فقد تسلى به الملك فلما زهد فيه ألقى به .

وزارة أحمد نجيب الهلالى

عهد الملك فى أول مارس سنة ١٩٥٢ إلى أحمد نجيب الهلالى باشا بتأليف الوزارة ، وكان أحمد مرتضى المراغى وزيراً للداخلية أيضا وجميع أعضاء الوزارة من الموظفين الذين تنقصهم الحنكة السياسية شأن الوزارة السابقة وقد أثار الهلالى مسألة (تطهير أداة الحكم) ولعله فعل ذلك تغطية لفشله فى ايجاد حل للقضية المصرية .

وقد لجأ إلى ما لجأ إليه الحكام الرجعيون السابقون فأجل البرلمان شهراً ثم حله (٢٤ مارس ٥٢) ثم راح يتلكأ فى اعداد الانتخابات.

وقد وقف الوفد ـ بعد أن فقد الأمل ـ موقف العداء من هذه الوزارة فقاطعها وأعلن عدم الثقة بها وحاربها وطالب بالغاء الأحكام العرفية وبتحديد ميعاد الانتخابات .

والملاحظ أن الوفد هو الذى أعلن الأحكام العرفية بينما هو الذى اكتوى بنارها ، وهذا ما حقق كلامنا السابق من أننا كنا ضد الوفد فى اعلانه الأحكام العرفية اشفاقا بالنحاس نفسه مما يؤكد أن الحاكم كان يهمه نفسه فى الحكم المطلق متواريا خلف الأحكام العرفية فإذا طالب النحاس الآن برفع الأحكام العرفية فلم إذن أعلنها ؟

وكانت حجة النحاس أن ظرف اعلان الأحكام العرفية عقب حريق القاهرة قد انتفى وأن الحالة قد استتبت مما يجب على أحمد نجيب الهلالى أن يلغيها ، ولكن فاروق الحاكم الفعلى استغل الأحكام العرفية ليشبع تعطشه إلى الحكم المطلق .

وقد انتشى نجيب الهلالى هو الآخر من هذه الأحكام ليشبع

شهوة الانتقام لنفسه لفصله من الوفد ، حيث كان من أعضاء الوفد البارزين . ولكن الملك كان لاهيا عن هذا كله .. فبعد أن شبع من أحمد نجيب الهلالى طلب منه تقديم استقالته ولم يشفع للهلالى أنه كان ينمق عبارات المديح للملك .

وزارة حسين الأخيرة

وأخذ الملك يلهو بالوزارات فكلف بهى الدين بركات تأليف الوزارة وفى الوقت نفسه كلف حسين سرى باشا تأليف الوزارة وراح كل منهما دون علم الآخر يشكل الوزارة مما يدلك على عدم الاستقرار ولكن حسين سرى نجح فى الفوز بالوزارة والملاحظة الأولى فى تشكيلها تعيين زوج ابنته الدكتور محمد هاشم لوزارة الداخلية وهو التقليد الذى اتبعه سرى باشا فى أيامه الأخيرة منذ مصاهرته للدكتور هاشم والملاحظة الثانية هى تعيين كريم ثابت وزير دولة والمعروف أن سمعة كريم ثابت لا تتفق واسناد مركز خطير مثل ذلك إليه .



كريم ثابت

وبالرغم من ضعف حسين سرى فإن وزارته لم تعمر طويلا فسرعان ما استنفذ الملك منها غايته ثم ألقى بها وطلب من حسين سرى أن يقدم استقالته-فقدمها فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ . إن عدم استقرار الوزارات يؤكد لنا شيئين : الأول عدم استقرار الحال نتيجة لاضطراب الملك نفسه . فقد ظهر فاروق بمظهر العابث بالوزارات

المستمر بالشعب وكان ذلك رد فعل للخوف الذى يعيش فى صدره فقد بات ضعيفا خائراً لا يعرف ما يصنع ليوطد سلطانه . . وكان الشك يخامره دائما فى اخـــلاص وزيره الأول فسرعان ما كان يستبدله بغيره . . كانت لهفة فاروق إذن فى تغيير الوزارات لهفته فى البحث على الاطمئنان الذى يعيد إليه الثقة فى نفسه بعد أن تزعزعت ليؤكد له أنه باق على العرش .

أما الثانى فهو أن سلطان الشعب أصبح أقوى من سلطان الملك فقد كان الملك فى الماضى قادراً على العبث بالدستور والانتخاب عن طريق أى وزير مغامر لأن الشعب كان ضعيفا ، أما سنة ٥٢ وبعد معارك القناة وحريق القاهرة ونمو الادراك واحساس الشعب بضرورة محافظته على الدستور كمظهر محافظته على حريته فقد بات واضحا ازاء ذلك أن الملك لم يعد قادراً على العبث بالدستور وأنه فى تغييره الوزارة انما يبحث عن الوزير الذى يجرؤ على تعطيل الدستور أو الغائه وفى فشل الملك فى حصوله على نوع هذا الوزير فشل لسياسة الحكم المطلق وانتصار لسلطة الشعب .

الهلالى مرة أخرى وأخيرة

عهد فاروق إلى أحمد نجيب الهلالى (٢٢ يوليو ٥٢) تأليف الوزارة فالفها لبضع ساعات ، والملاحظ أن أحمد مرتضى المراغى وهو ذراع الملك اليمنى قد أسند إليه وزارة الداخلية وأن اسماعيل شيرين أسند إليه وزارة الحربية وهو زوج الأميرة فوزية شقيقة فاروق وقد كان فى رتبة قائمقام وأدخله فى سلك الجيش ورقاه إلى

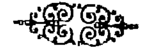
هذه الرتبة لمجرد المصاهرة فهو لم يدخل الكلية الحربية .

وهذه هى الوزارة الرابعة فى مدة أقل من ستة أشهر . . وإنى لأتساءل إذا كان الملك راغبا فى الهلالى بهذا الشكل ففيم كان إذن اقالة وزارته السابقة . . ولكن الهلالى ما كاد يستقر بضع ساعات حتى عاجلته ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فقضت على نظام الحكم كله وبدأت نظاما جديداً .

الموجـــة الكبرى

وبدأت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ببيان على الشعب أظهرت فيه رغبتها بتغيير الحكم فخلعت فاروق وأسقطت أسرة محمد على وما يتبعه من حكم ملكى ونظام حزبى وبدأت حياة جديدة بعقلية جديدة وتفكير جديد يبتعد كل البعد عن الماضى العتيق .

ولم تكن الثورة وليدة الاضطرابات الأخيرة التى حدثت خلال حكم النحاس باشا فى وزارته الأخـــيرة وإنما هى وليدة ظروف عديدة بدأت بذورها تنمو بانحراف ثورة سنة ١٩١٩ عن الغاية التى كانت تهدف لها وبقيام ثورة سنة ١٩٥٢ أغلقت مصر صفحة من تاريخها لتبدأ صفحة جديدة .



نهاية المطاف

. . . الآن وبعد أن قطعنا ذلك الشوط الطويل من حياة مصر خلال جيل كامل من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ قد يظن البعض أنى جرت فى حكمى على الزعماء وتعمدت أن أتحدث عن سيئاتهم دون حسناتهم فلم أكن عادلا .

وأقول رداً على ذلك إن هذا الكتاب لم يكن تأريخا لمصر وحياتها حتى أذكر الاحداث والتصرفات التى وقعت فى مصر وحياة زعمائها وحكامها وأعمالهم وما فيها من سيئات وحسنات - فالمعروف دائما ان الكتاب يقرأ من عنوانه وعنوان كتابى « أزمة الحكم فى مصر » بحث فى الأسباب التى أدت بالحكم لأن يتعثر ويعيش فى أزمة ومن ثم ركزت همى على أخطاء الزعماء

صحيح أن لهؤلاء الزعماء حسنات كثيرة ولكنى لو ذكرتها لخرجت بكتابى عن مدلول عنوانه ولأصبح مثل أى كتاب تاريخى آخر لا يخرج عن سرد الحوادث ونشر الوثائق

ولاشك أن لجميع هؤلاء الرجال الذين جاء ذكرهم سواء الوفديون وغير الوفديين أعمالا عظيمة.. فقد قدم كل واحد منهم خدمات لوطنه وبذل الكثير من التضحيات المعنوية والمادية .

وأيا كان مركز سعد من هذا الكتاب وما تعرضنا له بالنقد فقد كانت له مواقف وطنية رائعة تشرف صفحته ضد الانجليز وضد السراى ، كذلك كان لخليفته مصطفى النحاس كما كان لبقية الزعماء الآخرين غير الوفديين . فقد كان جميع هؤلاء أقوياء يحملون الكثير من الصفات الى تؤهلهم للزعامة وإلا لما تمكنوا من تقدم الصفوف

وحمل الراية . وهـذه القوة لا تحمل الشر المدمر للوطن وإنما تحمل معها النفع. لقد قدم سعد والنحاس وبقية الزعماء الآخرين الكثير من باقات الورود إلى الوطن ونحن لم ننكر ذلك وإنما ذكرنا الشوك الذى جاور الورد .

لقد كان لظروف ذلك العصر والتيارات العديدة الظاهرة أو المختفية - كان لها الأثر الكبير فى تشكيل الصورة التى ظهرت بها مصر

فقد اتسم هـــذا العهد بالصراع المرير الذى كان يهدف إلى ثلاثة شعب : الأول الصراع فى سبيل الوطنية والعمل على تخليص البلاد من قوات الاحتـــلال البريطانية ، والثانى الصراع فى سبيل الديمقراطية والعمل على التخلص من الملك أو تقييد سلطته ، والثالث الصراع فى سبيل القومية أو الوحدة العربية والعمل على إحياء مجد العرب - الامر الذى شكل أزمة الحـكم .

والواقع ان الوفد لعب دوراً هاما فى حياة مصر من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ فقد كان قوة جماهيرية كبيرة ولكن تكالبه على الحـكم أدى إلى تعثر الاستقلال وتردد الديمقراطية . وكان فى تمسك سعد بان يظل فى العدسة ، ما أشاع جواً مضطربا .. وكان هم بقية الزعماء أن يسرقوا منه الكاميرا وبذلك ظهرت الصوره مهزوزه .

لقد أصر سعد على أن يقوم بدور البطولة ومع أنه نجح فى ذلك إلى أقصى حد حيث أجاد فى تمثيل دوره واستجلاب نظر المشاهدين والتأثير فيهم إلا أنه بمحاولته أن يغطى على بقية الممثلين الثانويين الذين اشتركوا معه على المسرح ما اكسبه عداوتهم وسخط النقاد .

... ولم تكن الحياة السياسية التى عاشها سعد نضالا مع ألم ومرارة بقدر ما كانت استعراضا وطربا بالهتاف وتمتعا بهيبة الزعامة . . حيث استنكر خصومة معارضيه لذلك لاننا نلوم الرجعيين عندما كانوا يلجأون إلى البطش فى الحكم لومنا لسعد عندما كان يتشبث برأيه. وعندى أن طغيان سعد فى الرأى واستئثاره بالدكتاتورية الفكرية أشد قسو من الحكم الارهابى الذى كان يعتمد فيه خصومه من الحكام الرجعيين على الحديد والنار .

وبعد .. فسعد لم يكن هو الذى صنع ثورة سنة١٩ وإنما الذى صنعها الشعب . فقد كان سعد واحداً ضمن ملايين المصريين الذين هبوا آنفين فى أعقاب الحرب العالمية الأولى مطالبين بالحرية ولكن سعداً وقد كان أكبرهم سنا وأفصحهم لسانا وأعلاهم مرتبة تمكن بما له من ميزات أن يكون معبراً لبقا عن أحاسيس الشعب . وفى رأيى أن دور سعد فى الثورة لا يزيد على أى مواطن عادى ، فالذين دفعوا دماءهم فى سبيل مصر كانوا أكثر منه تضحية فهؤلاء الفدائيين الأبطال هم الذين صنعوا الثورة وعلى دمائهم الزكية ارتفع اسم سعد وارتفع اسم غيره من الزعماء الاخرين .

صحيح إنه كان لسعد تاريخ قبل سنة ١٩١٩ فقد شغل مناصب عالية فى الدولة وكانت له مواقف حميدة ، ولكن الثمن الذى أخذه بعد ذلك كان أكثر مما دفعه فقد هتف له أكثر من ٩٥ فى المائة من الشعب فهلا دفع سعد ٩٥ فى المائة من حياته للشعب ؟؟.

لقد خلق سعد « أيدولوجية » وفديه تسيطر على العقول . لذلك كانت تدور المعارك الانتخابية تحت وابل رصاص المرشحين

وعصبية العائلات وتعصب الأحزاب الأمر الذى خرج بالحكم من النظام البرلمانى القائم على الديمقراطية وطرق المواضيع على بساط البحث وتبادل الرأى والشورى إلى نظام الحكم البوليسى القائم على الدكتاتورية والاستبداد بالرأى .

وتقع مسئولية ذلك على سعد فهو الذى نقل المعركة من صراع بين مصر وبريطانيا إلى صراع حزبى بين الوفد وخصومه وكان خليفته النحاس باشا أشد منه تعصبا ،

وإذا كان الناس قد أضفوا على سعد كثيراً من ألقاب الزعامة مثل ذى الرياستين وعلى زوجته السيدة صفية زغلول أم المصريين إلى غير ذلك من صفات التمجيد والتعظيم فقد بالغوا فى شأن النحاس حيث لقبوه بالرئيس الجليل وصاحب الزعامة المقدسة وصاحب المقام الرفيع وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال إلى غير ذلك .. كل هذا يريك أن شهوة السيطرة وحب الذات فى الوفد التى بدأت بسعد وانتهت بالنحاس كانت تهدف إلى أن تجعل من أفراد الشعب عبيداً لآلهة الوفد ، ويريك أيضا أن سعد أو النحاس كلاهما امتداد للآخر فأى وزر لأيهما يشين الآخر فنكبة ٤ فبراير مثلا التى افتعلها النحاس يتحمل وزرها سعد كما يتحمل كل عقوق وطنى آخر ارتكبه النحاس لذلك لم تقتصر مسئولية سعد على الفترة التى عاشها وإنما امتدت إلى الأيام التى أعقبت حكمه ، لأن النظام الذى خلقه ظل قائما حتى قيام ثورة سنة ١٩٥٢ .

وكان النحاس أكثر منه امعانا بالتمسك بالسلطة مما شكل جو الحكم فى عهده بالتوتر العنيف :

لقد رأينا أنه ما من مرة كان النحاس فيها بعيداً عن الحكم إلا وبكى على الدستور مطالبا بانتخابات حرة .

إن الاحتكام إلى الدستور وسيادة القانون هدف الأحرار فى كل مكان وكل زمان ولكن هل كان سعى النحاس باشا وراء الدستور وحرية الانتخابات عن إيمان وعقيدة ؟؟!! أم إيمانا بأن الدستور والانتخابات هما وسيلتاه للحكم ؟؟!! ما الذى كان يحدث فيما لو أعتقد ان الانتخابات تسفر عن عدم مجيئه للحكم؟! أكان يتحمس هذا التحمس ؟!

الواقع إن النحاس كان يتوارى خلف أعلى قانون فى البلد وهو القانون الدستورى وخلف أعلى هيئة تشريعية وهى مجلس النواب ليجعلهما مطيته للحكم وهذا التحايل فى الوطنية أثر تأثيراً كبيراً على الذمة السياسية

ومن الملاحظ أنه كان من عادة النحاس إذا تخبط فى خطأ أو خلق جفوة بينه وبين الشعب سرعان ما يلجأ إلى مهاجمة الانجليز أو السراى ليعيد إليه لجام الشعب ـ سياسة ذات وجهين أفسدت الخلق السياسى .

وبعد فقد خلبت الأبهة والجاه قلب الرجل فلم يعد صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا هو نفس الأستاذ مصطفى النحاس أفندى، حيث كان فى فجر حياته قاضى أحداث يحدوه العدل والطمأنينة دون غرور أو خوف . ولكنه وهو فى الأبهة وعظمة الزعامة عاش فى ذل الخوف من ضياع المجد وفى دوامة الذل والخوف والضياع هانت نفسه.

لقد نشأ حزب الوفد مع ثورة سنة ١٩ وكان الحزب الذى يسيطر على البلد قبله هو الحزب الوطنى الذى أنشأه مصطفى كامل . وشأن

أى دين جديد كان يلاقى عداء من الدين القديم فكان على سعد أن يزيل بطريق أو آخر الصورة المرتسمة فى الأذهان عن مصطفى كامل ويضع صورته بدلا منها مما اضطره لأن يدخل فى خصومة خلقت جوا من الشك ثم تطور هذا الشك إلى الشك فى الزعماء المعاصرين ثم الشك فى كل شىء ثم الشك فى الشك وهو اقوى انواع الشك مما دمر المثـــل الوطنية .

هذا هو الوفد بزعامة سعد والنحاس أما بقية زعماء الأحزاب الآخرين فقد كانو أكثر منه سوءاً ولكننا لا نلومهم لومنا لسعد والنحاس حيث كانوا أقزاما بالنسبة لهما . وهم وإن بدوا فى الصورة أقوياء بما كانوا يعتمدون عليه من قوة السلاح فى توطيد سلطانهم إلا أنهم فى الواقع كانوا ضعافا لانتقاصهم التأييد الشعبي اللازم للحاكم كى يمارس سلطته بصفة شرعية ، ولذلك كانوا يعتمدون على البطش والعنف بدلا من الديمقراطية لحفظ الأمن .

ولم تكن القوة طابعهم فحسب ، وإنما كان أيضا التحايل على الشعب .. فقد كان لكل زعيم من زعماء الأقلية ميزة فمحمد محمود مثلا تميز بالتعالى على الشعب وبموزاة رأسه برأس الملك بينما تميز اسماعيل صدقى بالادعاء والغرور فى علم الاقتصاد وبتعقيد الأمور والتباهى بحلها .. كما تميز توفيق نسيم بالصمت الرهيب كى يقال عنه إنه رجل رزين بينما الواقع يقول أن ذلك كان غباء . وتميز ابراهيم عبد الهادى بادعاء الفتونة وأحمد ماهر بادعاء سعة الصدر والنقراشى بادعاء الجدية والتزام جانب الحق تشبها بعمر بن عبد العزيز . أما على ماهر فقد امتاز بالادعاء بأن الله خلقه لجلائل الأمور وأنه المنقذ

الذى يهلع إليه الوطن وقت الشدة إلى غير ذلك من الصفات التى كانت أشبه بالطبل الأجوف يعطى الصوت العالى ولكنه خال من الوزن ونحن مهما قلنا عن هؤلاء فلم يخرج شأنهم عن شأن فقاعات الصابون التى تطير فى الهواء محدثة فقاقيع عديدة ولكنها سرعان ما تتلاشى كأن لم تكن ، فقد كان الحاكم يستمد سلطته من أى شىء دون أن يعطى شيئا حتى إذا سقط أصبح لا شىء .

والواقع أن مرد هذه التصرفات الشاذة من هؤلاء الحكام الرجعيين إنما لشعورهم بمركب النقص حيث كانوا يفتقدون التأييد الشعبى مما حدا بهم لأن يعوضوا هذا النقص بالادعاء والغرور والقوة المصطنعة

ومهما كان من أعمال هؤلاء الحكام الرجعيين وما قدموه من إصلاح أو خير للبلد لا يوازى ظلما واحداً لفرد من أبناء الشعب من أول حاكم عقب ثورة سنة ١٩١٩ وهو عدلى يكن إلى آخر حاكم سنة ١٩٥٢ وهو أحمد نجيب الهلالى ، فقد كان السائد بينهم القوة والبطش والتعالى وامتهان الحرمة وجرح الشعور وقتل الكبرياء الامر الذى خرج بهم من الحكم الشرعى إلى حكم العصابات .

وهكذا عاشت مصر فى دوامة بين ديمقراطية الوفد الذى يعتمد فيه على الدكتاتورية البرلمانية وبين الرجعيين الذين يعتمدون على الدكتاتورية السافرة . . . وفى تلك الدوامة فقد الشعب الكثير من كرامته واباته .

وبعد . . فالحرية بمعناها الصحيح كانت معدومة ، فلم ينعم المواطن بالحرية ولم ينعم الحاكم بالحكم أو بالاطمئنان إلى الحرية وإنى لأتساءل

هل تشكلت مصر رجالها وقبل أبناؤها أن يعبدوا الحجارة ؟ !

أم ترى أنها عقمت فلم تعد تقدر على إنجاب الحكام الصالحين؟

لم قبل المصريون ذلك الوضع ؟! أعن ضعف فى الشعب أم عن عنف فى الحاكم ؟ !

جاء اعرابى إلى النبى (ص) يقاضيه دينا كان عليه ، واشتد فى الطلب وأبى أن يخرج حتى يقضيه . فتداخل أصحابه وقالوا « ويحك تدرى من تكلم؟» فقال «إنى أطلب حقى» فانتهرهم النبى (ص) وقال «هلا مع صاحب الحق كنتم؟»، ثم أرسل إلى خوله بنت قيس يقترض منها تمراً يسد به دينه للاعرابى فأبى أن يقبله وقال «إنه دون تمرى » فقيل له «أترد على رسول الله ؟» قال «نعم ومن أحق بالعدل من رسول الله ؟» فاكتحلت عيناه (ص) بدموعه وقال « صدقت ، ومن أحق بالعدل منى»؟ ثم أرضى الاعرابى حتى قال له « أوفيت أوفى الله لك » فقال المصطفى (ص) «لا قدس الله أمة لا يأخذ ضعيفها حقه من شديدها ولا يتعتعه »



مطبعة الفكرة شارع منشأة الفاضل بالقاهرة

